



۱ ریاضی

والفهم في نقله من أوله
والأول من أوله من أوله
الهمزة التي في أوله من أوله
الهمزة التي في أوله من أوله
الهمزة التي في أوله من أوله

والصبر بآله في العبد والرضا بآله
عز وجل طاب السامع له
عز وجل قد علم

مخبریت و درود و قیام
بناد و هزاره بیست و دو

299

نام کتاب
تاریخ
شماره
شماره

$$\begin{array}{r} 150 \\ \overline{) 225} \\ 150 \\ \hline 75 \\ 75 \\ \hline 0 \end{array}$$

هو الموقر وعليه تفتي وبه نستعين والله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وفضل صلواته وسلاماته على افضل انبيائه محمد وآله الطاهرين
قوله الشبهة اما في نفس التكليف **اقول** الشبهة الحاصلة في مقام الشك والاعتراض
شبهة في الحكم واما شبهة في الموضوع والاولى تقع على وجه الاول في جهة الاشياء في
الحكم كالصلوة والثاني في جهة الاشياء الحاصلة في محله كالوجوب والثالث في جهة
الحاصل في الجنتين معا وكل هذه داخل في الشبهة الحكيمة وقد يطلق على الشبهة في
الشبهة في الماد وعلى الشبهة في الموضوع الشبهة في المصادف ثم ان التكليف في
من الشبهة في الحكم والشبهة في الموضوع اما معلوم او لا والماد بالتكليف نوع
كالوجوب والحرم والاستحباب مثلا لا حصة وهو القدر المشترك بين الوجوب والاحكام
او بين احكامها والحرم او بين الثلثة وهو المطلب مثلا فلو علم حبس التكليف بمراد
الوجوب والاستحباب فهو شك في التكليف لا المكلف به فحصل من ملاحظة الشك
مع الغيبين المذكورين ضمان واما الشك الاول وهو الذي علم فيه التكليف
واما الاشياء في تعيين المكلف به فيكون الامر فيه اما بين المبنيين حقيقة او كما
والثاني كالمطلق والتعبد بالتعبد والتعبد بالتعبد والتعبد بالتعبد والتعبد بالتعبد
الاربابيين واما الاشياء فيه مع زعمه بين الاستفاد وليس فهو داخل في الشك
في اصل التكليف وخارج عن الشك في المكلف به حد الاطلاق العلم الاجمالي فيما في العلم
التفصيلي والشك البدوي وينبغي الخروج عن الشبهة في المكلف به والدخول في
الشك في اصل التكليف الشبهة الضمنية في الاربابيين لا خلاها الى علم تفصيلي
وهو حجة الاكثر وشك بدوي وهو حجة الاقل وذلك كالشك في حجة قرآنية سورة
الغاشية في الصلوة هل هو نماز السورة او بعضها المخصوص كانهما السجدة او المطلق فانه

المخرج يسفنه وحرمه البعض عينا او مطلقا شكوك كما لا يخفى وحصل من ملاحظة الشبهة
في الشك الاول مع الغيبين المتأخرين اعني الشبهة في الحكم في الموضوع او اعتبارا
ومع كل من ذلك اما الشك في جميع الاحكام الخمسة او بعضها مع بعض ثانيا او ثانيا
او ربا عا فكله صور الاشياء لكن يكفى بذكر بعض من الثنائيات حتى يظهر منها احكام
لما في الافهام فنقول ان الشك اما بين الوجوب والحرم او بين الوجوب والحرم
الحرم او بين الوجوب والحرم ومع ملاحظة هذه الثلاثة مع الافهام الاربعة للمكلف
يحصل اثنا عشر فصلا ومع الغيبين في الشك في التكليف ستة اقسام وثلاث
الاشياء في الشبهة الموضوعية هو وقوع الاشياء في الامر الخارجية ووقوع الاشياء
فيها ليس من طبيعة الشارع الاجمالي طريق كلي يجعله مزايا للرفع الاشياء كالبدنية
اليد والقرينة وغيرها مما يرجع في انحصاره الى بيان حكم الظاهر الكلي في الموضوع الكلي
اما نشأ الاشياء في الشبهة الحكيمة في هذه الافهام اقسام الثماني المسئلة اصلا او كما
مع وجوه او تعارض الغيبين وقد انقضت اعم من عدة مطلقا وبالمفهوم يشمل سرور
وجود اما رتبة صغيفة كجزء صغيرا ونحوه فينبه او حذر ذلك والاول خارج عن محل النزاع
في الجملة لكن هل يردو الشرع لعدم وجود احتمال الوجوب من هذا المبدأ وبين ولعل
الوجه في ذلك كون المراد اثبات الاشارة بالمعنى الاعم اشتمال الوجوب ايضا ببالا في
الوجوب الى مسئلة البرائة لان عدم احتمال الوجوب مسلم بينهم بحيث صار خارجا عن
محل النزاع بينهم وكيف كان فالكل لا يرفع في اقسام الشك في التكليف لا يخرج
اما الشك في المكلف به فيجوز الكلام فيه بعد النزاع عن حكم الشك في التكليف
كما قال في ذلك والموضوع الاول مع الكلام فيه **قوله** المكلف لم يفت هذا القيد لاسيما
بل ينبغي حقيق لموضوع القطع والظان والشك لان القطع من حيث هو فاطم لا
يكون الا بوجه من كونه ملتقنا ويمكن الكلام في الظان والشك لان الفاطم من حيث هو

قاطع لا يكون الا بوصف كونه ملتصقا وهكذا الكلام في الطمان والاشكال فاما المعاني
 نأخذ في هذه العنوين **قوله** لم يكن فيه كسوفان صفة الطرفين ليست ثابتة لا
 اصلا لان كسوف القمر والشمس فالزهد ما خرد في حقيقته فكيف يمكن كونه مرة
 الشئ وكاشف عنه وليس في الحقيقة الموضوعية ومن ذلك المحتملة احكام في الترتيب
قوله لانه حكم في الواحدة المتكثرة اما في الواحدة المتكثرة في حكمها فمحملة
 شكوكه موضوع من الموضوعات الواضحة له حكم وهي رتبة الجنية هذا الحكم بالنسبة
 هذا الموضوع في تلك الجنية بشئ واحد منعه حكمه الا في الجائز انفسه امر مع قطع النظر
 هذا العنوان يكون هذا الحكم المفروض كونه ظاهرا في مرحلة الظاهر في مرحلة الظاهر
 بالنسبة الى حكم الاول ثانويا فاما باهة شرب اللبن مثلا حيث كونه محمول على حكمه
 وهي ثانوية بالنسبة الى حكمه الاول الواضحة وهو الحكم الكلي الذي المتكثرة فيه الثاني
 شرب اللبن باعتبار المصلحة والمفسدة الواضحة لذاته اللبن **قوله** ما خرد على
 نأخذ الحكم من الموضوع بوصف كونه موضوعا بالطبع **قوله** لمناسبة مذكورة في
 غريب القصة والاجتهاد فان لفظة احدا علم في غريب حيث انه عرف بانه العلم بالاحكام
 الشرعية الشرعية ولا ريب ان العلم للفتنة التي مرحلة الظاهر في مجازي الاصول فكذا
 في هذه الاصول بالفتنة واما الاجتهاد فهو نظر الى الواقع نظر الى غريبه با
 ستراد في الوصف لفصل الظن بالحكم الشرعي بحسب الجهد والطاق في المثال الكلي
 والفتنة وغرفا من الادلة الظنية فتعني الادلة المستنبطة منها تلك الاحكام الظنية بالادلة
 الاجتهادية **قوله** حكمه حكمه انك فجازي هذه الاصول حال كونها منصوصة بالظن
 الغير كجائزها حال كونها مشكوكه من غير فرق بينهما **قوله** فلا معارضة بينهما لاشبه في
 احكام والفتنة في كونه بين العالم والجاهل غير متغير بالعلم والجاهل غير متغير في
 والا لا يلزم له ان يضاف الى استلزامه القبول انهم كما لا يخفى ادعى هذا القدر

يكون العلم والجاهل من قبيل الفتنة والعجز والسفر والحضر حيث تبدل الاحكام الواضحة
 بتبدلها كما فينا نعم فخر فاعلى المكلف مشروط بالعلم فتقول ان الشاك كما يوجب له الاحكام
 وانما من جهة المحسولة حال الشك فكذلك يوجب له تلك الاحكام الواضحة بالعلم والجاهل
 في تلك الحال وربما يكون هو متنافية لتلك الاحكام الظاهرية ومتنافضة ما يورد في ذلك
 اجتماع حكمين متنافسين في حق المكلف بالفتنة في حالة واحدة في راحة واحدة كشر اللبن
 مثلا يكون متنافيا من غير في الواقع حال الشك ومختصا بنسبة تلك الحال في مرحلة الظاهر
 بعد اجتهاده فاعلم بعد بالضرورة لانه لا يحصله شخصين بل كيف كان موضوع واحد قد يجرى
 خطابان متنافسان في ان واحد ويكون كل شكل باختلاف غلق الحكمين من حيث الفتنة
 والفعل فان الحكم الواضحة انما يتعلق به شأنا والظاهر يتعلق به فلا يشترط في التناقض الوحد
 الثمانية التي منها الفتنة والفعل وانما بالنسبة الى المكلف بالكره هو لا مرفعه من اشكال اخر فانه ان
 يكن بين خطابي الامر والهي او النهي والترخصة بالذات متناقض لكنه يلزم بالنسبة الى نفس المكلف
 بالكره فانه في حالة واحد مريد للفعل جزاء وغير مريد له لكن او يفتن له وغير يفتن له كما اذا كان
 الحكم الواضحة الوجوب والظاهر الا باهة او كان الحكم الواضحة الحرية والظاهر الرخصة او كان
 الامر بالعكس فيما يتركب الحكم الواضحة الا باهة والترخصة والظاهر الوجوب والحرية والممكن
 في جميع تلك الصور نفس كارهية للعمل بفتنة له وراية به او مريد له جزاء وراية بتركه بل قد
 الى كونه كارهيا للفعل وبفتنة له ومريد له كما اذا كان احدا حكمين الوجوب والاخر الحرية وهذا
 الاشكال اعظم من ان كما لا يخفى بعد اجتهاده فاعلم بالضرورة لانه لا يحصل المكلف با
 لكره شخصين يكون احدهما كارهيا والاخر راضيا ويمكن حل ذلك انهم كارهون بالوجوب في نفس
 من جهة الحكم الواضحة بالنسبة الى الشئ المشكوك حكمه عند المكلف بالفتنة ليس الامر بالعلم
 لمصلحة والمفسدة الكائنين في ذات الشئ القابلين للمناداة من الامر حيث يمكن هو
 جبران فوات الاولى على المكلف او الوقوع في الثانية اذا كان الفتنة او الوقوع من جهة ضرر المكلف

او كان في الزك في مورد الاولى ادى العمل في مورد الثانية في مرحلة النظام المصلحة من
 المصالح واجه على الفوت اذ اوقع في ذلك الواحدة الشخصية مع تمكن المكلف من خصل العمل
 بحكم الواقعة او من الاحتمال فيه ولو كانت تلك المصلحة لنفسه بل لا ريب عليه لتلايق عليه انشال
 ثانيا لاوامر التواهي المعلومين له وانما بالنسبة الى الحكم الظاهري فالواجب في نفسه هو الارادة
 بالزك من جهة تلك المصلحة الموجبة لخصه المكلف في مخالفة الواقع فاذن لا منافاة بين احكام
 والظاهر بالنسبة الى نفس الامر عدم المنافاة بين العلم بالمصلحة والمصلحة الواقعية في
 الرضا بالعمل في مورد الاولى او بالزك في مورد الثانية واخرى باننا لو سلمنا ان الموجود في نفسه
 بالنسبة الى الواهي ليس هو مجرد العلم بالمصلحة والمصلحة فتقول انه ليس بحيث يبلغ الى صدور
 والكرامة الفعلية بل انما هو مجرد حب او بغض الى نفسه لان الشك المشكوك حله عند احكام
 بمعنى انه يجب او يمتنع وجود ذلك الشيء في الخارج لكن المصلحة الخارجية رخصة الى الرخصة
 حالكون المكلف شاك لتوت محو بهيمة او وجوده مبعوضه بل قد تدعو الى ارادة زك الاول
 الثاني فلا في تلك الحال وذلك الارادة وان كانت لازمة للحب والبغض انما لا تتأصل
 بصدد ذلك الشيء من المكلف طال الشك او زك منه في تلك الحال وذلك في الحب والبغض
 متعلقان لانه لو وجد ذلك الشيء في نفسه او عند من مع قطع النظر عن ملخص المكلف
 فلا منافاة بين ذلك وبين هذين لا تنافي الا عند ترجيح الاشارة بينهما وثالثه
 بان احكام الظاهر لا يجب ان تكون مضابها متصور في نفس الامر بل لا يجوز ان يكون
 المناقض كما مر في ترجيح الظاهر للمكلف الشاك في حكم الواقعة فيما اذا كان حكم الواقعي
 الخاصة في الواقع المحرمة او الواجب ليس لمزوما للرضا النفساني بارتكاب المكلف الفعل
 او زك له في تلك الواقعة وكذا انتهى الظاهر فيما اذا كان حكم الواقعة الخاصة الواجب
 الامر الظاهر فيما اذا كان حكمها الواجب في المحرمة ليس شيئا منها لمزوما للحب والارادة والبغض
 والكرامة في نفس الامر وانما بالنسبة الى هذا الشك المشكوك احكام في تلك الواقعة

زك وانما تلك الخطابات احكام صورية خالية عن الرضا النفساني والحب والبغض والكرامة والارادة
 وعينت مصلحة خارجية الى توجيهها هذا هو معنى المكلف والحب والبغض والارادة والكرامة
 والارادة والكرامة الواقعية ثابته في نفس الامر بالنسبة الى المصلحة والمصلحة الواقعية في
 تلك المصلحة وليس في نفسه حب او بغض على طرف تيقن متعلق بالحب والبغض من حيث المصلحة
 او المصلحة الواقعية وكذا ليس في نفسه ارادة او كرامة غير الذين في نفسه بالنسبة
 المصلحة والمصلحة الواقعية نعم الارادة والكرامة الواقعية ليسا بحيث يجان احكام
 الغالب على مخالفة الامر والتمهي الواقعية الثانية بينهما وانما توجيهات لهما عام المكلف بال
 والتمهي الواقعية اذ قام عنده طريقين حتى يقرر علمه بما وبالحيلة المختص في نفس المكلف بالكرفي
 تلك التوجيه زائد على الارادة والكرامة بالنسبة الى الفعل من جهة المصلحة او المصلحة الواقعية
 انما هو الارادة الى مجرد توجيه تلك الخطابات الظاهرة دون مضابها والمناقض المناقض
 دون الاولى وهذا الذي ذكرنا في دفع المناقض مما عجزه لتلايق المناقض من جهة في خطا
 العربية الديمة وذلك كما اذا ورد احد بغضه على ما ذكرنا في هذا كالحيا من ان لا يورث في كل
 منها فبدعوك ذلك الى ترجيحه في الاكل مع ان في نفسك مكر وبغض ان ياكل من اكل
 بل قد يدعوك الى الزك اياه بالاكل فهل يجد في نفسك من ارادة او كرامة او حب او بغض
 حاشاك ثم حاشاك بل لم يجد هنا الا الكرامة وحدها والبغض وحده وكيف كان فاما
 الاحكام الظاهرة مع الواقعية بالنظر الى ملزوماتها من قبل المكلف بالكرامة والكرامة ووجد
 كل احد وانما اردنا بذلك بيان الترفيع بغيره فلا ينبغي بحال لبعض الملاحظات المتوفرة في
 المقام ومن ذلك الذي ذكرنا في الوجه الاخر فظهر ان المعتمد في دفع المناقض هو دور الزك
 فذو ذلك من الشاكين وقيل الحمد لله رب العالمين ثم ان تقديم الادلة الظنية على اصول
 العملية بناء على اعتبار تلك الاصول من باب العقل انما هو الورد فان العقل عند رجليه
 باعتبارها فانما يحكم به على تقدير عدم قيام حجة شرعية في موارد ما يوجد اوجه برهنة

حكمه ولا ريب ان الادلة الظنية تخرج شرعية فيما في مورد موضع دليل اعتباري والاصول
حكم العقل ذاتا بناء على اعتبارها من باب الاجتهاد من باب الحكمة لان اخبار ظاهر في
الموضوع فيها صفة الشك ولا ريب انما لا تنفع فيما الادلة الظنية على موارد قابل للترفع
انما هو حكمها بمقتضى ادلة اعتبار تلك الادلة ويمكن ان يقال ان التقديم المذكور من باب
ادلة اعتبار الاصول بادلة اعتبار تلك الطرف الظنية بتزيب ما ذكره فراجع **قوله**
وكون دليل تلك الامارة اعم من وجه الحق فتصح ذلك انه اذا وقع التعارض بين العام
فانما ان يمكن ازالة مورد التعارض عن كل واحد منها وادخاله في الآخر ولا يخلو الا
لا يجوز جعل احدهما مخصصا للآخر ويخرج المورد التعارض عن تحت الآخر وادخاله في تحت
الا اذا كان مرجع على الآخر من المرجحات المعول بها في تعارضها بين مورد ومرجعها الى
ما يوجب كون مورد من العامين اظهر لانه على مورد التعارض من الآخر ولا يلزم التزم
بلا مرجع واما على الثاني فيبين كون العام الذي لا يمكن ازالة مورد التعارض
عنه مخصصا للعام الاخر الذي يمكن ازالة عن بالبدنية فيقول عنه ان الشبهة
دليل اعتبار الامارات الظنية وبين دليل اعتبار الاصول العلمية وان كان في العموم
موجب الا انه لا يمكن ازالة مورد التعارض عن الاول لقيام الاجماع على عدم الفرق
بين موارد في ذلك الامر بين طرح الاول لما في غير مورد التعارض وهو مورد
من جهة وبين تخصيص الثاني لكون الاول باطل جباضة انه لا تعارض الثاني الاول في
مورد افراف الاول عنه يثبت اعتبار الامارة في مورد الاخر ان فاذا ثبت اعتبار
في صيد ذلك الدليل يثبت اعتبارها في مورد التعارض بالاجماع المركب فيجب ازالة عن
تحت الثاني وتخصيصه بغير مورد التعارض فانهم **قوله** وهو الشك يعني غير العلم
للظن انظر **قوله** لا يخص في فرق بين الحكمة والخصيص ان الحكم من غير حال
الحكم عليه ففسر له انما لا يفرق التعارض بينهما من قول الامر هذا خلاف المخصص

معارض المحققين بالفتح من قول الامر معارف انهم ولذا يعمل بالعلل بينهما **قوله**
وانما الاصول المستحصنة بحكمه وذلك لان المقرض حكم الشبهات في الموضوعات الخارجية
كما يستفاد بالطهارة مع الشك في الحديث او العكس وكذا انما الموارد من طبيعة الفقيه
فورد الكتب الفقيه وانما الاصول فليس شأنه الا المقرض للقواعد الكلية التي يستفاد
منها الاحكام الكلية الفرعية الالهية **قوله** توضع ذلك المشا واليه انما هو اصل
المدعى وهو موضوع كون تقديم الادلة على الاصول من باب التخصيص الخفيف لكن العنا
موجهة في بادي النظر ان المشا واليه هو ما ذكره من عدم نفع كون دليل اعتبار الامارة اعم
من **قوله** ان انحصار الموارد الاشياء في الموارد الاربعية التي هي مجاري
للأصول الاربعية عقلي لكن لا يخفى ان العبادات ليس ما تمام الانطباق لمقتضى ان
انما ادعى انحصار موارد الاشياء عقلا في الاربعية ولم يدع انحصار الاصول في الاربعية
ولم يدع انحصار الاصول في الاربعية بل لان انحصار الاصول في الاربعية في الموارد الاربعية
ليس عقليا كما لا يخفى لانه يمكن ان يجعل الشارع في كل مورد من الموارد الاربعية ازيد من
اصل واحد بان يحكم في مورد لا يستحق مثلا في بعض المقامات بالاحد على طبق الحالة
الاشياء فيكون الاصل في ذلك المقام الاستصحاب في بعض المقامات من ذلك المورد
بالاخذ على خلاف الحالة السابقة فيكون هذا اصلا غير در الاصول الاربعية وليس الاستصحاب
من حيث كون النظر فيها الى الحالة السابقة وظلنا الكلام في ما مر الموارد الاربعية نعم الواقع
في الشبهة ليس ان يدر الاصول الاربعية فاحكم فيها انفا في الاعتدال **قوله**
لا يكلف الله نفسا الا انما انما تفرغ الاستدلال بالادلة من الاصول هو التكليف
فهو مفعول مطلق لقوله عز اسمه لا يكلف المراد بالاتباع هو الاعلام فيكون المراد لا يكلف الله
نفسا الا انكليفها اعلمها به فبشمل الشبهة التفرغ المتأخر فيها بعضى عدم وجوب الاجتناب
لعدم العلم بالتكليف فيها بالقرض والامارات كانت شبهة والجواب عنه من غير ظهور الآية في ذلك

بل الظاهر خلافه فان حقيقة الالبناء الاعطاء لا الاعلام والنظام من الموصولة بغيرية انظار
 ساقها للموصولة الواردة في الآية السابقة على هذا الالبناء وهو قوله ومن قد عليه ومنه ظنوا
 تمام الله هو المال لا الحكم والتكليف فيكون الموصولة مفعولا به لقوله لا يكلف واذا كان
 وان كانت مستلزقة لارادته خلاف الظاهر في الجملة التي لزوم اخار لزوم الاعطاء او الاتقان
 او الدفع قبل الموصولة ليكون هو المكلف به في الحقيقة حيث انه لا يقع بعلق التكليف
 الاعيان بل لا بد من تعلقه بالافعال لكن مخالفة النظام على هذا التقدير اقل منها على فرض
 المستدل اذ عليه مخالفتان للظاهر احدهما حمل الالبناء على الاعلام والاخرى حمل الموصولة
 الظاهرة في المال بغيرية اخار ساقها عليها على الحكم والتكليف هذا مع عدم ملائمة ارادة
 الحكم منها لمورد الآية فان قوله لا يكلف الله نفسا تامة انها تعليل للمال في الآية السابقة من وجوب
 الاتقان فيما اتمر المال ولا ريب انه على تقدير ارادة الحكم والتكليف من الموصولة فتمت مستلزقة
 لكون التعليل اجنبيا عن موده بالمرء لعدم انتمجعه تحت موضوع الحكم المطلق كما هو الشأن
 في مقام التعليل فلا بد ان من حمل الآية على ما ذكرنا من تراجم اضرارها في المضمرة
 الى الموصولة ويمكن ان يربط بالموصولة المال بل يربط منها نفس الفعل من غير حاجة الى
 اضرار شي فليما فان ارادة ذلك منها وان كانت مخالفة لظاهرها بالنظر الى اضرارها
 للموصولة في الآية السابقة لا ينبغي ان لا يعيد دعوى ظهورها بغيرية ايقاع التكليف على
 نفسها فانه ظاهر في كون المكلف به نفسها وهو لا يكون الا بان يربط منها ما هو مفعول
 الافعال لا الذات لما لم يكن في موقف الموصولة حقيقة ويكون المراد بالالبناء
 هو لا يمار ويكون التعليل على هذا التقدير بطريق محله لدخول الاتقان في التفسير فاما
 الله المكلف عليه من الافعال وبالجملة ايقاع التكليف على نفس الموصولة قرينة على ارادة
 الفعل منها وعلى ارادة الافعال من الالبناء فالمراد من الآية نفى التكليف عن غير المقدور
 هذه المعنى ظهر مما ذكر واشمل لما مر من شمول لمورد الآية وبغيره لا يقال ان ههنا

احكاما لا اخرى في الآية وهو ان المراد بالموصولة الالتم من الفعل الشامل للحكم مع بقاء الالبناء
 على ظاهره وهو الخطاء فانه معنى يصح نسبة الحكم الى الفعل على حد سواء واتما الاختلاف
 في مصداقه حيث انه بالنسبة الى الحكم اعلامه وبالنسبة الى الفعل اماره عليه هذا الاختلاف
 ليس اقل مما اخرتم فانه لا يلزم منه محذور ولا مخالفة لظاهر الموصولة من جهة اخار ساقها
 لما قبلها وقد اتمر منها انتم فلا يربط عليها شي اريد تمامها بغيرية بغيرية فاصح ارادة ذلك
 في الآية صحيحة لا مستدالة لاجل مخالفتها لقول ان هذا الاحتمال فيه لزوم استعمال الموصولة
 في معنيين على تقديره كما ذكره وقد بقوله وارادة الالتم منه ومن المورد سبيلهم او ونحو ذلك
 بعلق التكليف بالحكم اتما يكون من راي بعلق الفعل بالمفعول المطلق كما من الاشارة اليه و
 بالفعل المحكوم عليه اتما يكون من راي بعلق الفعل بالمفعول به كما هو واضح ومن الاشارة اليه
 انهم ولا ريب انه لا يمكن اجتماع هاتين الحثيتين في معنى واحد لعدم اجماع بينهما فلا
 يعقل كون لفظ باعتبار معنى واحد مفعولا مطلقا وبه لفعل واحد في استعمال واحد فلهذا
 مرادنا كل الحكم والفعل من الموصول بطريق الاستقلال لا بقرينة الا كما مع بينهما حتى يكون التكليف
 مستقلا بالموصول الاعيان والاول والحثية الاولى وبالا اعتبار الثالث من الحثية الثانية
 لكن اللازم باطل فالمراد منه **قوله** بغير الاستقلال فان المستقلات العقلية في
 مخالفتها استخفاف العقاب فليما من غير توقف على رد بيان بعلقها **قوله** او يلزم وجوب
 التاكيد على تسليم انه لا عقاب فيها بغير حكم العقل وان كان فيها الذم بل يوقف العقاب
 على تاييد العقل بالنقل وكيف كان فالكلام فيها حق فيه في غير المستقلات والاية تدل على
 نفى العقاب عنها على كل تقدير سواء أخصا لبيان بالنقل مع فهم موده بالاية بالنسبة الى
 المستقلات او تخصيصه بغير المستقلات او عم البيان العقلي انهم ثم انه تمسك بعضهم بالاية
 على التعيّن بين حكم العقل والشرع بقرينة ان المراد بالرسول هو البيان النقلي وهو
 الالتمام بالنسبة الى المستقلات العقلية فدل على نفى العقاب عنها لا بعد البيان النقلي

مع ان العقل يستقل باستقلال العذاب والعقاب عليه ما ظهر من التفتك بين العقل والشرع
 فاجاب عنه بعض من قبله بما فيها من على صالة البرائة وبان الالية وبما نذكر على من
 صفة العذاب وهو اعم من نفي الاستحسان والالية للام على الخاص فيكون مع ثبوت
 نفي الاستحسان عند الله انما الذي يحكم به العقل ويكون عدم فعلية العذاب من باب العجز
 ولا ينافي ثبوت اصل الحكم الذي كان في الظاهر فام ينفى الالية حكم العقل حتى يلزم التفتك هذا
اقول ويرى عليه ان الاستدلال بما على التفتك بيني على اختصاص البيان بالتفكيك
 عدم الالية للمستقلات العقلية وفي كل واحد من هاتين المقدمتين منع ظاهر لعدم ما يدل على
 الاختصاص ان لم نقل بمرورهم البيان بالسنية الى العقلي وسعه يدل الالية على التطبيق التفتك
 نقل الى وجه التعلق بالغاية فان غاية نفي العذاب والاستحسان في حاصلة في المستقلات ولو
 سلمنا فغايتها الاجمال ومع سقط الالية عن الاستدلال بما على احواله وليداه ثبوت
 العقاب في المستقلات العقلية ثم انه قد وردت على هذا المحجب تلك الاستدلال الالية في
 المقام على صالة البرائة يتناقض وذلك المستدل فان المطلوب في المسئلة البرائة انما
 هو اثبات نفي استحسان العقاب على ارتكاب المشية لا نفي فعلية ولو يطعن العقول ان لم
 يفيض الالية اريد من نفي العقلية الا اعم من نفي الاستحسان فلا وجه للاستدلال بها
 اصالة البرائة وان افترض نفي الاستحسان فلا وجه لرد ذلك المستدل فان نفي
 الاستحسان استحقاق ملازم لعدم الحكم الشرعي هذا ولكن الانصاف انه فاعر بما ذكره
 بقوله يمكن دفعه ان الاجماع قائم على الملازمة بين نفي فعلية العذاب وبين
 نفي استحسانه على ارتكاب الشبهات مما لا يستلزم العقل التي هي المتنازع فيها في
 البرائة فان القائلين بالاجمال فيها لم يثبت عدم الاستحسان على نفي عدم الفعلية في
 بمعنى المستدل على عدم الاستحسان ولا الالية على عدم الفعلية فانه يفهمه الاجماع
 المركب المذكورين مطلوبه وانما في المستقلات العقلية فلم يفهم فيها اجماع على الملازمة

بين نفي فعلية العذاب وبين نفي الاستحسان في اللازم لنفي الحكم الشرعي بل يعمل فيها التفتك
 فالابترام فيها مشيات نفي العقلية نفي الحكم فكل الرق في علمه وبما حيلة الكلام فيها عن نفي
 تسليم المدونة المذكورة فيها فبكن في ربه اثبات نفي الفعلية وهناك نفي الاستحسان فبكن في
 رد ذلك والمراد بفعلية العذاب انما هو عدم العقول حتى لا الوقوع كيف كان فان كان
 غير متضمن بالسنية الى الحركات العلوية فكيف يشبهها نفي فعلية العذاب فبكن في الاستحسان فان
 الحضم انما ذلك لا الوقوع كيف كان وثما ذكرنا ظاهرا الجواب عما رما به في الالية على
 بالالية على صالة البرائة من انما ذلك عليه انما هي نفي فعلية العذاب دون استحسانه كما هو
 لكن الانصاف عدم نهوضها على المطلوب انما اولا فبكن في كونها اخبارا عن عدم وقوع
 العقاب في الالام السابقة الا بعد بحث الرسول لهم كما يدل عليه قوله فبكن في الاستحسان
 يخص العذاب الذي يوجب الواقع منهم لان الاخرى لم يوجب فبكن في الاستحسان **اقول** لا يوجب
 الحد من القضا لما هو على المستقبل في اعران خصوص ما فيها بغير احوال القبة فلا شبهة
 على وقوع العقاب سلبا الا انه لا يوجب ظهور انهم في احوال القبة فبكن في الاستحسان
 جاز يمكن ان يقع على من تسليم كون الالام في مقام الاخبار عن وقوع العقاب في الالام
 بعد البعثان في القول عن لفظه وما عذبنا الى قوله وما كما مقتضى من اشار به كما ان
 لم يكن ثمة عقاب احد الا بعد البيان فيستفاد ان هذا ثمة في جميع الامور وفي الدنيا
 والاخر فبكن في المطلق الا ان هذا مجرد اشعار لا ينبغي ان يكون اليه وانما ثمة في النظام
 الرسول هو الشخص المبعوث من الله نعم لا البيان هو ان كان خصوص العقول في الالام فبكن في الاستحسان
 ما كما عذبنا ان الفرقة من الرسل الى ان بعث الله لهم رسلهم ولا يمكن بالالية
 بعض الاخبار بين على حكمه على ما يثبتها العقاب على ارتكاب ما لم يعلم الا ان من الله في
 في شريتنا سواء بين النبي او احد وبيان صلوات الله عليهم اجمعين ولم يصل البيان اليها
 اول من يبعثهم فان غاية نفي العذاب هو بعث شخص النبي الالية وهي حاصلة فالالية بعث

معناه الثانية دل على ثبوت العذاب على ارتكاب ما لم يعلم الاذن فيه في الجملة في شريعتنا لا يقال
 ان هذا مناف حكم العقل بغير العقاب من غير بيان فهو قرينة على ارادة البيان من الرسول لا
 لا فانقول هذا يرجع بالضرورة الى العقل لا الالة فلا معنى لادعاءه **قوله** ولا
 فنان ان الالة لا دلالة لها على المطلب في المقامين يعني في مناهلنا وفي مناهل منكم
 بها على المنك فان الاستدلال فيها مبني على دلالتها على تنقيح العقاب لا على انضمامها الى
 اثنائه على الاجماع على الملازمة بينه وبين نفي الاستحسان في الثاني لو سلم ضعفه في الاول
 وقد مر منع دلالته على نفي عقاب العقاب بل انما تدل على نفي العقاب الذي في الاله
 انتا به كما مر **قوله** وفيه ما تنفذ في الالة الثانية ويمكن ان يقال فيها انهم لما ظنوا في
 الالهات السابقة من العدل الى لفظ ما كما شعروا بانه لم يكن الا احد لان والعدا
 بعدا لبيان فكون هذا شانه فيهم وموافق في الاخر انهم قد عذب بعذاب الاخر ايضا
 البيان لا انه مجرد افتراض لا ينبغي ان يكون البكم **قوله** الا بالحق بان يقال انما اذا
 استجابه العذاب الذي هو موافق من الاخرى على ايمان فانيقانه الاخر
 عليه فلا ريب بين انتفاء الاول وانتفاء الثاني فضلا عن كون الثاني اولي **قوله**
 وفي دلالتها فانها مذكورة في سورة الانتقال في مورد خاص وهو عزرة بل قد يحمل ان يكون
 باطل ذلك هو العقل وبالبينة البينة الحاصلة لكل احد من غير حجة التبعي الظاهر في
 تلك العزرة الكفار فكون المراد منها والله علم انا لعلنا ما قلنا في تلك الواقعة من ظهور
 مقامات النبي كفضل من قبل من جبر فلا ريب لها على هذا ما يدعى ولو لم يذكر في
 في هذا المعنى لم تكن ظاهرة في المطلوب انهم يستفاد الا جال عن الاستدلال بها **قوله**
 عدم التواضع على الهف الخيول فلا يصلح الاستدلال بها حيث انهم سلموا ان ذلك
 وانما يدعون ثبوت الواقعة على تكليف معلوم وهو وجوب الاحياء في موارد البشنة
 التخرية فانه لا حياء على قدر قواها من قبل الدليل وذلك من قبل الاصل في منع موافق

اول
 وفيه انما قطع
 بانشاء العذاب
 فيكون من غير
 في كذا
 ٢٥
 عقاب الاخرى
 عليها

اجاز الاحياء **قوله** ومنها قوله نعم خا بيا لينة كل لا احباه تغريب الاستدلال بهذه
 الالة نعم لكن بنية طرية الرد على الهوى بقوله فل لا احباه او على المحرط جعل لم يرد عليهم
 عدم وصدان ما التزموا بجره فيها اوى الله اليه مع ان رده انا هم بنى الحرة صريحا بان يقول
 ليس ما التزم بجره حرا عند الله كان كافيا في الرد فانه كما يكون احبا وعن عدم الحرة
 دليل فطعنا للبر على عدم الحرة واقفا فلك عدم وصدان شيئا محريا فاما اوى الله اليه دليل قطعي
 على عدم حرة ذلك الشيء فان افاضل هذا للبر فانه في هذا الاخرى ان لم يقدح في هذا
 الاخر في العدل عن العباد الثانية الى الاولى في قوله لا احباه لا على عدم الوحد
 كاف في حكم عدم الحرة وان كان محموج من النبي بعبد القطع لكن حكم بعدم الحرة بدلالة
 الوصف وهو عدم الوحدان لا القطع هذا غاية ما يقال في توجيه الاستدلال لكن يجبه
 عليه وجوه الاول ما ذكره من ان غاية ما يستفاد منها الاستدلال لا كروا وانا الدلالة
 فلا الثاني ما افاده حكم من منع استغفارها بذلك انهم اذ لعل النكته في العدل الى قوله
 لا احباه فاما الرد على الهوى كون الرد بهذا العباد لا شتما لها على نوع من التاريب لعدم كون
 تلك بيا لهم مرجعا كما في العباد الثانية بخلافه هم بالاحسن وقد اصرح بها بقوله وجاهد لهم
 ما بين من احسن واحتمل كون النكته في العدل هذا ليس بابعد من احتمل ذلك ان لم يقدح بكونه
 اظهر من كما هو ليس بعبد الثالث انه على فرض التسليم والاخاض من هذين الوجهين فيقول
 فاحمل لنا في الحكم بعدم الحرة عدم الوحدان النبي كما يشهد به قوله لا احباه لا احباه
 من كل احد كما هو معنى الاستدلال الرابع انه على تقدير الافتراض عن هذا انهم وتسليم عدم
 خصوصية القائل فلو كان فاحتمل عدم الوحدان فما اوصى الى النبي في خصوصية المفعول فيه
 معترضا جدا وظاهر الحويلة للعموم بل الاذلة العموم منها سفيته جدا ولا لما كان وجه لتبويج الهوى
 على التزامهم بجهة بعض الاشياء المحتمل الحرة عند الله فان الاحتمال ما يستل حسنة العقل
 فكيف يصح معه الذم والتوبيخ عليه الا ان يقع ان الظاهر من الالة التوبيخ على الالتزام

بالحرية والاحياء هو الالتزام بترك محمل التحريم لا بحرمتها فانه شرع فالشرع في حله
 مع عدم ارادة العزم الموصول فانه لو كان فالشرع بترك اكله فيما احمل كونه محررا
 الاصله للفصله مع عدم اطلاعهم على تفصيله ولو تفصيل لم يكن وجه لوجوبهم على الالتزام بترك
 اكله لكونه احتياطا وهو ما يستل العفل عنه ولو مع تمكن من السخا فالتوخي كاشتق عن ان
 التزام بترك اكله كان خارجا عن جميع ما فصل فخرج عنه ما عن فيه وهو الشبهة القويمة فانه لمجلة
 من التفرات المفصلة بالخصوص لا يثبت ان التوخي لعله لاجل ان الالتزام المذكور كان تشريعا لا
قول **قول** لا التزام بالترك لاحتمال الحرية ليس شرعا بل الشرع هو التزام بحرمتها لا يعلم حرم
 دلالتها لان عدم التكليف فيما لم يعلم حكمه بالخصوص هو العلم حكمه العام لا يفرقة بين كفاي
 مطلق حتى يتبينه منى فان ظاهر الموصولة فيها هي الحرمان الوافقة كما لا يخفى الا ان لظاهرها قد
 جعلها من الايات لغير الدلالة على المطلوب **قول** منها الذي عن النبي الى قوله رفعه اعلم
 احديث الشريف يدل بدلالة الاقتصار على كون المرفوع شيئا اخر غير ذوات تلك الدلالة
 التسعة فدل على الكلام ويجوز ان يكون احد من ثلثة الاولى جميع الاشارة فيكون المرفوع عن لانه
 جميع اثار التسعة الثاني خصوص المواخذة فيكون المعنى دفع عنهم المواخذة عليها الثالث لا ينافي
 فيكون المعنى دفع عنهم ما هو المتناهي من اثار ذواته لا ينافي ان ظاهر الموصولة
 والاحكام طه حتى اخر واكدت الشريف الموصول على ما لم يعلم طه وعلى كل تقدير انما
 على الاولين فافهم وانما على الثالث فلا ينافي الاقتران بما لا يعلم وتما لا يعلم احرم المحرم
 وذلك كحديث الشريف على كون المواخذة على ارتكاب المشبهات في الشبهة القويمة حكمه المستأنف
 عندنا ما قبل روي في حجية الاستدلال وقد عرفت انه ينبغي على قسيتين احدهما هو الموصول
 الحكم بدخول اختصاصه بالموضوع وهو فضل المكلف الثانية كون المواخذة اثر متناهي لا يعلم ويجوز
 اولها على جميع الشا ربنا كذا في ذلك اول من متناهي لسيا القويمة فان ظاهر ما كون الموصول

في جميع فقراتها واحدا فظاهر ان المار به في الفقرات السابقة هو الموضوع فاذا رسي في ذلك
 القدر بسيادة في الفقرات السابقة بمعنى بان المار به فيها الموضوع يخص الرقابا الشا
 للموضوعه وعلى تقدير كون المقدر خصوص المواخذة فانه قد ثابنا من عدم ملائمة الموضوع
 اذ على هذا التقدير يكون المعنى دفع المواخذة على ما لا يعلم ولا معنى لرفع المواخذة على المكلف المحرم
 فان المواخذة على تقدير ما منى على الفعل للمكلف لا على التكليف الذي هو فضل الله فهو نعم
 اثاره وعلى ثابتهما من كون المواخذة من آثار التكليف المجهول بان يكون موقفا لها فرفها الشا
 فضلا من كونها امرنا سبالة فان العقل يستل بغير العقاب التكليف المجهول حتى يحكم
 الاحتمالات كما لا يخفى على المتأمل وهذا مما اعترف به اخصار بون اية فانهم يدعون بثبوت العقاب
 والمواخذة على تكليف معلوم وهو تكليف بالاحتياط بالاجابة والدلالة عليه كما مر في الاشارة الى ان
 دفع العقاب على التكليف المجهول ولو مع امكان الاحتياط فهو ليس من قبيل العقاب والمواخذة
 فظهر ان لا يتحقق حمل المقدرة كما لا يعلم خصوص للمواخذة بعنوان كونها اثر متناهي لذلك
 بعنوان كونها من جملة الاثار ربنا على تقدير جميع الاثار اية كعدم انقضاء التكليف المجهول
 حتى يكون اثره وانما تدبرها بعنوانها الخاص فانه منافع لظاهرا ورفع فانه بشرط في
 صدق الرخصة حقيقة على نقيض من شئ كون ذلك الشئ مفضيا لثبوت هذا الشئ النقص
 لا محالة وقد عرفت عدم انقضاء التكليف المجهول للمواخذة اصلاح لا انما من حمل الموضوع
 لا يعلم على الموضوع فظننا الرافعة عن الاستدلال بما على المدعى واما من دعوى ان المقدر
 خصوص للمواخذة بعنوانها الخاص مع عمو الموصول الحكم اما قد يرخص للمواخذة وان كان
 فينبغي احتياطيا في تلك القدر لما قبلها حيث ان الظاهر ان المقدر بما فيها اية هو المواخذة
 فان لظاهرا في الرافعة كما مرفوعين لاختار الشئ الاول من شئ كريد هذا قال ام ظله ان
 وان لم يكن من آثار التكليف المجهول كما لم يكن الاصل في الشارع الاحتياط في عود احتماله بان
 فانه مقتضى ذلك جلا في لولا احتياطيا في الموصول فبما لا يعلم لما قبلها الموجب لظهور رادة

لانه من
 الموصول
 والموضوع
 على ولا غنى
 المواخذة

منها كان الاستدلال بالحديث الشريف جيدا فانه اذا كان المراد بها الامم من الموضع والحكم في
 الاستدلال بان المذهب في كل واحد من السبعة اثما ولا اثر للناسب له وهو في غيرنا لا يعلم
 وميل الجواب لشارع الاجتهاد في مرده اذ ليس له اثر مناسب غير بل الاثر له سواء فلا يقع نسبة
 اليه الا باعتبار رفع الجواب لا حيث قبل الحديث الشريف على رفع الشارع وجوب الاجتهاد
 عما لا يعلم بمعنى عدم اجلبه مع قيام المنقضي فيكون هذا نظرا لحديث الا في دعوى
 كل من مطلق حتى يبر فيه ثم لا على نفي التكليف بالايجاب في الشبهة الشرعية للناس
 فيها فيكون حجة على نفي مدعى الاخباريين وعلى نفي العقائد من جهة التكليف لا حيث قبل
 الذي انما هو مدام ظلم في تقريب الاستدلال بما لا يعلم بعد عدم احتمال كون المذهب
 المرفوع الواحد لعدم كونه من آثارهم حتى بالنسبة الى الحكم المحمول هو الذي
 ينبغي ان يعتمد عليه لا الذي ذكره فلهذا باني من كلامه من ان المرفوع بما لا يعلم
 مما لا يثبتها اذ لا التكليف هو الجواب لا حيث قبل والحفظ على وجه لا يقع في مخالفته الحرام
 الواضح ويظهر ارتفاع العقاب واستخفافه فانه قد وان اصاب في جعل الاثر بما لا يعلم
 اجاب الاجتهاد في حمله وجوب الاجتهاد على تقدير ثبوت منجز الموانع المحمول على المكاتب
 الامارات الشرعية بحيث يكون العقاب في مخالفة الواضع المحمول كما ينادى به قوله قبل
 حتى يلازم ترتيب العقاب اذا افضى من الحفظ الى الوقوع في الحرام الواضح لا يخفى على
 المتأمل فان وجوب الاجتهاد والحفظ على تقدير سننهم للعقوبات على مخالفة نفسه بعد
 به سواء كان في مواده تكليف فاضى او لا كما يقول به الاخباريون لا على مخالفة الواضع المحمول
 على تقدير مخالفة ليس التكليف الاجتهاد كالتكليف بالعرف والامارات الشرعية فانها
 بعد ما شارع بها نيم كونهما طريقا وحجة على الواضع كونهما في انفسها كاشفة بالطرف
 الامارات الشرعية فانها بعد ما شارع بها نيم كونهما طريقا وحجة على الواضع كونهما في انفسها
 كاشفة عنه ومراق له ظنا والامارات الاجتهاد لا يعلم كونها بالذات تلك التكليف المحمول كما عرفت

فانه في نظره وموقعه وجوب دفع القرص في الاستدلال بالوجه الرابع من ادلة البراهين
 العقل فراجع الى التماسه على تقدير حكم صحيح المتنا على مخالفة نفسه لكونه مكلفا سببا معلوما ثم
 ان الاستدلال بالمنقذ الاول على عمل المنقذ المرفوع فيما لا يعلم في الواحدة بناء على عموم الموصول
 الى حكمه بوجهه على تقدير تخصيص الموضوع بالموصول بناء على استقلال العقل بفتح العقاب على
 مخالفة التكليف المحمول حتى فيما اذا كان مجهولنا شيئا من الامور الخارجية كما هو الحال في اشياء
 الموضوعية وسببنا اخباره فلهذا لم يثبت له انما لكن لا يخفى في الاستدلال بالحديث في حمله في الموضع
 على هذا التقدير لجهة الاستدلال بناء على حمله ولا اثر للناسب له بالايجاب في الترتيب بالمنقذ
 في الاستدلال بالحديث على الشبهة الحكيمة على تقدير عموم الموصول للحكم **قوله** رجع
 واحد من السبعة وهذا نظرا الى امر من قبل المنقذ وينبغي لسنانه الى كل واحد من الاحاد مستقلا
 وهذا وجه فانه لا يخل من الخصائص المرفوعة باعتبار الجموع **قوله** قابل الامر بان لا يثبت له
 انما اذا كان المنقذ في تلك الثلاثة جميعا لا ثابته فيكون في غيرهما من السنة الباقية خصوص الموانع
 الاستدلال ذلك التبعك الذي باباه ظاهر الشك في ان ظاهر المنقذ في الجموع على نسق واحد
 فيكون المراد في تلك الثلاثة رفع جميع الآثار فانما مراد ذلك ايضا في السبب القاطنة التي بها لا يعلم
 فانهم **قوله** وانما في الآية فلا يبعدان بل ردها والقرينة على ذلك قوله ثم بعد ذلك القرينة
 واعف عنها واعف لنا **قوله** وهو كما نرى وهو تقدير جميع الآثار وما لا يقدر بعضها
 والنفوت بينهما انما هو لكون المنقذ على الاول اكثر اربابا منه على الثاني **قوله** سببا
 لا جاله قابل الامر بان لا يثبت له اشارة الى ان عموم القام لا يوجب ظهور الخصص المحمول بالقرينة
 التي انى بل وظهر خارجي فبهذا التوجيه لم يثبت ظهورا لربانية في المنقذ من حيث هو كما هو
 المنقذ **قوله** وانما نفس الواحدة ظلت اه بل هي من مفعلة الافعال **قوله**
 ان المراد برفع التكليف عدم توجيهه لا يخفى ان الرفع حقيقة في رفع الامر الثابت قبل الرفع
 حقيقة فلذا يقال في الفسخ انه رفع صوري بالنظر الى ظاهر الدليل الذي لا يستلزم

ولنزلنا من ذلك ولما نعلم في لرفع الامر الثاني ولو صحت ظاهرا لكان لا بد من عدم توجبه التكليف
مع قيام المقضي لوجوب اذا لم يكن هناك دليل يثبت ولو كان عليه فهو مجازا زجدا لكان الظاهر من الزاوية اوردته
ماتهم ذلك كما ذكره في الزينة عليه انه صلى الله عليه وسلم فكر هذا الحديث الشريف في مقام الاستثنا
على هذه الآية بانه من الله تعالى عليهم برفع تلك الامور السبعة عنهم ولم يثبتها عليهم كما ثبتها على
على الامم السابقة فالرفع هنا مقابل لاثباتها على الامم السابقة فلم يكن معناه في الاعداد جعلها
حصرهم مع قيام المقضي فكان معناه سادوا لغوا في ما جعل عليهم في الدين من حرج هذا مضافا
الى انه لا يعمل في الرفع المحقق في الاحكام الشرعية بمعنى رفعها حال ثبوتها واقعا لكونها مستلزما
للبدل في حقه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واما رفعها بمعنى الاعلام باقتضاء ثبوتها
بعد انقضاء الدليل لها مستلزما من معنى النسخ فهو ان كان كما ذكرنا في الشريعة الا انه
يحمل في الحديث الشريف حذا كما لا يخفى فحين ان يكون المراد به ما قد تقدم ان حاصل مجازي
الامر المنكوت ان الذي يترتب من الرفع الاشياء الشرعية الشرعية على نفس الفعل من حرج هو معنى
رفع الاشياء الشرعية التي تعني وضع الفعل بربها عليه لما كان المجهول بذاته مقتضا لاجاب
الاجابات فنفى دفعه رفع اجاب الاحكام والحفظ **قوله** وكل في الجزاء المنفى فاما قوله
اشاره الى انه قد مر ان المراد برفع تلك الامور السبعة التي منها النسيان رفع الاشياء الشرعية
على الفعل من حرج هو ذلك الرفع مع قيام المقضي لثبوتها حال الرفع وهذا المعنى غير مستقل
في جزئية شيئا لما موربه او شرطية لثباتها وان كانا من الاشياء الشرعية المترتبة على ان الفعل
من حرج هو على تقدير ثبوتها الا انه لا يمكن رفعها مع قيام المقضي لها وبذلك لا يرفع اصلها
يخرجان عن الزاوية حذا وذلك لان المقضي بخبرية في لما موربه او شرطية لثباتها من الامور
الفعل لما موربه معينا بها وهذا على تقدير ثبوتها لانه للشرطية والجزئية لا يعمل مع دفع
الشرطية والجزئية مضافا الى ما قد بين من الاحكام الوضعية او النزيهة عن التكليف
ليس لها واقع سواها وعلى تقدير عدم الرفع اصل هذا القول هو ان لا يصح ادخال الشر

والجزئية في الزاوية فلا يقع التمسك بها على فيها حال النسيان الا ان سببها وهو لا يرفع الشر
والكل بعيدا بالجزء والشروط داخل فيها حذا فان كانت الفعل من حرج هو مقتضى لتعلق الامر
معينا بها فنفى دفعه حال النسيان في هذا الامر لان مقتضيه فدل الزاوية على عدم الرفع
النسيان بالجزء والشروط المنسبين **قوله** وفي الشرائع ان احصره فان هذا هو الذي في ذلك
فان جعله الظاهر في رعايا العدل لثبوت نفسه مع انه قال انه معصية طال على ان جعل نفسه
المعاصي الصغيرة والظواهر من الكبار الفارقة بالعدل ولو صح الامر بها وانما يذهب الى ذلك
الصحة اما راجع الى البراءة فالمعنى بان البراءة التوكيد وانما الى ترك الحضي في المعنى انما يذهب
الترك وهو البراءة التوكيد فكيف كان البراءة مشك ان اعتقدنا ان المؤثر الحضي في الامور بلا واسطة
كاشخاص الشرعية على الاشياء كما حوضه وحلاوة والتسمية والزيادة وغير ذلك **قوله**
ومنها قوله ما يجب الله الاحكام الشرعية في حجب الرفع من حيث كون القدر جميع الامور او لا
المناصب وخصوصا لما حذا به في هذا الكلام والكلام في الكلام في ان بعض القرائن للمعنى
هناك على حل الموصول على الموضوع خاصة في وجوده مقابل الظاهر منه هذا الاعم **قوله** لا يترك
عدمه وجوب الاجابات لا يخفى ان هذا الامر لا يخص بهذه الزاوية بل يعم سائر الزاويات المستندة
مع انه لم يفرق فيها لانه ان يكون ذلك لاجل اختصاص هذه الزاوية بهذا الامر وحده
من سائر الزاوية على غير ما **قوله** وسياقه باي من الضمير فان قوله انما امر بترك الاجابات
فلا شيء عليه باعتبار تعلق الحكم به على الوصف المناسبت فيكون لرفع المواقف وكونه علة
عن تخصيصها بالشك الغير المقصود لوجوه في غير ما يظن بمثل وجوده **قوله** فاما قوله اشار
الى ان عمل الزاوية على القلة او اعتقاد الصواب اعم بوجوب الكلام الى التخصيص كما حصل في بعض
اي القائل والمعتقد للصواب من غير تخصيص مع ان الشيا كانا باب عن التخصيص **قوله**
وقد بين في بعض الامور ان وجه الاستدلال ان حكمها بالمقدونية في الرفع على المترتبة
العدو ورفع التي اخذها عليه وعلق المقدونية فيها على الوصف المناسبت هو جعل المقيد لعلية

في العذر ووضع المزاخذ عليه وعلى العذرية فيهما على الوصف المناسب وهو الجبل البغد
 اعلى في العذرية ورفيع المزاخذ فيهما فانها لو كان الجبل على رفيع المزاخذ مع سوا كان
 الجبل موضعاً واحداً وسواء كان شانه في كثافة قتل النصارى او جباله او قارصه فكون
 خفي على نفي المزاخذ على اركان السبب الفرعية فيما لا يوصف فيه التي هي المزاخذ فيهما اقول
 وبذلك هو عليه للعذرية ورفيع المزاخذ عدم استغناء الامام من الشك في تخصيص
 الواقعة المسئول عنها بان الجبل فيهما اي في اصل العدة او انقضاءها مع العلم بانها وانه في ذلك
 اوانه في كون العدة على المنة عمر مائة وعشرين سنة لئلا يباين قوله باي الجبلتين اعد
 ثم جاز به احد الجبلتين امون وكان المقصود منع مطلق الجبلية المختصة بالواقعة المسئولة
 عنها فلما دلت على استحالة الاستدلال وقد ظهر في منعه من ان كان هذا لكن لا يضاف
 عدم استحالة الاستدلال بالفحص على المدة ان المدة بالعذرية فيها اتمام العذرية في
 الزوج على المنة حكم بعد انقضاء عدتها ونفي الخربم لا بد من العذرية في الزوج عليها
 في عدتها كما هو مبني الاستدلال والفرقة على ذلك امرت اسما في ذلك في الحقيقة وانما اذا
 كان جبالاً قلبي وجهاً بعد ما يقضي عدتها فانه ظاهر في عدم كون الزوج عليها في العدة حال
 الجبل وجباً الحر لا بدية وفعله بعد ذلك فهو معدوم في ان يزوجها فان صرح في ذلك
 وثابتها اطلاق الجبال في قوله اما اذا كان بجباله بالنسبة الى الصور الاربعية في جبهه نايل
 العمق متباين ان كانت الجبال فيها بالشك فان الجبال لها فترات احداهما ذلك والآخر جبالها
 بمعنى عدم العالم المعتبر بها بالفرقة في شملها عند الاطلاق وبالجبل لما كان كل من الزوج
 الاربعية المدة كونه في كنفية الواقعة المسئولة عنها فانها لو كان الجبل في كل منها على قدر
 بالشك او بالقليل فاجباله باطلا فانه شاملة بجبهتها باي الاحتمالين في مصداق الجبال بل
 هو بها للمسئولة الاستغناء فان حملها على اطلاقها او العموم لا يمكن الاجل العذرية في
 في موصفا على العذرية في الزوج بعد انقضاء العدة فان الجبال في تلك الصور اذا كان

فليس معدوم في الزوج على المنة في العدة اما اذا كانت شانه موضعاً كما في الصورة الاولى
 وهي الشك في اصل العدة اي انها معدومة ام لا والثابت هو الشك في انقضاءها مع العلم بانها
 جوب النص عليه في الاولى مضافا الى المسألة عدم نافي العدة انقضاء عدم انقضاء
 العدة في الثانية فلا يجوز العدة فيها اتفاقاً ولما اذا كانت شانه حكمية كما في الصورة الثالثة وهي
 كون الشك في مقدار العدة شرعاً مع العلم بانها في الجبلية والصورة الرابعة وهي الشك في حرمة الزوج
 على المنة في العدة فلو جوب النص فيها على اتفاقاً مضافا الى المسألة عدم نافي العدة مع العلم بانها
 في الرابعة بمعنى الشك لا يكون الا عن يقين ولو سوح الحكم فيها بين المسلمين بحيث يعرف كل واحد
 عن يقين الجبل فاجبالها ليس معدوم بالضرورة ولو لم يكن العذرية في الصورة الاولى نظر الى
 انقضاء الاستغناء ب عدم العدة وعدم وجوب النص فيها لكون الشانه موضعاً لا محلي النص
 فيها انما عاها الحكم فلو في بعض كلماته الى حكونه هذا الاستغناء على استغناء عدم
 نافي العدة كما هو كذلك نظراً الى كون الشك في الثانية سبباً عن الشك في ان عليها عند غلبتي
 في منافاة الاطلاق بل العموم كما مر عدم استغناء الكلام في سائر الصور في يدور الامر في الرواية
 بان تخصيص الجبال فيها وبقيدها بالقليلة في جميع تلك الصور وتخصيص الجبال بالصورة الاولى
 واخراج سائر الصور عنها على تقدير الشك فيها تتبع اطلاق الجبال في الصورة الاولى واخراج سائر
 الصور عنها على تقدير الشك فيها تتبع اطلاق الجبال في الصورة الاولى بالنسبة الى الشك
 وبين حل العذرية على العذرية في الزوج بعد العدة فبشانه المدة بل على غيرها
 عن واحدة من تلك الصور باي قسم من قسمي الجبال من الشك والقليل لا يلزم
 تخصيص او تفيد في الجبال مضافاً الى قيام الاجماع على نفيها في اكثرها وهي عداها
 فكون الرواية خفية على ثبوتها فيها انما للنص بها في خصوص مضاف الى اطلاقها
 بالنسبة اليها لا يميل الى الاول بشانه لوجوب الاخذ باطلاق الاطلاق والعموم بالثبوت
 العارف عنها واسم في الرواية يوم الفرق فكيف ثابته عليه فبين الثاني وهو المطلوب

لا يقال انه لو كان المراد بالمعذورة في الزوج بعد العقد لما استقام بغلبة اناها
 في الصورة الاجرة المنصوصة في الرقبة يكون الجاهل فيها غير فاعل على الاجتناب
 فانه ينبغي ان عدم العقد على الاجتناب على نفي المواخذة على الزوج في العقد
 لانا نقول ان يجوز العقد لعقد بعد العقد انما هو من باب التخييف وتسهيل الامر على العا
 مع قيام المقضي فخرج كما ينادى به قوله فهو معذور ولا ريب ان الغافل اولى بالتسهيل
 عليه من الشاك الملتفت فاستقام التعليل بشرطه انما يخل ان اطلاق الجمالة
 في قول الجهمالة بان الله حرم ذلك عليه انما هو على حمل المعذورة في الزوج بعد
 العقد بفرض انها باطلا فاما ما لا صورة الزوج على المنة المعذرة قبل الفحص حكم
 المسئلة فلو كان المراد بالمعذورة في ذلك ورفع المواخذة عنه عليه دون المعذورة
 في الزوج بعد العقد لكان من ذلك الفقرة مخالفا لاجماع بل الصفة فان
 الحكم بالاحكام الشرعية لا يصح ولا يجوز له الرجوع الى اصالة البراءة قبل الفحص
 فلو كان معذورا لضرورة هذا خلاف ما لو حملنا على المعذورة في الزوج بعد
 انقضاء العقد لكان مقتضاها قيام الاجماع على خلافه فكون الفقرة المذكورة دليلا
 على جواز العقد بعد العقد في تلك الصورة كما رتب الاشياء اليه كونه على الثاني
 علما على باطلها ولا يلزم طرحه عن غير صارف له وهو باطل فغير الاول هذا ولكن
 لا يخفى فانه على من ادعى انما فان تغلبت الامور في تلك الصورة بعدم العقد
 فيها على الاجتناب فربما على ان مورد تلك الفقرة هو الغافل لا يفر ولا ريب في انه يتعذر في
 حقه المعذورة في الزوج على المنة المعذرة بمعنى رفع المواخذة عنه عليه بل لا بد ان يكون
 كذلك فانما لمكن في حقه ذلك فهل المعذورة في تلك الفقرة على الاعم من المعذورة
 في الزوج بعد العقد لا طالعها فاذا فرض كون المراد منها هنا الاعم فيكون المراد منها
 ايضا ذلك ولا يلزم التفكيك في المعذورة في الموارد في سائر الصور فيهم مطلق

المستدلة اللهم الا ان يلجأ في حمل المعذورة في الزوج بعد العقد الى ما ذكرنا
 من الوجهين فخرج الامر بالاجرة اليها فلم يبد وجه ثالث للدلالة على المقام **قول**
 وجوب الفحص واصالة عدم نافي العقد قد مر الاشارة الى ضعف كل من هذين ما لا بد
 فلكون الشبهة في موضوعية لا يجب الفحص فيها اجماعا واما الثاني فلان استصحاب
 عدم العقد حاكم على هذا الاصل جدا كما مر هذا لكن لا سيعد ان يكون مراده فان من
 الجهمالة باصل العقد الجهمالة يلزم الترخيص فلكون الشبهة حكمية ففرض السؤال عنها
 ولا يصح له الرجوع الى اصالة البراءة لتوقف الشبهة الحكمية على الفحص فيكون ما ذكره
 فلا يرد عدم معذورة مطلقا بوجوب الفحص واصالة عدم نافي العقد في حقه اذا لا اصل
 بعارض لاصالة عدم نافي العقد فضلا عن حكمه عليها فلكون هي محكة والقضية
 على ابدانه فلا تلك الصورة تغلبت بوجوب الفحص واصالة عدم نافي العقد اذا لو كان
 المراد بصورة الشبهة الموضوعية وهي الجهمالة بان عليها عدم العلم بوجوب
 العقد لم ينقسم هذا التعليل كما عرفت ولا يقول هو انه يلزم الفحص ولا باعتبار
 مثل هذا الاصل **قول** الا انه اشكال ولده نفي ان يختص الجاهل با
 حكم بالتعليل المذكور اشكال ولده عليها مع ما على تقدير كون المراد بالجهمالة في
 جميع الفقرات مضد بان يكون المراد بها في جميع الفقرات فلا يستلزم كون
 تغلبت اولوية الجاهل بالحكم بالعلمة المذكور تغلبت بالعلمة المشتركة وموضع كما لا يخفى
 ارباب يكون المراد هنا في اجمع الشك فانه لا وجه للتعليل في اصلا لكونه كذا واما
 على تقدير كون المراد منها في هذه الفقرات الغفلة وفي سابقها الشك فلزم التفكيك
 بين الجهمالين وهو خلاف الظاهر الا انه بعد وان الامر بين وبين العقد بل لا بد
 باحد احتمالين لا يلزم به لبطان الاول وفرضه عند العمل بما خلاف
 الثاني فلا غائبة كونه محققا للظاهر لا يفيح والظاهر يخرج عن مقتضاها

القدر عليه بالضرورة ولكن اقال ذلك محملة لزوم التفكيك بين الجهتين بغير موجب
 بالفتح **قوله** قد يرد في دفعه اما التدبر في اصل الاشكال فقد حصل
 اما التدبر في دفعه فان الجهالة معناها عدم العلم العبر عنه بالنارسية بنا واني
 المتحقق ثار في ضمن الشك واخر في ضمن القناعة كما مر من الاشارة اليه وهي مستطاة
 في كلا الموضوعين من التعليل في هذا المعنى الا انه لما لم يكن لها مصداق في
 الثاني منها وهو الجهل بان الله عز وجل عليه لزوم في العدم الا في ضمن القناعة
 صرح الحكم بين المسلمين كالتسوية في رابعة التنازح حيث يعرف كل احد من حيث
 سمعته كالتسوية او كانت لها مصداق اخر ايظا لكنه في غاية التردد بحيث
 ان يلحق بالعدم فقلنا اوله العدم هنا بعدم القدر على الاحتياط لا انحصار
 مود الجهالة هنا في القناعة لا الاستعمال انا هنا في القناعة حتى يلزم التفكيك
 مع انه لا يعقل مع اطلاق الجهالة في السؤال بكذا شبهه وقبح اجواب يكونها
 اهون في الشق الثاني معللا بان فرض الجاهل من الغافل وهو لا يقدر على الاحتياط
 لكون ذلك يمكن لا يمكن شبهه الى احصائها فكيف بالامام عليه السلام **قوله** اذ لا ينضم
 ارجاعه نظر الى ان كلمة منظر في التبعض فمقتضاها ان يكون الحرام فسادا
 من ذلك الشيء وفردانه وعلى تقدير جعل الشيء خصوصاً لم يشبه لم يكن الحرام
 فساداً بل عيناً في الشيء الكلي المشبه بالحكم كشر المشبه لثمن مثله عند
 الاطلاع على عدمه يكون الحرام نفسه لا فساداً منه اذ المقروض عدم وجوده في عين
 فيه احداً حلالاً ولا فساداً **قوله** وكون الشيء معناه الحكمين كما ذكره المفسر
 لم يعلم له معنوه حصل اذ العبر في المقسم صدقه على كل واحد من الاقسام ولا يعقل
 كون الشيء المشبه بالحكم الذي هو الموضع صادقا على شيء من الحكمين فان
 هما من عوارضه لا من افراده ومصاديقه هذا ولكن لا خفا في ما اورده السند

من ذلك

من تلك العيان فانه اراد بها كون الشيء محملاً للحكمة والمحرم عما ادعى مراده بما
 لا دخل له في افتاده مع ظهوره فيما نكره كل احد **قوله** وعلى الاستخدام الى قوله قد
 اجزئي لك حلالاً بما جعل المثار اليه على تقدير الاستخدام هو الجزئي المراد بلفظ
 الشيء دون الكلي الذي يعنى اليه التضمن في فهمه لانه لو لم يكتف الحجة الواقعة
 خبراً عن المبدأ الذي هو الشيء عن كونه رابطاً الى ذلك لكان السند كما لا يخفى **قوله**
 وتصبر منه ولو على الاستخدام ان معنى اقراره على تقدير ان كل جزئي مشبه بالحكم
 محمل للحكمة والمحرم فان ذلك الجزئي كان حلالاً حتى تعرف الحرام من نوعه فتدعي
 ذلك الحرام وظاهره من كونه ما هو التبعض كما مر وهو التبعض فمقتضاها ان
 ذلك الجزئي يمانى نوعه فساداً فعلاً اصدافاً حلالاً ولا اخر حرام وهذا لا ينطبق على
 الشبهات بالحكمة التي اراد المفسر لاحتياطها في علمها فان الجزئي فيها ليس على
 في نوعه فساداً فعلاً بل حال نوعها من حيثين الحلية والمحرم لانه يفهم اليها
 فان الشك في عرته الجزئي فيها او حلية مثلاً من الشك في حال نوعها **قوله**
 الاشتباه الذي يعلم من قوله حتى تعرف فان الحكم على شيء بالحلية والمحرم او
 غيرها من الاحكام التكليفية او الوصفية معناه بغاية العلم بفيدان المراد بما
 لشيء الذي جعل موضوعاً لذلك الحكم المعين بذلك الغاية هو التمييز المأمور
 حكمه في الواقع بين كون هو الحكم او نقيضه **قوله** ليس مثلاً للاشتباه بحكم
 الجزئ من مثلاً للاشتباه فيه انما هو فقد التوضيح كما في ثوب الثمن **قوله** من
 ذلك المحرم الذي فرض وجوده فان اعاد النكارة بالمعنى بفيدان المراد
 بما هو النكارة خصوصاً وقوله فرض وجوده يعنى فرض وجوده في الشيء الذي
 جعل موضوعاً للحكم بالحلية كما هو ظاهر قوله فيه حلالاً وحراماً **قوله** لا يخفى ان
 اتحاد الحرام الذي جعل معرفته غايته الحكم بالحلية مع شيء المفروض الوجود ذلك

لا يقضي خروج مطلق اللحم عن موضوع الزوال اذ ليس معنى شئ فيه حلال وعلما ان بديهي
شئنا وجب فيه الضمان فلا وهو صانف على مطلق اللحم جهة الوجود فما فيه كذلك
فيقال ان حليته مطلق اللحم بمعنى معرفة ذلك القسم الحرام منه لان حليته قسم ووجوبه
معنى معرفة ذلك القسم الحرام حتى ينكر معرفة لحم الخنزير غايته حليته لحم كذا من حيث
بل انما هي غايته لا بعنوان كونه مطلقا اللحم فظهر ان مجرد اتحاد الحرام الذي جعلت فيه
غايته الحليته مع الحرام للوجود في نفسه لا يقضي بل لا يباذره الا بضميمة ما مر ان الظاهر
من قوله حلال وعلما ببيان منشأ الاشياء في الحليته واخرته فيكون المراد بالحرام
هو الذي صاد وجوده منشأ الاحتمال اخرته فيكون المراد بالحرام الذي جعلت فيه
غايته حليته ذلك النوع هو هذا الحرام وهذا لا ينطبق على المثال المذكور فان وجوب
القسم الحرام فيه لحم الخنزير منشأ الاحتمال اخرته فيكون المراد بالحرام الذي جعلت فيه
غايته حليته ذلك النوع هو هذا الحرام وهذا لا ينطبق على المثال المذكور فان وجوب
القسم الحرام فيه وهو لحم الخنزير لم يكن منشأ الاحتمال اخرته في لحم الخنزير بل
معرفته غايته الحليته بل المنشأ له انما هو هذا النص كما مر في الاشياء واليه ومع الحاجة
الى تلك الضميمة لم يحسن فلذلك هذا كله مضافا فاما ان لم منه جعلت ذلك وجها اخر
مستقلا لا يثبت الحرام وقد عرفت ما فيه اللهم الا ان يكون المراد جعل ذلك من
الزائد المحجوب المقدر بجوهرها لما هو بصدده ولا بعيد وان كان اعباءه فاخره عنه
ان الزاوية الشريفة شاملة لجميع الشبهات الاربعة البدوية منها ولثانوية التي علم
بوجود علم فيها كالشبهة الغير المحققة والمخصوصة اليك ولثالثية الشبهات الحكيمة وهولاء علم
بحرته صنف من نوع وحليته صنف اخر منها جالا مع عدم العلم بان الحرام اى الصنفين منه
فانه يصدق على ذلك النوع انه شئ فيه حلال وحرام فلا يكون منشأ الاشياء فيه هو
وجود القسمين لكن لا بد من تخصيصها بالشبهة البدوية وبالعلم الاول والثاني به

واقرن

واخرج الاخرين منها كما سباني التيقية عليه في محله انشا الله تعالى **قوله** ولا اضاف ظهري
بعضها وهو قوله كل شئ مطلق حتى يرد فيه منى **قوله** فقد واظهر من التعر عن الدليل
المخالف بالتعلل ارادة الاصل ان ذلك هو المعهود من الدليل المخالف للاصل بل لا يطلع
عليه بهم في الدليل المخالف للاصل اللفظي كاصالة الحنفية واصله الاطلاق والعموم
هو الاضاد وهذا الذي ذكره وقد دفع لما ربا بنوهم من انه لعل مراد الحقى به من الاصل
الذي ادعى الاتفاق على العمل به اذا لم يكن دليل مخالف له هو اللفظي بمعنى انه قد فهم
ان السيد قد حكم بجواز ازالة المخالفات بالمعاني المضافة عنكما باطلاق اللفظ في الاصل
الشعيرة الواردة في عمل الخانات مع عدم ثبوت دليل على خلافه عنده فليس حكم السيد
الى مذهبه لان المذهب على جواز العمل باصالة الاطلاق وسائر الاصول اللفظية مالم
يثبت دليل على خلاف فوجه كلامه بما فهمه من **قوله** وان طرحة الشارع كان ينبغي الحرمان
فلا يوجه انه قد جعل ذلك من كواشف الاجماع العلى المذكور وان قوله وان طرحة الشارع
عطف على قوله فان سيرة المسلمين لكن لا يخفى ما فيه من الضعف فان ذلك على تقدير ثبوت
لا يصلح كونه كاشفا عن الاجماع المذكور بل انما هو دليل اخر مستقل على اثبات اصالة
البرائة ويمكن ان يكون معطوفا على قوله الاجماع العلى بان يكون الوجه الثالث من وجوه
الكواشف عن الوجه الثاني مزوجا للاجماع مركبا للاجماع العلى ومنه لكون على هذا العلم
لا يسل من الاشكال المذكور مع انه بعيدا بكم فلا جعل كل واحد من الكشف على الوجه
الثاني مزوجا للاجماع بسبب الامر كما مزوجين فلهذا يكون الظاهر انه عطف على
الفحص في قوله بعد الفحص يعني ان سيرة المسلمين على عدم الاكراه والا لزم ان يترك العمل
وربما انتهى عنه من الشارع بعد الفحص وعدم الوجهان وبعد ملاحظة ان طرحة الشارع
كان ينبغي الحرمان وهو المباشرة هذا اقول ينبغي على ذلك مضافا الى ما ذكره فلا
ملاحظة هاتين المقتضيتين بوجوب القطع بانشاء اخرته في المشكوك وبجرائته حتى

العلم

بدوا ينزل على لفظها فيخرج عن انشائها في ما نحن فيه فانهم **قولنا** انما جعل الحكم العقل
 بفتح الهمزة بالبيان ليس حضور العلم ولا افعال العقاب على غا لفظ التكليف الثاني
 عليها الطرف الظنية المعبر عنها ان قيام الامارة الظنية على التكليف لا يوجب العلم
 فلا يعقل كونها بيا علميا لمع انه لا يثبت في وجوب العقاب وحسن العقاب عليها حكم
 العقل ومنها العقاب كانه بل المراد به الحجة القاطعة طعة للعقد بين الحق والعدل
 وهي بالعلم عمل به العقد والحق غا لفظه الواقع بل كان مودعا الى مفعول المولى
 ليعمل على المولى عقاب العبد بل ان لم يعلم به وانفق كون ثوبه مطاوعا للمولى
 بحسن له عقابه عليه فيم الطرف الظنية المعبر فاتها وان لم تكن حجة في انفسها كالمعلم
 الا انها منزلة بمنزلة العلم يجعل الشارع واسر بالعلم بتوهمها وجعله ملا لواقع كالمعلم لا يتم
 انما لم يكن الطرف الظنية بنفسها حجة بل يجعل الشارع فيكون ملا لحيثه فيما لم يكن حجة بنفسه
 على جعل الشارع فلكون الطرف الظنية ولا هو البعد للظن اصلا سواء حيث
 عدم حجة في انفسها وجعل الشارع في الوصفي جعل الشارع الاصل حجة في
 الثانية لان عقاب الشارع ما لم يكن حجة بنفسه وجعل حجة معناه كما اشر اليه انما هو لربا
 لعل يوجب وجعل ملا لتكليف الواقع بذلك لا يعقل في الثانية ضرورة انه ليس له ان
 لبار الشارع بالعلم لعدم الكف فيه اصلا في جعلها طرفا الى جعل الشك طرفا
 وهو غير معقول وبالحيلة الطرف الظنية صفة الطرفية ثابتة لها في انفسها كالمعلم الا ان
 الخاصية المزينة على العلم وهي السبيل لقطع العذر ليست لازمة لها كما في العلم بل انما في
 جعل الشارع مكل طرفية لا تعدت لصفة الطرفية فيها وما ذكر الى هنا ظهر انه لا يعقل
 ان يامر الشارع بالاجتناب في مورد الشك في التكليف الواقع لاجل رفع ضرر ذلك
 التكليف الاخرى سواء كان امرا او نهي او شرعا يكون الحكمة فيه الخرز عن ذلك لقر
 الاخرى انما هي العقاب على ذلك التكليف لمشكوك لا مخر عن جعل الخرز عنه مثا

فلا يبرأ احد الوحيين المذكورين وانه يفتح الشارع الزام المكلف بخطاب الخرسى الخطا
 الواقع للمشكوك به على انشال ذلك للمشكوك فيه بان يقول له مثلا يجب عليك انشال
 التكليف الواضحة للمشكوك فيها عندك ضرورة ان هذا الخطا لا يعقل كونها بيا ان ذلك
 التكليف الواقع للمشكوك فيه وطريقا اليه بل هو على جماله بعد انكم يكون هذا الزاميا
 مثالا لتكليف الايمان لاسلا وهو يفتح نعم يجوز له الامر في الصورة المفروضة بالاجتناب
 جعله موضوعا واحتمال الخطاب الواقع لاخرى الاخرى بان يامر بانك اذا اخطأت في
 مورد احتمال كون منها عنه في الواقع يجب عليك الخرز عن ان المفروض احتمال الخطاب
 ليس كما لقر الاخرى الذي يقطع بعده فيصير حيل موضوع عن ذلك الامر وعمل الخطاب
 الا ان هذا الامر لا يعقل كونها بيا لتكليف والخطاب للمشكوك فيه وانما هو بيان
 حكم هذا الموضوع الخاص وهو المحمل كون منها عنه فهو مع العقاب على تخلفه عنه ولم
 يكن في مورد تكليف واقعي اصلا لا على الواقع هذا بيا على كون ذلك الامر شرعا وما لو
 كان امرا او نهي لا جعل الخرز عن الخرز الذي يوجب الشرب على الحرام الواقع الغير المرفوع با
 جعل في العقاب على نفسه **قولنا** ودعوى ان حكم الواقع العقل يوجب رفع الخرز
 طريق الايراد تلك القاعدة ان يوق على قولنا انما لا يوجب على بيا العقاب عقلا على التكليف
 المجهول فهنا قاعدة عقليتنا اخرى وهي وجوب رفع الخرز المحمل ما يصنع بذلك وكف
 التوفيق بينهما وبين هذه وبين فتح العقاب من غير بيان وطرف الجواب عنها ان مثانا
 تلك القاعدة على نفسه بغير بيان انما مبني على وجوب احكام ان يكون ذلك واقع موضوع
 هذه بكونها بيا لتكليف المجهول وثانها ان يكون ما نحن فيه عنى الشبهة التخييلية مصداقا
 لكلمة بحيث يشمله تلك وهذا هو بيا وجه دفعه اما على الاول فما ذكره من ان
 الحكم المذكور على نفسه بغير بيان لا يكون بيا لتكليف المجهول بمعنى انه لا يصلح لتلك نظر عدم
 صلاحية الامر لوجوب الا بان بمشكوك الوجوب مثلا لكونه بيا لتكليف الوجوب

الواقع بل هو قاعدة خاصة بموضوعها محتمل الضرر فلو عرفت بمعنى انه ثبت كونها حكما
 شرعيا لا ارشادا بالعقاب على مخالفة نفسها لانها هي بيان حكم مودعا ولو لم يكن
 واقع في مودعا اصل على التكليف المحتمل على فرض وجوده فلما كان الماخوذ في موضوع
 احتمال الضرر فلا يصلح لورودها على قاعدة فتح العقاب بلا بيان فان جازا في مودع
 احتمال الضرر والى قاعدة المذكورة متفية فلو كان هو والرد على تلك العكس فاما على ذلك
 فظهر رجحانكم بما ذكرنا فان ما نحن فيه ليس من افعال تلك القاعدة اصل بل هو فرع لها
 القاعدة فقط وهي مخيرة عن كونها من افعال تلك وشيئا الا سادفك انما اقتصر على بيان
 الاشكال على الوجه الاول ورفع لعل وجعل عدم تعرضه له من الوجه الثاني انه بعد الجواب
 المذكور عن الاول لا يبقى مجال للثاني اصل فاجابهم **قوله** ذكر استبعاد الكلام
 ابن زهرة المار بها لتكليف لسبب من الخطاب المتوجه الى المكلف الموقوف بغيره عليه
 على علمه بفات ذلك بما لا يشبهه في جوارحه فاما ما يلزم من عدم راجع الى الجواب على كلام
 السيد عليه السلام انه خلاف انكم من لفظ التكليف انكم بل مراده كما هو الظاهر من لفظ التكليف
 انكم بل مراده كما هو الظاهر من لفظ التكليف انكم مضافا الى شهادته قوله مكلف بما لا يطاق
 الخطاب المتوجه الى المكلف على سبيل التخيير حيث جاز احد الامر على ترك العمل به ومراده
 بما لا يطاق الى العلم به بما لا يطاق الى العلم به من حيث كونه تكليفا بغيره قبل الامر بكونه
 العلم بغيره راجعا الى التكليف ومراده بما لا يطاق بغيره ما ذكره فانه هو ما لا يطاق
 الامثال به فيكون حاصل كلامه ان التكليف بالمعنى المذكور بامر لا طريق للتكليف الى العلم
 بفعل التكليف بمكلف بما لا يطاق الامثال به وهو موضح فيكون التكليف المذكور
 فيجاء وانما لم ينجح الى بطلان ذلك اتكالا على وضوح وجها استدلاله بذلك على سبيل
 البرائة انه لو كان التكليف مشكوكا في الواقع فمجرد اعلى المكلف وموجب الزوم لا
 بطريق الاحتياط لكان ذلك التكليف تكليفا بما لا يطاق الى العلم به وهو موضح لكونه

تكليفا بما لا يطاق الامثال به فيكون باطلا فيكون المقادير مثله في كونه يفتقر وجوب الاحتياط
 في موارد انك في التكليف لكون لا يخفى ان جميع التكليف بما لا يطاق الى العلم به من حيث
 كونه تكليفا بما لا يطاق الامثال به على ما ذكره المستدل لا يتم بغير صدق كونه تكليفا بما لا
 يطاق الامثال به على ما ذكره المستدل لا يتم بغير صدق كونه تكليفا بما لا يطاق الامثال به
 فان القبيح هو التكليف بما لا يطاق وما فتح التكليف بما لا يطاق الامثال به فهو غير
 بل المسلم منه اذا كان الغرض من التكليف الامثال المحيضي بمعنى الاثبات يحصل
 الما مودع او ترك خصوص الممنوع عنه لكونه مامورا منها عنه والتسوية رجوعه الى التكليف
 بما لا يطاق واما لو كان الغرض من الاثبات به على اى وجه كان فمضى ذلك التكليف من حيث
 صدق التكليف بما لا يطاق الامثال عليه ممنوع والحاصل ان ادان كاقول بفتح التكليف
 بما لا يطاق الى العلم به لكونه لا اجل ما ذكره المستدل بل لا اجل فتح ذلك في فت سعادا فعل
 من غير رجاءه الى آخره وادخاله فيه والمستدل اراد اثبات صحة من جهة فتح التكليف بما لا يطاق
 الامثال به ولا اجل رجاءه اليه ولا خاله فيمنح بغيره عليه ان فتح التكليف بما لا يطاق الى
 الامثال به منكم بل انما يكون فيما اذا لزم منه التكليف بما لا يطاق وهو فيما اذا كان
 الغرض من التكليف الامثال المحيضي فلا ينبغي فهمه كجمله بل على اصل البرائة انما يلزم
 ان ينبغي كون الغرض من التكليف مشكوكا في ذلك بل لا بد له من معناه لو سلم ذلك
 فلا ريب في عدم امكان حصوله بالاحتياط انكم فلا وجه للاجابه وبالحججه فلا احد
 يقول للمستدل الغرض من التكليف الواقعي لا ينجح في الامثال حتى يحكم بطلان
 كونه تكليفا بما لا يطاق بل يمكن ان يكون الغرض منه مطلق صدق الفعل او اثنائه فلو
 حصول التكليف ادفعي للمستدل ففيه من الاحتمالين انكم حتى يثبت حصول التكليف
 المذكور عن الغرض بالكلية فيكون فيجاء وباطلا والله فانه لما رأى عدم ثبوتها
 هذا المقدار الذي ذكره السيد على اثبات احالة البرائة فأكمله بقوله واحتمال

كون الغرض من قوله ذلك الى اخره تفهيم ذلك الدليل وحاصل ما ذكره فلهذا من الذي يتو
 منها انما قام على وجوب اتيان الشك في التكليف بالفعل وهو الاحتمال المطلوبه فذلك
 من عن التكليف بنفس الفعل لا بالاحتمال بل التكليف المحمّل هو كون الغرض من احدهما
 فان على تقدير كون الغرض من احدهما هو ما غرض على سبيل الاطلاق بمعنى ان المصنوع
 تحريك المكلف الى تحصيله على كل تقدير ولما غرض من في الجملة بمعنى ان التقدير تحريكه الى اتيان
 احكامه لا يعقل كون التكليف الى تحصيله على كل تقدير بالجهول محمّل اصلا لعدم قابليته لذلك
 مع كون الغرض لو كان هو الثاني اي اتيان المكلف بالفعل الداعي الى اتيان ذلك هو حاصل
 بدون تكليف في الواقع اصلا لان جرح احتماله يكفي في ذلك ولا حاجة الى وجوده في
 اللهم الا ان يتكدر وجه اخر وهو ان الغرض لعدم حصول الفعل من المكلف على سبيل الامتنان
 اذا صار في الواقع اذ بدونه مجرد اتيان وجه اخر انه يكلف الله تعالى العبد في حال
 جملة به لغرض ان اذا اتى بالتحمل كونه مكلفا لداعي احتمال التكليف يقع ذلك امثالا
 ويظهر ثواب الامتنان اذا اتفق كونه هو المكلف به والتمس اذ لو لم يكلف في الواقع والى
 هو بالتحمل كونه مكلفا لداعي احتمال التكليف به فلا يقع ذلك امثالا اذ مجرد الايمان
 به على هذا الوجه مع عدم تكليف في الواقع لا يجعله امثالا بل هو مجرد اتيان ولو على
 شيئا فهو لا اجل الا اتيان امثالا نظريا اذا ارتكب احد شيئا باعتقاد كونه محرما
 او بداعي احتمال كونه كذلك لا يكون مخالفة اذ لم يصادف الواقع بل اتيان وجه اخر
 ولو عوفي لكان عقابه ذلك لاجل التجري لا غير لكنه مدفوع بان هذا الغرض ليس
 من الاغراض المتعارفة في التكاليف عند العقلاء فلا يجوز احتماله في تكاليف
 الشارع وانما يجهل عليه بامتنان التكليف لا بامتنان كون محمّل المكلف الى ما هو المطلوب
 منه ولا يعقل كون التكليف بالجهول محمّل اصلا مع ان حقيقة التكليف هنا هو عمل المكلف
 على الفعل وبعبارة التكليف بالجهول حال كونه كذلك لا يعقل كونه محرما فلا يكون مكلفا

حقيقة قوله واعلم ان هذا الدليل العقلي لا يقتضي ان العباد قد فهم خلاف المحمّل
 وهو ان موضوع قاعدة دفع العقاب على تكليف من ونبينا مفيد لعدم وجوب
 الاحتمال حتى بالنسبة الى التكاليف الواقعية المحمّلة بحيث لو فرض وجوبه في نفسه
 ادلة فلا يبقى لهذه القاعدة مظهر موضوع فكل من الاحتمال واداء على هذه القاعدة
 مظهر للموضوع ان ذلك هو قوله فلهذا اتيان ما اطلاق القول يكون تلك القاعدة معلقا
 على وجوب الاحتمال فانه ظاهر فيما ذكره ان خلاف المصنوع فلهذا في نفسه
 حيث ان وجوب الاحتمال كيف يعقل كونه بيا نالك التكليف الواقعية المحمّلة بل اتيان بيان
 حكم موضوع نفسه وهو مشكوك احكام مثلا فلا يعقل ارتفاع موضوع تلك القاعدة
 بالنسبة الى التكاليف الواقعية المحمّلة مع وجوبه ولا نقول به الا بخلاف ذلك اتم
 بل التقى كونها معلقة بالنسبة الى هذا التكليف الظاهر الخاص وهو الاحتمال على
 تمايز ادلة وجوب بحيث لم يثبت منها وجوبه لم يبق لتلك القاعدة موضوع بالنسبة الى هذا
 احكام الظاهري المشكوك فيه قبل فلهذا القاعدة المذكورة جارية في مطلق التكليف المحمّل سواء
 كان واقعا او ظاهريا وارتفاع موضوعها عن واحد منها اتما هو بيان بقوله ان
 وبالحجة لما كان النزاع في المقام اعني السببية المحمّلة في وجوب الاحتمال وعدمه فالتأني
 تنفي العقاب عن التكليف بالاحتمال مع احتمال وثبت البراهين فالم يثبت وجوب الاحتمال
 بادلة فلهذا وجب ارتفاع موضوعها عن الاحتمال لعلو سببية حكمة في حالة البراهين
جاء قوله بل هو من المتعارفات كقولهم فلهذا الا ان الشرع ليس لازما شرعا للثابت
 المذكور كونه حقا حتى عدم المنع الا انه يمكن استصحاب من عدم المنع السابق من غير حاجة
 الى ثبوت شرعي له وهو الاذن وذلك لان عدم المنع السابق لازم وان لم يكن
 من المحمّل ان الشرع ومن احكامه الا ان استمرار واقعا او ظاهرا اتما هو بيان الشارع
 لعدم منع قطعه وبالحجة كل عدم يكون انقطاعه ببيان الشارع بحيث لو شاء لقطع ببيان

حكم وجودي في محله فلو كانت استمرارية الظاهر بعين ان له حكم استمراره
وان حكمه به ظاهر وان كان المنع موجبا منه في الواقع فعلى هذا فيكون دخول في الاستصحاب
وبكون الاستصحاب فيه نظر الاستصحاب في الامكان مشروطة بوجوده كاستصحاب الوجوب والحرية
وعبرها من حيث كون معنى الاستصحاب فيها هو الحكم باستمرار تلك الاحكام في مرحلة الظاهر
واحدت خطاب مماثل للخطا الوافي ولا حاجة فيها الى ايراد شرعي طالعهم موضع
فيما اذا كان المستفاد من الموضوعات الاحكام والحاصل ان الشارع ان يحكمها باستمرار
المنع والظاهر ان حكمه في مرحلة الظاهر ويكون حكمه هذا خطابا مماثل للخطا الوافي المبين
لا استمرار عدم المنع والظاهر كيف ولولم يبين على هذا وجوب طرح جميع الاستصحابات
العديدة الخارجية في نفي فسر الاحكام كاستصحاب عدم الحرية وعدم الوجوب وغيرها اذ
فرق بينها وبين عدم المنع من جهة ان الاول منها انكم ليس بشارع حتى يحكم به
وبكون استمرارها بغيره وان عدم الحرية والوجوب مع الاذن في الفعل او في التركيب
فيل الصديق فلو لم يقع هذا التوجيه في المقام لما تم انتم وبعده لا وجه للاستصحاب المنع
فلا يقول بجهان الاستصحاب فيها كما هو اخي عندنا بلا اشكال وحلقة الزمان ان
المصحح للاستصحاب لا ينبغي ثبوت اشرعي للمستصحب ولا يجوز في مجازي الشك في
الاحكام الشرعية لا من حيث الوجوب لا من حيث عدم بل المصحح احد الامرين على سبيل
الكل واحد ما ذكر وثانها كون نفس المستصحب في الامور التي استمرارية ما يندفع
قوله فاعلم اننا انما اوردنا الموضوع في موارد الاستصحاب بناء على اعتبار
مطلب الاختيار وكونه لا يتطرق اليه وهم لا يجعلون مثل تلك التغيرات بشا لبدل للوجوب
بل مع ذلك يجعلون بان هذا هو الذي كان قبل متباعدون في ذلك التغيرات فلا يتغير
على مقاييس لا يتغير على مقاييس الحقيقة اذ افان له حال الجنب بل يقولون انهم هو كذلك
لا يثبتون ولا يحكمون بغيرا الصبي اذ يبلغ له حال الصغر **قوله** ومنها ان الاجتهاد في

منه

منه حاصل ما يتجه على هذا الوجه وما بعده ان المطلوب في مسئلة البراهنة نفي الاجتهاد كلية عن
موارد الشبهة الشرعية وهذا كما بعد لا يثبت ذلك وانما وجب كما بعد بطلان الاجتهاد
في بعض الموارد فقط يكون احض من المتبقي **قوله** بالادلة الثلاثة المراد بها غير الاجماع من
الادلة الاربع المعروفة قال دام فله ظاهره قوله فله بالادلة الثلاثة ان الادلة الثلاثة التي هي
من هذا اللفظ تكون الادلة الاربع معروفة من الادلة الاربع فكان الاولى اليقين
بقول وجوه ثلثة او باسما تلك الادلة الاية ولو لا تفصيل الادلة لبقا بعدل يفهم ان
المراد بلفظ الثلثة اي الثلثة من الاربع المعروفة فانه يمكن تصور الثلثة منها على وجوه
اعتبارات كما لا يخفى ولو قيل انما كان الغرض الاستدلال بها في هذه المسئلة اطلاق
فذلك فريضة على كون المراد بالاجماع لا وجه عليه انه كثر الاستدلال في المسائل اطلاق
بالاجماع **قوله** وهي قوله نعم فانقوا الله حتى نقاته وجه الاستدلال به ان حتى نقاته
ان يجنب العبد عن جميع ما يحتمل كونه حراما فثبت المطلوب فانه لو لم يجنب بعض ما يحتمل كونه
لما كان متفيا حقيقا مع انه نعم انما بالثقة **قوله** وقوله نعم فان تنازعتم في شئ فلا تخبروا
ان مسان هذا الامة مسان لغيرها من الابات النافية عن القول بغير علم فان ظاهر
التنازع هو الخلاف في حكم شئ المتنازع فيه فيكون معنى الرد مورد حكمه الى الله
والرسول لا التوقف في العمل فلا بد لعلى المطلوب **قوله** مضافا الى النقص لثبته
الوجوب ان توضيح النقص انه لو ثبت تلك الابات على وجوب التوقف فهي غافه با
لنسبة الى الشبهة الموضوعية الشرعية او الوجوبية مع ان المستدل بما لا يتناول فيها
ولو ادعوا خروجها بالاجماع فهو مفرج بكونه مستلزما لكون الخارج التزم الداخل فلا
يدفع منصرفها الى معنى اخر غير ما رغبوا **قوله** وزاد فيها ان على كل حواء جعله ما ذكر
من بعد الوجوب لاحد بما وافق الكتاب فليس على ان ما وافق كتاب الله حتى صواب
وان عليه حقيقة ونولا لما في مسان قول القائل اه **قوله** اعلم ان بعض الفقهاء

الشبهة الوجوبية

ان لفظ افضل في مثل هذا المورد مما لم يكن المفضل عليه متصفا بالمبدأ اصلا وصفا لا تفضل
لكن لا يخفى فساد نظرا الى انه اذا كان الوصف لا يجوز استعماله مع لفظ من بانفاق
جميع اهل الرتبة مع انه سئل عنها في تلك الموارد الحق انه للمفضل الفرضي فان المفضل
فذلك هو حقيقيا وهو كما اذا كان المفضل عليه متصفا بالمبدأ وقد يكون فرضا وذلك
فيما لم يكن هو متصفا به ولكن بفرض انصاف به ففضل غير متصفا به على متصفا به لا انصاف فلو
معنى هذا التفضل ان هذا افضل من ذلك على تقدير انصاف ذلك بالمبدأ فغنى
اثر الاكل بوجاهة من ان يمنع منه سنة انه على تقدير كون المنع من الاكل سنة متصفا
صالح وجبر كون ترك الاكل بوجاهة من معنى قوله الوقوف عند الشبهة حين
الانقسام في الحكم ان الانقسام في الحكم لو فرض كونه حسنا يكون الوقوف عند
الشبهة جبرانه بل يكون انصاف المفضل بالمبدأ فرضا كما في قول القائل لخصم
الزنا وكذا من الاول المتقدم وهو القائل اترك الاكل وما جبر من ان يمنع منه
سنة فانه لا حسن في الخصم وترك الاكل بوجاهة لا حسن فاما فضله عليه ويكون الفرض
في التغير باسم التفضل في تلك الموارد فانه ان تركه كان كتاب هذا احسن وجبر
ان تركه ذلك على كل تقدير بغنى لا يخص رجحانه عليه بما اذا فرض خلوه عن احسن
بل لا حاجة عليه لفرض انصافه بها **بقوله** وفي كلا الاحوالين لا يخفى على من راجع
ذلك انه فاتها اكثر مما يحصل لاعلم منها بنواثر وجوب الوقوف معنى بل بنواثر لفظ
بعضها بما لا فلا حاجة فيها الى تصحيح السند بوجوبه ان يمكن ذلك في بعضها ظاهر في
اجواب الاول واما الثاني ففانه يظهر مما ذكره ذلك من ان المراد بالوقوف في تلك الا
اتما هو الوقوف في العمل مقابل المصطفى فيه كما يشهد به سياها وموارد اكثر من الا الوقوف
في احكام والقنوى اغما واعلى القياس وعلى كل حال يعلم وصوله من الشارع كما هو
مغاير اجواب الاول من تلك الاجوبة ولا يخفى ان هذا الجواب افسد اجواب

الاول فانه على تقدير كون المراد بالوقوف هو الوقوف في احكام والقنوى فينبغي ان تلك القنوى
لا يخفى ان من يخصها بخصوص القياس **قوله** وهي جميع ابان لا يخفى ان اثنين منها لا دلالة
لها على فني استخفاف العقاب على مخالفة التكليف المحمول وهو قوله نعم فلا اجراء وقوله وما لكم
الا لعلكم لا تقولون بل يفتى بجمع غير جديا اللهم الا ان يكون مراده بالابان الدالة على المنع فان لا يتر
الذين كذبوا كما مر سابقا لبيان ان الدالة عليه بوجه فندبر **قوله** على ما هو القرض فان
الجب من الاستدلال باخبار الوقوف بمعارضتها لاخبار البراءة فلا ريب ان المعارضة لا يكون
بعد استجوابها لشرائط الدلالة بحيث لا يكون ما يقع عن وجوب العمل بها الا معارضتها للمد
الاخبار الدالة على البراءة وهو معرف تمامية تلك الاخبار **قوله** فذلك الدالة بالنسبة الى هذا
الاخبار من قبيل الاصل بالنسبة الى الدليل لا يخفى ان هذا لا يتم في اثنين من الابان المستدل بها
على البراءة على تقدير ثبوتها وهو قوله نعم فلا اجراء وقوله نعم وما لكم الا انما كملوا على ما سريانه
في الابان **قوله** فيوجد في ادلة الوقوف ما لا يكون اعم منه مراده ان تمامها لا يكون اعم منه هو لا
جميع المركب على استلزام الوقوف في صورته فعارض النصين الدالين احدهما على الحرمة والاخر على
الاباحة للوقوف في الشبهة التحريمية فيما لا يرض فيه فانه بعد ثبوت وجوب الوقوف في الشئ
الاول باجبار الوقوف كدخوله فيها مع سائر منها عن معارضة الجبر المذكور فلا حاجة المذكور
لدليل على وجوب الوقوف فيما نحن فيه فلو كان مراده بالوقوف فيما نحن فيه ولا يكون مراده
من الجبر المذكور فان ما يدل على وجوب الوقوف فيه انما هي الشبهة التحريمية فيما لا يرض
التي هي موضوع الجبر فحينئذ وجوب الوقوف في صورته فعارض النصين بلبس
باجبار الوقوف لا به **قوله** فان ما ورد فيه من معارضته هذا بناء على ان المراد بقوله
حتى يبر فيه من هو ورد ما دل على انه في حصول تلك الغاية يرتفع الاباحة المستفاد
من الرواية بل يدل الرواية على غنى اباحته بناء على اعتبار مفهوم الغاية فالصواب المد
وان كانت منصوصة بالشبهة الحكيمة التحريمية لا انها ورد فيها فيه ما دل على الحرمة والتمنى

والتمنى فخرج مورد الحجر المذكور وأخبار التوقف فثبت مطلوب الأخباريين بالتقريب
 ذكره قال دام ظله على تقدير كون الغاية في الرتبة مجرد ورود ما دل على التمني فارتأى بنفسها
 ثمانية للآباء والرحمات الظاهر عن التصرف المذكور بمعنى مفهوم الغاية ذهب ذلك
 إلى الصياغة والتمنى فالعاجز إلى الجاهل إلى أخبار التوقف فكان عليه ذلك أن يقول إن التصرف
 المذكور خارج عما قبل الآية في الرتبة وأصله فيما بعد فادخل الرتبة على نفي الرتبة
 فيها ووجوب الاحتياط فثبت فيما مضى فيه بالإجماع المركب **قوله** فامل لعله شأن
 المنع الإجماع المذكور لوجود المعضل بين الملتزمين بالتوقف منه وبالبرائة فيما نحن فيه كما
 سيأتي في مسألة تعارض النصين فانظر يمكن أن يكون وجهان بعد ثبوت الإجماع
 فالجواب الأول يعارض أخبار التوقف في صورة تعارض النصين وبغيرها بالإلزام فإن
 بعد ثبوت التلازم بين البرائة فيما نحن فيه وبينها فثبت عليها فيما نحن فيه بالملامة
 وقته بالإلزام في الاستلزام أخبار التوقف عن المعارض حتى يثبت التوقف فيه
 فثبت فيما نحن فيه بالإجماع المذكور ويمكن أن يكون الغرض الإشارة إلى كلا هذين
 الوجهين هذا لكن الظاهر وجه من وجه منع كون الغاية في الرتبة المذكورة هو مجرد ورود
 على التمني بل المراد بورد التمني أنها هي ثبوت الحرف فالغاية هذا إذا كان ذلك ولا بد
 عن حاصل في الصورة المذكورة فدخل في مورد الرتبة وما قبل الغاية فيعارض أخبار التوقف
 في تلك الصورة فلم يلبس تلك من المعارض حتى يتم المطلب بالإجماع المركب
 مع أن جميع موارد الشبهة التي يعني أن الجواب المذكور يشمل جميع موارد أخبار التوقف إذ
 لا مورد منها لم يكن فيه شيء محتمل للخبر وإن كان حكما أو اعتقادا أو طلبا أو إخبارا
 من تلك حتى يقدم عليها ويخصصها **قوله** فامل لعله إشارة إلى أن قوله بكل شيء
 مطلق ظاهر في العمل وحده فلا يلبس جميع موارد الشبهة بحيث يشتمل على عمل محتمل
 آخره فلو كان هو أحد منها فخصصها **قوله** الجواب أما من الصحيح فيقدم الدلالة الجاهل

الجواب أن المثار إليه بقوله إذا أصبتم بمثل هذا ما نفس واقعة الصيد فيكون المراد إذا أصبتم
 بمثل واقعة الصيد فليحكم بالاحتياط وأما السؤال عن حكم واقعة الصيد للمفهوم من قول
 الرابي سلق عن ذلك فلم أر ما عليه فيكون المراد إذا أصبتم بمثل واقعة الصيد فليحكم بالاحتياط
 والمراد بالاحتياط بالاحتياط على الأول هو الاحتياط في العمل وعلى الثاني هو الاحتياط
 في الفتوى أما يكون المراد لزوم الفتوى بالاحتياط في هذا الاحتياط في الفتوى ولو
 بالاحتياط إلى سبيل من أهل البيت وعلى التدبيرين لا يدخل ما نحن فيه وهي الشبهة الفرعية
 البدينية في موضوع الاحتياط لعدم كونه مثالا لواقعة الصيد والسؤال عن حكمها لما فرقه
 من أن واقعة الصيدا ما من قبل الشك في الأقل والأكثر الاستفلايين الذي يرجع في
 البرائة بالاتفاق لكون شبهته وجوبية فيها ومن قبل الأقل والأكثر الأتباعين اللذين
 مرجعها إلى المتبانيين على هذا في مزاج الاحتياط فيها فاصل التكليف على التدبيرين
 في الجملة محرم وما نحن فيه لم يحرم فيه تكليف أصلا مع أن الشبهة في واقعة الصيد وجوبية
 نحن فيه شخصية **قوله** هذا مضافا إلى أنه لو كان المثار إليه هو السؤال عن حكم واقعة
 الصيد فيصير الرتبة في العبد ما نحن فيه منها على تقدير كون المثار إليه هو نفس واقعة الصيد
 لأن الكلام فيما نحن فيه ليس في وجوب الاحتياط بالاحتياط أو في حرمه إلا أن الأول
 الاحتياط أو في حرمه الاحتياط ولو بالاحتياط **قوله** ومنه يظهر أنه لو كان المثار إليه هذا
 يعني كما ذكر في أن مورد البرائة ما من قبل الأقل والأكثر الاستفلايين ولما من قبل
 الأقل والأكثر الأتباعين يظهر أنه على هذا التدبيرين لا يدخل ما نحن فيه في موضوع الرتبة
 لعدم كونه مثالا لمورد الرتبة كما ذكر في توضيح الجواب في كلامه هذه المقدمة **قوله** والظاهر
 أن مراده الاحتياط اه قوله والظاهر مقام قول ولا يضاف من جهة كون المراد به الإخبار
 عما تقدم والبناء مطلب آخر لأن مراده إثبات وجوب الاحتياط من الحقيقة المذكورة
 فيكون ذلك اعراضا عن قوله فإن ظاهرها الاستصحاب **قوله** ولو كان المحرم غير محرم

المشرقة على المحرقة لا لعل ان لا يصح ان المشرقة تكون ثابتة للشك في ان
الفرص الذي هو محقق للمغرب على هذا القول فانها لا يشبه بشعاع الشمس بخلاف المحرقة العبرانية
فانها قد تشبه بشعاعها شمس ان قال ام ظله على الامر بالاحياء على هذا التقدير على الوجوب
بني على عدم اعتبار الظن بدخول الوقت ولا فلا بد من جعله على الاستحباب لان المشرقة
في مورد انقضاء الظن بدخول الوقت فان توارى الفرص وبقا الليل والليل والليل
ارتفاعا وانشار الشمس عن النظر والارتفاع المحرقة في الجبل المشرقة في السور ان ما رأت
سعدا للظن بالدخول انتهى اقول لا يوجب ان اذا كان الظن بالدخول حجة فانما مقام القطع
فلا وجه للاحتياط ولا فائدة فيه فلا يجوز الاستحباب ان لم يرفع بان غايته ما يرب
على جهة الظن جواز الاظهار ان كان صائما وجوز الدخول في الصلوة ان رآها لكن
لا يرب عليه سقوط القضاء والاغارة اذا انكشف خلاف على الخبرا فان كان الامر بالظن
لا يفسد الجواز فانما الاحتياط رفع كلفة القضاء والاغارة على قدر انكشاف الخلاف
بعد فكون تلك اقل من حكمه مضيقا لمر الشارح به استحبابا بانما لا يخفى جواز الاستحباب
بالاحياء استحبابا بمرور الظنون المبررة بل يجري في موارد القطع انكم فان الفاعل ان
لم يحصل انكشاف الخلاف لكن الشارع يحمله بما مر بالاحياء استحبابا بالحكمة رفع كلفة
القضاء والاغارة عن الكلفة على قدر انكشاف الخلاف فان القطع كالظن المشرقة
لا يفسد الجواز فان قبل ان حكمه الاستحباب ثابتة في حوال الفاعل الذي قطع من سبب لا
يلغي القطع بسببها فان الذي يمكن في حصة انكشاف الخلاف فيما بعد بالثبوت الى سبب
قطعه وهو تلك الاسباب وانما الفاعل بسبب موجب للقطع فاذ فلا وجه للاستحباب
بالنسبة الى غايته المكلفين لاختلاف اسباب قطعهم حيث ان بعضهم من قبل الاول وبعضهم
من قبل الثاني فلما اولا ان الاسباب القائية انكم يمكن زوال القطع الحاصل منها وانكشاف
خلافها الا ان انكشاف الخلاف فيها اقل من غير ما وثاننا ان حكمه لا يثبت ان يكون مطلقا
بل يكفي بوثقها لكثير من الناس في اثبات الحكم بالنسبة الى نوع المكلفين **قوله** ويحتمل

ويحتمل بعد ان يراه هذا بناء على ان المغرب شرعا لا يدخل الا بزوال المحرقة المشرقة
الراس وان الامام لم يبين للسائل الحكم الواقعي عن الواقعة المسنولة عنها بان يقول
ان مجرد ارتفاع المحرقة المشرقة لا يكفي في تحقق المغرب بل لا بد من ارتفاعها الى حيث
ينزل عن سمت الراس لاجل النفقة وانما امر بالانظار جبا بين التحقيق احدهما
ان يقع انظار وصوله في وقت المغرب الشرعي وثانها النفقة ان الامر بالانظار
مطلبا بالاحياء بوجوب موافقة المخالفين وبالجملة على هذا التقدير يكون فرض جوا
السائل في الشبهة حكمية لكن الامام اجاب في حصة الشبهة الموضوعية الموضوعة لها
استثارة الفرص في المغرب وان لنا خريف الاقطار والصلوة لاجل تحصيل الجزم بال
الفرص الذي هو كاف عند المخالفين **قوله** لان المغرب لا يدخل الا بانه نفي لا لا يثبت
هذا المعنى الذي هو حكايا الواقعي حتى يؤخذ برفقة **قوله** كما ان قوله اري انك بنسبته يعني
الامام اجاب بلفظ اري المشرقة والاستحباب وهذا يشهد بان كان في مقام النفقة
نظرا الى انه لو امر بالاحياء على سبيل الوجوب لكان موافقا لنافقة المخالفين حذاهم
الله فقد لعننا في هذا الصنيع الموم لموافقة لهم **قوله** فيجوز على الارشاد على الطلب
الارشادي المشترك بين الانبياء وغيره برفقة قوله لاننا اكد الطلب الارشادي
وعلى صاحب المصلحة الموجودة في الفعل اه فانه رفع لسؤال بتدويره على تقديره
على الطلب الارشادي وتقرروا انه اذا جاز ذلك عليه موارد الارشاد انكم مختلفة بعضها
بعض لزوم الاحتياط وبعضها رجحانه فاجاب عنه بذلك وحاصل مراده ان المراد
في الطلب الارشادي المشترك بين الانبياء وغيره الى اخر ما ذكره لا الانبياء
فقط حتى يلزم اخراج موارد رجحانه الغير الموانع من التركيب ولا الغير الانبياء
فقط حتى يلزم خروج موارد البراءة هذا لكن عليه فانه ذكر هذا الغلب بعد قوله
فجوز على الارشاد شتم ذكر قوله اري الطلب المشترك بين الوجوب والندب

ع

على الحرام كما نأمنه ان كان كرسب المعلول على العلة بل ارتكاب الحرام منقضى وان كان غير
 مثل كون ارتكاب الحرام مثلاً لفساد القلب الموجبة للنجس على ترك الواجبات وارتكاب
 المحرمات فمنع انكم استغفروا بغيره لعدم كون ارتكاب الحرام علة ثالثة بل هو مقتضى
 له على تقدير نعم لا حدان يقول انا سلمنا انتفاء احتمال العقاب على ارتكاب المحرمات
 الواجبة فكيف والاختيار بين ابعده لا يقولون بالعقاب على مخالفة التواهي الواجبة
 المحمودة بل يقولون على مخالفة التكليف الاجتنابي الذي هو التكليف الظاهري لكن بعد
 تعليم احتمال انتفاء عقاب عن العقاب بقوله انه وان لم يفل العقل بلزوم الخطأ عنه
 في مورد الشك نظر الى عدم كون ارتكاب الحرام علة ثالثة له او نظرا الى عدم كون ذلك
 علة ثالثة لترك الواجبات او ارتكاب المحرمات اذا كان هو من قبل فانه القلب لكن
 لا يمنع ان يكون علة لوجوب الاجتناب بان تكون تلك المقتضية حكمة لا يجاب الشارع
 الاجتناب في موارد احتمال الحرمة فان مقتضى التقي لا يستقل العقل بلزوم رغبته فان ذلك
 علة ثالثة للنهي بمعنى فاعند اللطف فقول في ان اخبار الاجتناب ظاهراً وجوب
 الاجتناب شرعاً من محل الحرمة ومع إمكان ما ذكره فيمكن اراؤه هذا الظاهر منها فلا صارف
 عن ظاهرها في الاخذ بمقتضاها فثبت مطلوب الاختيار بين هذا لكنه موجود بها
 ورد على الاخبار الاجتناب بالنسبة الى كل طائفة منها ومعها ليس لها هذا الظاهر حتى يقال
 بما ذكره **قوله** يجب بمعنى قوله نعم وما نهكم اه فانام فلكم الآية لانهم لا ينفقون افاده وجوب
 الخروج عن عهد ترك تلك المحرمات المعلومة بما لا يلا على بعض الوجوه فان قوله نعم
 انها لا يمتثل وجوبها احدها ولعله الظاهر ان يكون الامر بالانتهاء عما نهى الرسول
 صلى الله عليه وسلم من باب الارشاد نظراً الى ان فواهي الرسول تواهي الله نعم فلكم سواها
 لقوله نعم اطعوا الله فلي هذا الآية لا لآية على وجوب الردع فمما ذكرنا انها ان يكون
 الامر الظاهري بمعنى ان غرضه عن اسمه عن ذلك جعل قول الرسول طريقاً الى تواهيته نعم

حتى يكون نهية لكونه طريقاً الى تنبيه نعم فلي النهي الله نعم وموجباً لاستحسان العقاب
 على ارتكابه لصحة معلوماً بهي النبي وموجباً انكم لا تنهون الآية على نفس التواهي الواجبة
 المعلومة اجمالاً فانها بعد العلم بها منجزة على المكلف ولو لم تكن هذه الآية وثائقها ان يكون
 الماديه الوجوب التقي الشرعي بمعنى انه جعل ذلك اتباع قول النبي واجباتنا
 فكما اجره فيه والاجتناب عنه لازم من جهة ابتاعه ولو لم يحصل لاحد القطع بوجوده في
 في الواقع مثلاً وعلى هذا فالآية تدل على وجوب امتثال تلك التواهي من باب العلم بان النبي
 اجبر بها لكن لا ينبغي ان لا حاجة الى الآية على هذا التقدير نعم فان العلم بوجود المحرمات
 من الله سبحانه في منجزة على المكلف ويحكم العقل بلزوم الخروج من عهد نهى الله
 الا ان يكون ذكر الآية والاعتماد عليها من باب التايد حكم العقل بلزوم الخروج من عهد
 نهى الله بعد العلم الاجمالي بها **قوله** وبعبارة اخرى العلم الاجمالي ان لما ان الكلام
 الى الشبهة فلا بد ان تعرض لها باقتضاها مع بيان حكم كل منها على الاجمالي وان كان
 باني تخفيفها في محله عن قريب انتم فنقول ان العلم الاجمالي بوجود الحرام بين امر
 او امر اما ان يحصل بعد خروج بعض طائفة عن مورد الانذار بيلف وضوء او يعلم
 التفصيلي لجهة بعض طائفة او بعد قيام الطرفين الظن الشرعي على حصة بعضها وانما
 ان يحصل قبل تحقق تلك الامور الثلاثة فعلى الاول فانما امرت بالغير اطراف الخارج
 او المعلوم حصة تفصيلاً او الفانم على حصة الطرفين الظن المعبر اذ قبل حصوله كان الشك
 في حصة غير الطرفين المذكورين وبما يجري للاصل السليم عن المعارض فهو يخرج لمورد
 عن موضوع الحرمة المحتملة فيكون تناول مورد جازماً حكم الشارع فاذا حصل العلم
 الاجمالي بعد ذلك فهو لا ينافي ذلك الاصل الجاري في بعض الاطراف وانما تلك
 اجزاء الاصل في جميع الاطراف لاستلزام ذلك طرحة والمخالفة القطعية ونحن لا نرى
 اجزاء في جميع الاطراف بل لا يجري في الطرف المذكور فانه انما يجري في الموارد المذكورة

ان قيل ان
الاجابة في جميع
الاطراف

مع ابتداء المكلف به مع عدم قيام طريق معبر على حصة وانما اذا علم حكم المورد او خرج من
عمل الابتداء او قام عليه طريق معبر فلا لا يتقاضي موضوعه في الاول وعدم ثبوت ادلة اجابة
للتأني وحكومتها ادلتا اعتبار الطرف النقيض في الثالث نعم لو فرض جريانها في جميع
الاطراف لكانت للعلم الاجمالي وسلام الخالفة العلوم اجمالا واجرائه في بعض
دون بعض ترجيح بلا مرجح فيجب الاجتناب عن جميع الاطراف لكن ما نحن فيه كما
عرفت ليس من هذا القبيل فان جريانها في الاصل فيه يخص بعض الاطراف فلا بد
ان اخذ به في بعض الاطراف ترجيح بلا مرجح فمع سلامة في غير الطرف المذكور
يقضي جواز تناول مورد حكم الشارع ولا ريب انه بعد ان الشارع في تناول
مورده لا ينفضي العلم الاجمالي از يد من عدم جواز الخالفة القطعية وهي متبعة
بالاجتناب عن الطرف المذكور الواجب الاجتناب مع عدم هذا العلم الاجمالي
فما زاد هذا العلم الاجمالي على مورد هذه شيئا وكما صل ان قبل العلم الاجمالي في
القول بالثلاثة المذكور لم يكن مكلف بمرور بين الاطراف حتى يكون يخرج الاطراف
على المكلف لتوقف امثاله على الاجتناب عنها وبعد حصوله والمفروض جريان الاصل
في بعض الاطراف مع سلامة عن المعارض للوجوب بخلاف تناول مورد فلا ينفضي
من عدم جواز الخالفة القطعية وهي متبعة بالاجتناب عن الطرف المعلوم بالفضل
او يخرج عن مورد الابتداء والناظر على حصة الطرف الشرعي فلم يرد على مورد هذه
شيئا وانما على الثاني فاختار فيه التفصيل بين مورده الثلاثة المقدرة بلزوم الاجتناب
عن غيرنا لثالث من الاطراف في الاول وعدم لزوم الاجتناب عن غير المعلوم بالفضل
لتفصيل في الثاني سواء علم كون المعلوم بالفضل عن ذلك المعلوم بالاطراف
اولا بل يحتمل كونه غيرهما والثالث في بيان الكلام في هذا الشأن والوجه في لزوم
الاجتناب عن غيرنا لثالث في الاول ان المفروض ابتداء المكلف بجميع الاطراف قبل

للتكليف في
الاجابة

بل حصول العلم الاجمالي وبعده قبل تلف بعضها فيكون العلم الاجمالي على المكلف فيجب
عليه الخروج عن عمدته وهو لا يحصل الا بالاجتناب عن جميع الاطراف الا ان تلف
بعضها يكون بحتمية امثاله وانما الاطراف الاخر فلا كما تلفت من عدم امثاله
فيجب الاجتناب عنها واحتمال زهاب موضوع التكليف المعلوم بالاجمالي انما ينافي
الطرف الثالث لا محتمل كونه هو المكلف به غير محتمل فانه غايه الشك بعد التلف في
بقاء التكليف الواقع على حاله وهذا غير كاف لانه بعد القطع بنسخه لا بد من القطع
بفسوذه ولا يجوز الاحتياط باحتمال سقوطه وباحتماله كل طرف من اطراف المعلوم الاجمالي
مما لم يخرج عن كونه من اطرافه فيجب الاجتناب عنه بحكم العقل وخروجه من اطرافه انما يكون
اذا فرض اجماع جميع الاطراف لم يكن هناك تكليف معلوم اجمالا موقوفة بهذا
وان شئت قلت ان العلم الاجمالي متى تحقق بين امور متعارضة الاصل في تلك الامور
بان لم يكن في بعضها اصل سليم عن المعارض فهو يخرج للعلوم الاجمالي على المكلف تحت
وجوب الاجتناب عن الاطراف ولا ريب ان العلم الاجمالي بهذا الحق قد تحقق فيما نحن فيه
فلتلف بعض الاطراف انما حصوله بما لفرض وانما تعارض الاصول في الاطراف قبل تلف
بعضها فواضح يكون يخرج جميع الاطراف على المكلف فيجب الخروج من هذه اجمع لا يقال
ان تلف بعض الاطراف يكون الاصل في الباقي سليما عن المعارض فخرج مورد من
تحت الحرام الواقع لا نقول ان الاصل في الباقي قد سقط بالمعارضة قبل التلف والتلف
لا يوجب عد ذلك الاصل في الباقي فانهم لما وجدوا لزوم الاجتناب عن غير المعلوم
في المورد الثاني فهو انه ان علم بحتمية ذلك الطرف بفضله مع العلم بالاطراف مع العلم
الاجمالي بان علم انه موقوف لا شك في ذلك المعلوم بالاجمالي الى المعلوم بالفضل
ويكون الشك في الطرف الاخر بدوياً لا شئ يوجب الاجتناب فيه بل مرجع فيه الى الاصل
السليم عن المعارض فانه لا يجري الاصل في الطرف المعلوم بفضله حتى يعارضه

في هذا الطرف وان علم بحرمة نفس الامع الشك في اخذها مع المعلوم الاجمالي
 احتمل كون غير مقدم لزوم الاجتناب عن غير وان لم يكن في موضع شك في الفرض
 الاول لكن لا ينبغي الاشكال فيه هنا انهم فان العلم هنا وان كان مستغنياً الا ان
 الغير في مقام لزوم الامثال على غيره المعلوم لا تعدد العلم ولا ريب ان المكلف في
 تلك الحال يجوز ان يدرك تلك المعلوم بالتفصيل وليس عندك معلوم اخر مردد بينه
 وبين الاطراف الاخر حتى يجب الاجتناب عنها من باب المقدرة فاعلم التفصيل في العلم
 في موجب ليدل العلم الاجمالي الى العلم التفصيلي والشك لا يدري في سائر الاطراف
 فيرجع فيها الى الاصل السليم عن المعارض لا يقال ان المفروض في هذا الفرض وجود
 معلوم اجمالي مردد بين الاطراف قبل حصول العلم التفصيلي بحرمة بعضها وهو
 وجوده وقبل حصوله صار منجز اعلى المكلف في علمه اخرج عن عهده على سبيل الجزم
 والاجتناب عن المعلوم التفصيلي لا يجب الجزم باخراجه عن عهده بل يتوقف عن الاجتناب
 عن سائر الاطراف انهم واجبة الحال هنا نظر الحال في المورد الاول وهو تلف بعض
 الاطراف بعد حصول العلم الاجمالي من جهة انه تلف بعضها لا يقطع به ما بالكلية
 الواقع بل يحتمل ومعه فلا بد من لزوم الاجتناب عن سائر الاطراف نظر الى تميز العلم
 الاجمالي على المكلف في لزوم اخرج عن عهده على سبيل الجزم فاعلم انما ثمة وجود
 بعينه فاعلم فيه لان قول حصول العلم التفصيلي فيما نحن فيه قد يكون موجبا لان
 الشك الى العلم الاجمالي السابق بمعنى انه اذا علم المكلف بحرمة بعض الاطراف تفصيلا
 او بجملة كذلك فيجمل حدث اخره والخاصة فيه من ان مع احتمال عدم حرامه
 دون هذا من قبل فشكل في انه هل في زمن حصول العلم الاجمالي كان محرم في
 الواقع بين الاطراف او لا في الاشكال في عدم لزوم الاجتناب عن سائر الاطراف
 فان غايته ما هنا انه اعتقد بوجود محرم مردد بين الاطراف والان زال هذا

هو كان يعتقد التميز بتركيب عليه في السابق لكن لان زال ذلك الاعتقاد فلا ريب
 له علم بتركيب تميز عليه في السابق حتى يجب اخرج عن عهده وبقائه ذلك بما ذكره
 الفساد كما لا ينبغي وقد لا يكون موجبا لبيان الشك الى العلم الاجمالي بالمعنى المذكور
 بل لان انهم قاطع بوجود محرم بين الاطراف في السابق لكن يحتمل كونه هو من آثار
 اجمال ذلك المعلوم فان التكليف المنجز من آثار اجمالاً هو باحد تلك الاطراف في
 الواقع وهو اقلاً وبالذات لا يقضوا زيد من ترك ذلك الحرام الواقع الا انه طر عليه الاجمالي
 مع فرض تميزه على المكلف فاعلم حكم بل لزوم الاجتناب عن جميع محملاته الى الابد ولو فرض
 تلف بعضها بعد مع وجوده على الكيفية المذكورة على فرض وجوده وانفسه الى سائر الاطراف
 كما هو الحال في المورد الاول الذي فاس المورد فاعلم فيه عليه وانما اذا لم يبق على تلك الحال
 فلا شيء يوجب لزوم الاجتناب عن محملاته وما نحن فيه من هذا الضل فانه بعد العلم التفصيلي
 بحرمة بعض الاطراف محتمل ان يكون هو المعلوم السابق اجمالاً لم يبق له معلوم اخر محتمل مردد
 بين هذا المعلوم بالتفصيل وبين سائر الاطراف فلا شيء يوجب لزوم الاجتناب عن غير
 ذلك المعلوم بالتفصيل فانقلب المعلوم بالاجمالي الى العلم بالتفصيل والشك
 المبدئي بالنسبة الى سائر الاطراف فيكون مورد الاصل فاعلم الفرق بين المفسر عليه
 قبطل القياس المذكور وباحتماله بعد حصول العلم التفصيلي ببعض الاطراف مع احتمال
 كونه هو المعلوم الاجمالي يكون ذلك نظراً للشك الشارح من حيث عدم اعرار معلوم بما
 مردد بين الاطراف والحاصل ان المعلوم الاجمالي انما يكون منجز اعلى المكلف وجوباً لا
 تفصيل القطع باثباته اذا بقي على مكانه عليه على تقدير اجماع اطرافه وانما يبد منه نظر العلم
 التفصيلي ببعض الاطراف انهم لا يقضون لزوم الاجتناب عن سائر الاطراف فلا شيء
 يوجب لزوم الاجتناب عنها وانما قدنا العلم التفصيلي ببعض الاطراف يكون بحيث
 يحتمل كون متعلقه متخذاً مع متعلق العلم الاجمالي السابق اخر اذ عن صورة اجماع

هذا ما هو
 المقدم ما هو
 فنقول ان لزوم الاجتناب
 عن اطراف المعلوم الاجمالي
 عند العقل انما هو
 من آثار

السبب للاختلاف في بعض أطراف العلوم الاجمالي بان يحدث فيه بعد العلم الاجمالي ما
 يقتضي لزوم الاختلاف في شئان احدهما كونه من أطراف العلوم الاجمالي للذات
 الاختلاف وثانها ذلك الامر كاد و هذا كما علم بجائزته احد الانبياء في الجلاله
 وقع بعد ذلك في شئ اخر في صحتها بالخصوص فانه وان كان يعلم بذلك فبجائزته ذلك
 الاثبات بالخصوص وبالفصل نظر الى انه انما يخص الواقع وهو الاثبات والاخر فان كان الاول
 فهو محسوس وان كان الثاني فهو لم يكن محسوسا بل وقع هذه الجائزته لا انه يحس بعد
 نفسا فهو محسوس على كل حال ووجه الاختلاف عن تلك الصوره ان العلم المفصل فيها يدرى
 الاختلاف عن الطرف المذكور لا يوجب انقلاب العلم الاجمالي الثاني الى العلم المفصل
 والشك الذي بل يكون حدوث ذلك السبب كعدم وقوعه انهم يعلم بوجود الفضل العالي
 سابقا بين الانبياء وانما الشك في ذلك تكلفا غير لزوم الاختلاف وذاك
 التكليف الواقع المرد منها لاحتمال مردده على غير ما يكون بخلاف الواقع وبعبارته
 اننا نعلم الان انكم يوجد الجبب بالثباتا بغيره بين الانبياء والاصل في كل هذا
 بالنسبة الى تلك الجائزته معاوضه بغيره في الاصل لانهم وقد مر ان العلم
 الاجمالي مع تعارض الاصول في طرفه موجب لوجوب الموافقة القطعية الموقوفة
 على الاختلاف عن جميع الاطراف لا يتوهم ان الاصل بالنسبة الى تلك الجائزته السابقة
 معارضه لاصالة عدم تابر عمل هذه الجائزته الحادثة منها للعلم بتأثير ذلك الحل با
 حدى الجائزتين فان وقع التعارض فيفقدان عن الاعتبار فيبقى الاصل بالنسبة
 الى الجائزته السابقة في غير مورد الجائزته الحادثة سلما عن المعارض فيقتضي جواز ارتكابه
 فلا يقتضي العلم الاجمالي المذكور وجوب الموافقة القطعية لا نقول ان الاصل بالنسبة
 لنسبة الى الجائزته السابقة في مورد حدوث الجائزته اللائحة كان معارضه بغيره في العلم
 قبل حدوث تلك الجائزته الحادثة ولا ريب ان الاصل المبني بالمعارض لا يصلح للمعارض

بالنسبة

بالنسبة الى السليم منه وهو الاصل بالنسبة الى الجائزته اللائحة في مورد حدوثها
 وان كان ولا بد فليقل بسبب ذلك الاصل عن المعارض الا انه لا يرتب عليه فائد
 فانه لم يدر منه في المقام جواز ارتكابه بوجه فان الاختلاف عنه لا يدر على كل حال
 وبالجملة حدوث سبب عرف احد طرفي العلوم الاجمالي بوجوب جبر الاصل المبني بالمعارض
 في الطرف الاخر بل هو سبب لبقاء المعارض فلا يرتب عليه شئ هذا كيف كان
 في جواز ارتكابه الطرف الاخر بعد حدث السبب مخبر مما ياباه وجدان كل احد فلا يلحق
 صدق القول به من صدقنا اردنا بما سمعنا من وجه الاشياء تفصيلا هذا تمام
 الكلام في المورد الاول والثاني واما الثالث وهو ما قام فيه الطرف المعبر القضي على بعض
 اطراف العلوم الاجمالي فربما يخجل انه من قبل الجماع السبب للاختلاف في بعض اطراف
 الشبهة لكننا قد علمنا من حدوث سبب عرف بعض اطراف الشبهة وبين ما
 طريق اذ قد عرف ان الاول لا يقتضي سلامة الاصل في الطرف الاخر والطرف القائم
 عليه يقتضيه ذلك لاننا انما قام الطريق الشرعي الظني على حده بعين الاطراف او جاز
 فهو حاكم على اصالة عدم احداثه والنجاسة الجارية بين في مورد فلا يجري الاصل
 في مورد محسوس في الاصل في الطرف الاخر سلما عن المعارض فلا اثر للعلم الاجمالي با
 لنسبة الى ذلك الطرف لعدم اقتضائه وجوب الموافقة القطعية فان قلت كما اننا
 لانعام فيما نحن فيه باريد من التكليف بالاختلاف عما قام عليه الطرف الشرعي المعبر من
 الاطراف فلا معلوم احكاما سوى العلوم بالنفصل في الموردين في ان كان العبر في
 وجوب الاختلاف عن سائر الاطراف في الاول بوجود معلوم اجمالي مردد بينهما قبل
 العلم التفصيلي ولو لم يبق الى حجه في ذلك وجود بعينه في الثاني انهم فلا وجه للتفصيل
 بينهما بوجه وان كان العبر شئ اخر غير موجود فيما نحن فيه فبذلكنا مناط وجوب
 الاختلاف عن جميع الاطراف كما عرف سابقا انما هو وجود معلوم اجمالي مردد بينهما

الى الادلة انما بعد فيقلب مع العلم التفصيلي والشك اليك كسلك العلم التفصيلي بحجة
 عنه او ريبا في العلم الاجمالي فلو كان الشك في علمنا بدو بارحبا للبراهن الاصلية ونحن ان ذلك
 على قدر ريبه كاشف في دفع الدليل المذكور فانه اذا علم اجمالا بوجود محرم اخص به بنحو
 مثلا ثم علم بخلطه احدهما او حرمة تفصيله فمما كان حركات ادلها ان يعلم ذلك المعلوم
 بالتفصيل الان والمعلوم بالاجمال فيقبل وثابتها ان لا يعلم سبق حرمة او خطا في العلم
 المعلوم تفصيلا الا اننا لم نعلمه او جازمنا ان لا يعلم عرض الحشر والنجاسة عليه
 العلم الاجمالي فلا اشكال في جواز ترجيح البراهن الاصلية بالنسبة الى حرمة ذلك المعلوم
 بالتفصيل بعد العلم التفصيلي في الأصول الاولين اما في امطها فوضح وثابتها ثابتهما
 فلان المنطق للاختصاص فلهذا فلو تكلف بوجوب ما هو مذكور في ذلك من طرائفه وهو مستفاد
 انما بالنسبة الى الزمان الثاني فما ضيق ضروره انه لا يعلم بالتكليف لان بارك في ذلك المعلوم بالتفصيل
 ولا يعلم الا بتكليف فيكون بين ذلك الغير وثابتا بالنسبة الى الزمان الاول الذي هو زمان
 العلم الاجمالي السابق فلهذا لا يعلم الا بالتكليف فيما يزيد من مربيين الاطراف التي في ذلك
 بل الشك في النسبة الى ذلك الزمان بعد العلم التفصيلي بحجة صاحبه او جازمنا بل وثابتا
 الثالثة فيها اشكال نظر الى ان العلم الاجمالي بالتكليف الواضح ياريد من ذلك المعلوم بالتفصيل
 الا انه يعلم بالتكليف فيبقى في السابق فلا يرد من خارج عن عمدته كالحرج عن عمدته
 المعلوم بالتفصيل لكن ما نحن فيه انما هو من الصور الثانية فانه اذا علم بحجة امري بعد المحقق في العلم
 شئ اخر لما مضى فلا اشكال في رجوع البراهن الاصلية في غيرها
قوله وحكي عن الحديث الا انه يادى في قوله ان المحقق الكلام اه كان الحديث المذكور في تفصيل
 من كلام المحقق فلهذا الثانية انه لو كان هذا الحكم ثابتا لكان عليه احد تلك الدلائل فبطل ان تلك الدلائل
 لا تنفع الا فيما فهم اليه من غير غفلة عن تحليل المحقق في ذلك بقوله لانه لو لم يكن عليه لانه لا يعلم
 بما لا طريق للتكليف الى العلم به وهو تكليف بما لا يطاق فان هذا التعليل صحيح في ان مراده ليس في

الحكم الواضح بل العقل وهو المتناط للتكليف وهو الذي يميز بين هذا العقل اذ لا تكليف بنفسه الى
 من حيث هو حتى يميز من علم الدلائل عليه التكليف بما لا يطاق وهذا العقل لا يخص جازما
 بعمم البلوى فان كل مورد سواء كان مما نعلم به البلوى او غيره اذا لم يكن على التكليف بكذا
 واختره لزم التكليف بما لا يطاق فظهر ان المحقق لم يفصل في اعتبار اصل البراهن بين ما نعلم
 البلوى وغيره بل قال بل بالنسبة الى الحكم العقلي واما احكام الغاي في فلا يقر في البراهن شرطها
 لعدم القفالة على بند ريبه فمما قبل الحد المذكور فخصا الكلام المحقق به مع فساد في
 كما لا يخفى على المتأمل لا ربط له عقالة الحق اصلا **قوله** كما ذكر جماعة من الأصوليين لا يثبت
 عليك ان هذا لا ينافي ما اخبرنا به من عدم جريان الاستصحاب في الاحكام العقلية فلو
 اخبرنا هناك انما هو لا نظر الى الاستصحاب الثابت اعتبارا بالاختيار والاستصحاب الذي
 هنا انما هو اعتبارا بصحة البراهن العقلية **قوله** منهم صاحب العالم فظهر لك من قوله ولما
 اصالة البراهن فهو لا يبعد الا انظر **قوله** لا اشكال في رجحان الاجمال في قولنا **قوله** فاما
 نسبة الرجحان الى شئ فيكون ذلك الشئ حثا في نفسه كدلالة ارادة العلم في ذلك الشئ
 للحسوس بسلطة الغير الا لم يكن معترضا في استجنا الاجمال بعد الاعتراف بحسنا الذي كان
 الزم واصل الى الزيد في ان الاجمال في نفسه حثي يكون مندبا شرعا او لا ثم انه لم يظلم
 قال لا شبهة في ان تعلم اجهل من الواجبات لنفسه لا ريب ان كل واجب نفسه كالمندوب
 لا بد ان يكون حثا في نفسه ولا يكون وجوبا غيرا او شائفا والذي يترتب في بلوى
 النظر انه لا مصلحة في التعليم الا يمكن الغير من شئ ما يجب عليه من حثا في نفسه على هذا يمكن
 ان يقر ان لا ريبا في اهل في نفسه حثا او جلا في ويكون تركه ونفيها اهل على جهله
 فيما فهم تركه فمن هنا يدفع ما عاينوه ان يقر انه ما الذي بين الاجمال وبين تعلم كاهل
 مرجحة عدم الحس في نفس كل منهما فان كان ذلك يفلح في استجنا الاجمال في نفسه اهل
 في وجوب التعليم نفسيا **قوله** واقرانه مع الاجمال عن احكام المعلوم اه يعني ما ذكرنا ايضا

الامام افتران اجتناب الشبهة مع اجتناب عن احكام المعلوم في كونها فرعاً عن ان حيله فينبأ له في كونها فرعاً
 وقال كما ان الثاني فرع فكل الال فكون حال الشبهة في الامر لا اجتناب عن احكام المعلوم من احكام المعلوم
 فان كان الامر الثاني ارشاداً بالكون الامر الاول ايضا فكل ومن المعلوم ان الامر بالاجتناب من المحرمات
 المعلوم ليس الا للشك كما اشار اليه بقوله ومن المعلوم انه والمشار اليه بقوله قد في تلك الاخبار في الاجتناب
 الامر بالاجتناب عن احكام المعلوم **قوله** من حيث انه اطاعة حلية اه قال دام ظله نرى ان جواب
 يتوقف على ان يكون الاقناع حسناً في نفسه وممدوماً كذلك بحيث لا يرجع المذهب الى ما يرجع القائل ولا
 فلا يكون فعله سبباً للثواب ولو ان لم يحسنه الثاني بان في ان العمل اذا اتى به بعنوان اقرار مطلوب يكون
 يكون العمل في نفسه مولى من يوصل كل البعد فلا بد من القول بان الذي في الجزى ايضا فعلى افعالي فلا
 حراماً اذا اقول لا يترتب ان قصد ذلك اي مقابله الجزى بالاقناع هو ان يكون الجزى مكرهاً لا ان
 نقول ان الخوف ان الذم في الجزى على نفس الفعل للجزى به فيكشف عن حرمته شرعاً لان كل ذي دور
 عقلاً حرام شرعاً غير فرق بين نية الذم والمكر وهما لا يترتب فيها اصلاً هذا بخلاف المندرج
 فانها ممدوخة باقل درجة المدح وباجل لا تخفى ان في النهاية لا في المحرمات كما في المدح في انها
 المأمور بها فتخفى في كل من اجابها بقوله **قوله** في طرف المناهي موجب للحرمة بخلاف الفعل الذي
 به فان مجرد المدح عليه موجب وجوبه ولو كانت الظاهر من بعض الاجل المتقد مثل قوله **قوله** ان ذلك وجه
 استظهر ان الاستصحاباً شجاعتاً ما ذكر ان معنى قوله ان عتبه الى ان يقع في المحرمات ان من اطلب الشبهة
 حصل لنفسه حالة شقوة فله على ان كتاب المحرمات بحيث لا يبالي بكونه تركها لم يتركها وهذا مما يصح
 ان يكون حكمة للاستصحاب فانه امر حسن مدح ومنه يمكن عمل الطالب على الاجتناب بالظاهر فيه **قوله**
 لان معنى الا باضا الا ان اه هذا بناء على ان حقيقة الا باضا هو الاذن لا ان ليس الا الرجوع
 المعلوم فانه ممتنع من الاذن ان بمعنى الاعلام ومنه قوله نعم وان من الله ورسوله اه وقوله نعم وان
 مؤيد انما العرف المحض الى افعالي لم يحصل العلم به لا يكون اذ لا يكون الشئ المعلوم من جهة
 من الشارح مباهجاً في الواقع فكون حراماً وانما **قوله** فاما مل العمل اشك في منع كون الا باضا

من الرجوع المعلوم بل هو عبارة عن نفس الرجوع الى افعالي هو قد يكون معلوماً وقد يكون
 مجهولاً كما في قوله وهذا هو الذي انقضاء التمسك لا منقاد دام ظله **قوله** لان من شرط الظاهر
 المحل لا احدلن يقول ان قابلية المحل ليست ايجابية بل سلبية فافا حالة المحل من تلك الحالة
 فيجوز لها مورد تارة التذكرة وشرطه لا يفرق عن اقرار نفس التذكرة فيكون كجوان المذكر حلالاً
 وبعبارة اخرى اننا نعلم ان الشارع جعل التذكرة سبباً في ازالة الحلية فيكون حلالاً اذا فادانها
 ناشكك في حلية الذابية فيجوز باصالة اكل حلية الذابية فيجوز اكل حلية الذابية فيجوز اكل حلية الذابية
 اصلاً ولو كان فهو من جهة المحل الاحتمال عدم كون حلالاً اذا فادانها حلالاً فيجب ان يكون حلالاً
 لا طاعة لنا الى عدم بدل على جواز ذلك كل جواز والحاصل ان الشخص في كل جواز من جهة
 الحرة حيث كان اصلاً حلية ذات الشئ بما هو قائم بها حيث يكون سبباً في ازالة الحلية
 فاجعلها اشارة سبباً في ازالة الحرة من جهة الحلية الثانية وانما حرة الحلية من جهة الحرة
 فاصل التذكرة من افعالي لا معنى لاصالة عدمها لعدم الشك فيها ولو كان الاصل المحرم لشرط
 فاصلة اكل الاشارة محرزة لشرط التذكرة الشرعية للموجب لكونه اكل لان اصالة عدم التذكرة
 حاكم عليها ونظر في ان اذا شكك في حلية وطى لمرته فلا عقلاً ناعلمها من جهة الشك في حلية
 وطى فانما باب الشك في ان التمسك للاف في اشارة الى التذكرة في التذكرة بين الربوبية
 وجوان الحرة اذا ثبت ان لا يفتقر الى جعل الشارع سبباً في ازالة الحرة الى طى في المحرمات
 الذابية وهو عرب بالشرع فاما الحلية الذابية فاصالة اكل الاشارة وقيل يجوز في الشبهة
 الموضوعية ان لم شلها اذا ذكبا جواز في الظاهر وشكك في انك كلب او شاة او عقدا على امر
 وشكك في انها من الحرام الاجنبية فشكك في حلية وطى وجواز الاكل لذلك فلهي
 ذكوة لا يجوز الاكل الى طى لعدم اقرار شرط التذكرة والعقد هو قابلية المحل في شئ
 عدم التذكرة لعدم نية العقد على ان يكون كل منهما الاقرار السبب في ازالة
 صالة الحلية الذابية بحرم الشرط فان قوله كل شئ الا حلالاً حتى يعرف انه حرام بقض

في قوله
 وانما ما لا يملكه
 فانما هو الذي
 من جهة الشك
 في حلية
 حرة

بطلان المشقة فاعلم ان المشقة شر هذا لكن يجب عليه ان احالة كل شيء من قبل الاستحسان
 فحرية الشرط بل انما هي حكم ظهور المشقة الكلية الثانية بمعنى انها حكم من الشارع على
 حلية ما شئت في ان حرامنا او حلال كذلك وهذا الحكم ثابت للمشيئة بمعنى ان
 ولا يصح لاحد ان ينافي الثانية فان الشارع لم يحكم في مورد الاستثناء بالبناء على الكلية
 من حيث ان الشيء بل حكم به بغير ان المشقة خلاف ما ورد الاستصحاب ان كان مقتضاها
 الكلية مثلاً فانه حكم بما يقتضيه كون الشيء في فعله شرطاً مشكوك فيه فليس صحيحاً
 العقد لعدم الذكوية ويمكن ان يقال ان قابلية الحل ليس معناها قابلية الجواز او طرية في
 المنة بعد الذكوية او بعد العقد وهو غير صالح لكل ولا ينافي ولا فرق بين الشك في
 حلية شرع الثاني وبين حلية جواز شك في بقوله الذكوية او جواز وطى امره
 شك في ناسخ العقد فيها الا من حيث ان الشك في الاول في الكلية طرأ على جميع النسخ
 وفي الاجز من على تقدير وجود سبب الحل المؤثر في قابلية الحل فان كونهما
 ثابتة معلومة بالنسبة الى سائر النسخ لا ينافي الشك في الكلية مختص بذلك التقدير
 الخاص وهذا لا يصح لكونه قارفاً للموردين فان مناط حكم بالكلية في الاول هو الشك
 فيها فيجب في الاجز من على بعض النسخ بل لا بد من ذلك انما انه فرق بين شك
 في حلية شيء عن سبب وبين الشك في حلية شيء فان الحل على الاول هو السبب في حلية
 مع الشرائط الشرعية المعبر في ناسخه فانما شك في شرط مشروطه فيكون الاصل عدم
 تحقق الشرع فيكون هذا حاكماً على احالة الحل **قوله** كما انما بعض القائلين
 الظاهر ما بان في رواية اخرى انما الآية نهى عنه فلا اجدها وانما الآية نهى
 ليس الحكم الا ما حرم الله وورد الاستحسان انما هو جواز اكل بعض اصناف الشك
 والظاهر منها انه ليس الحرام الا ما حرم الله في الكتاب فيكون نقلاً الآية فكل شيء لم يكن
 مما حرم الله في الكتاب يحكم بحلية واقفاً بغيره في الحق فغيره لا باصاً الى اية التي شر

ناشر

الذكوية **قوله** ومع فحكمنا كما حكم بعقله حتى لم يفت الجهد بشيء من الاحكام
 البرائة حتى يكون هو المستند للحاكم العقل فيكون ما لا جاهل مثل حال فاعلم الجهد
 في التناهي في حكمنا بحكمه بعقله فان قول الاجزاء ان العقل يحكم بكذا او قول الجهد
 بانه يحكم بكذا اخبار عن حكم العقل بل الجاهل انما هو العقل المعتمد عقله لا عقل
 غيره وامر الاجزاء انما به بالاجتهاد من باب الاستحسان بل انما لا ارشاد ولا
 يكون محمداً عليه شرعاً وانما الحكم هو فواء واعتقاده الفاء يفتنه والمفروض عدم تمكن
 ان يكون قول الاجزاء وبين المجتهدين معناه عقلاً بل انما كان في المعطيات النسبة للمعالم
 فان المعطيات لا ينفك المعطيات المطالب الى ان تستعين من المعالم فيها وكثيراً ما يكون قول المعلم
 معناه هل ادراك المطالب **قوله** وربما يؤول ان الاجال اذا كان آه مثلاً التزم لذلك
 انما اذا كان الاجال في معنى الحكم كان مثلاً الشك هو الجهد بوضع اللفظ وبانه هل وضع
 اللفظ وبانه هل وضع لغني شمل مورد الشك ام لا وهذا الجهد مما يرفع بالسؤال عن الحكم
 بالوضع وليس من شأن الشارع فيكون داخل في الشك الموضوع عنه فيجوز فيها ما جاز فيها
 من حيز الرجوع الى مسألة البرائة وعدم وجوب النص في الجاهل الشك في الحكم فاشع عن
 الشك في الوضع فالشك حقيقة في الوضع ورفعه من شأن العالم بالوضع ووجوبه ان
 معناه الشبهة الكلية ان يكون رفع الشبهة من شأن الشارع كما ان معناه الموضوعية ان
 يكون رفعها من غير ما يعرفه المتوهم ولا ريب انما الشك في الحكم واسطة الشك في
 متعلقه ولم يمكن من سؤال عن وضع اللفظ فعلم ان سائل الشارع عن غير ما بان في الخبر
 ولا ريب ان بيان مراد الشارع من شأن الشارع وبالحكمة ان كان كان سبباً على الشك
 في وضع اللفظ لكنه شك في مراد الشارع وشأنه رفعه نعم السؤال عن الوضع مع غلبة
 يكفي عن سؤال الشارع والحاصل ان مناط الشبهة الكلية ان يكون الشك في مراد
 الشارع وهو حاصل في المقام **قوله** وان حكمنا باننا بالخبر اه هذا رفع للاشكال الثاني

وهو مخالف عملهم في المسئلة **قوله** مقتضى كنههم اه لا نه علموا شئهم التناقل على الترتيب
 في مسئلة التناقل للقرينان الغالب فيما يصدر الشائع الحكم بما لا يحتاج الى البيان فلا
 يستغنى عنهما الحكم العقل وهذا التعليل عام شامل لصور كون مقتضى الاصل البرائة من الوجوه
 فالنقصيل المذكور في الوجهين في ذلك والمشارك في بطلانه وهذا الوجه اتم ما ملوجه الاول
 لنفي الاشكال الاول لكن ظاهر ابعاده بوجه ان اشارة الى هو الوجه الثالث لنفي الاشكال
 الثاني مع انه ليس على قطعا **قوله** لا يقتضي نفس ملوحي الجرحين لغو مقتضى الاشكال
 الاول لا نظر الى نفس ملوحي الجرحين بالنظر الى الاصل الثاني المستفاد من الاجزاء وهو
 التفرع على قول الاثر وغيره على حسب اختلاف الاقوال قال ام ظله يشكك في حكمهم
 بالتفرع ولو من جهة الاجزاء وبين حكمهم بغيره بالتخالف للاصل من الجرحين ولو بالنظر الى اصل
 فانما اذا كان مخالفه الاصل من المرجحات لاحد ما فلا بد من المورد في اجزاء التفرع في مورد
 صورة هذا من المرجحات **قوله** ان لا تلتزم المذكور فيها ليس له فنتج المثال
 ونصنف الحكم على هذا حال ما في مثال الثوب والعبد فلانها ان لو خطا باعتبارها لعلها
 فما حكمها بالكلية لئلا يستند الى اصلها الحكم بل الى الابد التي هي من الاشياء الشرعية وان
 لو خطا مع قطع النظر عنها محو ما من مجزئتها من مقتضى استصحابها كما ان الغير في الاول
 ومقتضى اصلها من جهة الثانية بطلانها التماس كل منهما على خلافه في ضمنها ان في الثاني فانها
 حاكم على اصلها الحكم في مورد ما لا يخرجها من مورد ما عن غيرها وقد مر ان اذا كان على المورد
 اصل موضوع لا يجري فيه اصلها الحكم فلا يكون شئ من المثالب مستدركين في مورد
 الرتبة المتبعة لاصلها الحكم نعم المثال الاول على بعض الوجوه يمكن دخاله في صدره ان
 فان اشك في كون الثوب مال او مال الفدر في منه لصور ان احدهما صورة العالم بكون
 سائما تلك الغير الذي يحل كونه ماله في هذه الصورة احلية مستند الى ابد كمنوع
 قطع النظر فحكم اخر لما مر منها صورة الشك في انه مال الغير في السابق باحتمال الثاني

الثوب موضوعا مال فليس محتمل ان يكون موضوع احلية في الاموال هو كون الشئ مالا للانسان وهو
 موضوع اخر فيها ماله يكون مالا فاحلية في ايضا مستند الى اليد ومقتضى النظر عنها فالحكم اخر
 مقتضى اصله عدم كون ماله في غير موضوع اخر كونها ماله وبشرط عليه اخر ولا يعارضها
 عدم كون مال الغير فان ذلك الاستصحاب لاحكامه في الشرع فلا يعبر ولا يصلح للمعا رضوان
 فلما بالعكس يقول موضوع اخر امر جوهري وهو كون الشئ مالا للغير وموضوع اكل عددي
 وهو ماله يكون مالا للغير في وان كان الحكم مع قطع النظر عن ايد احلية ايضا لاطر موضوع
 اكل مالا استصحاب لئلا يستند الى الاستصحاب الى اصله اكل فلا يعارضها استصحابا
 عدم كون ماله نفسه لانه لاحكامه وان قلنا ان موضوع كل منها امر جوهري فيقارن
 استصحابا عدم ايد احلية من الجاهلين وبسبب فان يكون المورد في احلية الاية اكل فاحلية
 ثابتة مع قطع النظر عن اليد والاستصحاب مقتضى اصله الاية فانها جارية في هذه الصورة
 لعدم اصل موضوعي عالم عليها في مورد جريتها وهذه الصورة لا غير فان لم يظلم الظاهر
 ان موضوع كل شئ اكل ما جوهري في الاموال وجوهري كما يستفاد من الاشياء ويظهر
 للتبعية فيها ومثل ما ذكرنا في اجزاء ان ايضا فان من جاز ثم شك في بطلانها
 او بغيره سلم مع العالم بسبب اليد احلية فان قطع النظر عن اليد فاحلية مستند
 الى استصحاب عدم بطلانها الى اصلها الاية فمرتب ان مورد احلية المملوك وهو
 ماله بسبب اليه احد من المسلمين كما استفاد من قوله من يبيع الى الم يبيع الى احد من المسلمين
 هو له وانما مثال الرتبة المحللة لكونها اخرا او رتبة فان جهة احلية فيها مخرجه في مقتضى
 عدم تحقق الشئ في الرضا عن الاية فاحلية يكون ماله باخر جدا لكونه اصله عدم
 ثابتا لعدم على اصله الحكم في وانما ظله احكامه بالاحلية في هذا المثال فانما اذا كان مشا
 التهمة احتمال كون الرتبة اخاله او غير الاخ من الجاهل من جهة الاستصحاب ايضا
 شكل غاية الاشكال فانه لو فرض عدم علمه اجالا باحث له مخرجه بين مشا ومكان

في ان مفاده ما زاد المراد بقولنا استغناء اعم من الزيادة في شأنا للعلية ايها كما فهم **لهم**
 من رد اوله لا يزيد في ذلك القسم بل هو داخل في الشبهة اكلية فان الشبهة فيها انما هو
 الخصال موضع الحكم وهو الغناء والنجاسة بانها مفادها ما شغل الافراد المشكوكه او
 قد ملكت الشبهة من جهة احكامها بل ماحلة في اكلية وان تجمل بعض دخولها في الموضوع
 لم يصدق عليها ان فيها اه غرضه ان يخرج المذكور واشباهه من صفة على الشبهة التخرية
 اكلية فاذا لم يصدق فكون الاحكام واجبا فيها اخبار الشبهة الشك ملتها او الى اصل
 اجبا وجوب التوقف في مطلق الشبهة انما ثبت تخصيصها في الشبهة الموضوعية بالآخر
 المذكور واشباهه ولما في ان يرفع من مطلق **قوله** كان مطلوبا مراده انه كان مطلوبا لحد
 المذكور ما من ان مقتضى كونه على وجوب التوقف في مطلق الشبهة وجوبه بل لكونه ثبت
 في مطلق الشبهة الموضوعية وانما خرج الشبهة اكلية فلا يكون في مافي عبا ربه فذلك من القصر
 عن اثاره المذكور كما عليه ان يقول كان مطلوبا هذه الزايات واشباهها انما هي مخصصة
 اعم مما دل على وجوب التوقف في مطلق الشبهة بالنسبة الى الشبهة الموضوعية والافراد انما
 الاشارة بمعنى انه لو لم يكن مراده ذلك وكان مراده انه يجب الاحكام في الشبهة اكلية لكان
 شمول تلك الاخبار المذكورة لها مع قطع النظر عن عموم ما دل على وجوب التوقف في مطلق
 الشبهة صالحا لا يثبت وجوب التوقف في الشبهة اكلية **قوله** وهو لا يضاف الى دلالتها
 او قال ان مطلقها لا يظهر كواخبار النوعية والتحرير اقل او اوفر اخبار الشبهة فانه اذا كان احد
 الغائرين وجه عند التعارض اقل افراد من الاخر فتعوي بالنسبة الى مورد التعارض كالتصالحا
 الا غرضه انما يبين ان كون التعارض بينهما من تعارض الشبهة الشبهة التخرية ليعقد
 لاجل تعارض الشبهة التخرية التي مورد تعارضها وصدق اخبار الشبهة على الشبهة التخرية
 لتعد التعارض اجمالا بدون صدق اخبار التخرية عليها وصدق اخبار التخرية على الشبهة التخرية
 لتعارض التخرية بدون صدق تلك عليها لانها تدل على لزوم الاحكام فيها امكن فيه الاحكام

الغائرين وجه
 فلكونها متعارفين

والله اعلم

وانما اكلية افراد اخبار التخرية من افراد اخبار التوقف فلات الثانية شاملة للشبهة
 التخرية مع تعدد النص وانما وجهه والاولى للصرف الثانية فقط ولصورتها
 الامرين الى وجوب والتحرير لتعارض النصين فالتلابة انواع والاولى نوعان **قوله**
 ان الشبهة في نفس الحكم يسئل عنها الامام بمعنى يجب ان يسئل عنها الامام لاجل العمل فاذا
 السؤل عنها العمل ففوق لا ريب ان العمل بالاحكام لاجل اجابة هذا السؤال بالضرورة
 فكون وجوب السؤال لاجل العمل بالبرائة والتكليف على مقتضاه والحاصل ان الشبهة
 في طريق الحكم لا يجب السؤال فيها لاجل العمل بل احكاما بل يجب السؤال في الشبهة
 اكلية لاجل العمل وهو محض بقوله في العمل بالبرائة فيوقف العمل بها على السؤال
قوله فان طريق الحكم يعني ان وجوب السؤال على تقدير ليس لاجل خصوص
 السؤال بل من باب انه من افراد الفحص فكون وجوبه من جهة وجوب الفحص والشبهة
 الموضوعية لما يجب فيها الفحص لصلها فليجب عنها السؤال ايها وانما الشبهة اكلية هي
 وان كانت وجب فيها الفحص والقائل بالبرائة انهم يلزم بدوامها على ما بعد الفحص لكون
 يلزم من وجوب الفحص وجوب خصوص السؤال اذ كان المراد من وجوبه من جهة
 انه من افراد الفحص فليجب السؤال عند التمكن فلم يكن يجب هذه البرائة من الفحص بل
 يقتصر على ما دونها من احوالها بقاءه المكلف **قوله** على وجه لا يحد واجماله وهذا
 يخص بعبء التمكن من السؤال وانما بدونه فلا يتعلق المكلف بالواقع على هذا الوجه
قوله ثم يمكن له قال ان مطلقا لا يخفى في هذه العبارة فانه في مقام التعليل ان
 الدليل المذكور اولى بالدلالة على وجوب التوقف والاحكام في الشبهة الموضوعية
 فكان عليه قدس سران يقول كان قوله فانه لا يلبس العام الاستدراك كما لا يخفى
قوله لا خلاف ان النظام يعني نظام نوعا اعيان فانه اذا المراد من عانة المكلفين والاحكام
 فليست من شأنهم على العمل باختلال امورهم لكونه شاعرا عن كونها يتوقف عليه نظام امورهم

في كل ما في كثر المسائل يجب ان نعلم انهم على البرهان وان استدلوا لهم بل احيا من جانب فاسد بليل
 اخر **قوله** واحكام الثواب هنا اول وجه الاول ان لا امر في جانب الثواب اوسع من
 جانب العقاب لانه يكتفي في الثواب بالماضي وجباستحقاقه بخلاف العقاب فانه لا يكون
 الا بغير الشك ولنا كذا ان شئت قلت اذا تحقق من المكلف سبب استحقاق الثواب فصح
 من الجاهل اعطاه انما هذا بخلاف ما صدر منه سبب استحقاق العقاب في الغيب
 منه وان لم يكن في الا ان العفو عنه حسن **قوله** لان الجارية لا بد من استحقاق الثواب
 توصف به لا يتحقق في العبادات موضوع لم يجز امر في موده اجالا وفصلا لان معناه
 الا ان شئ يكون ذلك الشئ بحيث يصح قيام مقام الواقع المشكوك فيه على تقدير وقوعه
 ذلك لا يكون الا اذا انما ينطبق عليه ويكون متروكه فاذ فرض ان المشكوك فيه
 انما هو على تقدير من العبادات فلا بد في اذا اراد الاحيا ان ياتي بما ينفذ جازة
 منطبقه على ذلك المشكوك على تقديره لكن ذلك لا يمكن فيما نحن فيه لان العادة
 يتوقف على العلم بالامر بقبول او اجالا والمفروض عدم حصول العلم بالامر بقبول
 على وجه ينفذ جازة حتى يصح قيام مقام الواقع على تقديره فيكون ادراك الواقع
 على تقديره فيكون احيا هذا بخلاف التوصلات فالت الواقع فيها على تقديره قد
 يعاقب الفرض بل ان الفعل كبقا اتفق ولا ريب ان الايمان ببلات العلم يمكن
 بل مع العلم بعدم امر في الواقع ايضا فيكون الما في به في منطفا على المطلوب الواقع
 على تقديره فيحقق موضوع الاحيا **قوله** بناء على ان هذا المقدار لا يخفى
 ما في هذه العبارة فان احسن انما يدور على تحقيق موضوع الاحيا وطول مدة
 لا يحصل الا مع العلم بالامر بقبول الفعل في لم يكون احيا طالما لم يكن حسنا اذ لم يكن
 عليه الا فضا على قوله مع وقوعها الى ما بعده وحذف قوله المقدم الى هذا
 هنا بطريق المنع الى قوله ذلك وما ذكرنا من ترتيب الثواب اه وهو قد دعوى ان

الفعل

الفعل فاذا استغفل فانما لم يتحقق موضوع الاحيا فاعمل الاجر هذا الايمان فظنا
 بل ينبغي ان يكون عشا وكذا لا يرب عليه الثواب جزا حتى يقال انه يوجب الامر لا يوجب **قوله**
 عن ابو عبد الله قال من بلغه عن النبي شئ من الثواب قال انما هذا لا يوجب معناه الخفي
 هو الوصول على هذا لا يوجب نسبة حبيفة الى العمل او الثواب بمعنى لا جاز لا يعقل وصحتها
 الى الشخص قبل وجودها كما هو المفروض في الرواية بل لا يعقل ذلك بالنسبة الى العمل بعد قيامه
 فانه صادر عن الشخص لا واصل اليه فعلى كل من الاحتمالين في لفظة شئ لا يوجب اسنادا
 حبيفة فلا يدل على كل منهما انما مرجعه من جانب المحال العقلي وانما من جانب التزام اضممار
 الجزاء يكون المعنى من بلغة خبر شئ من الثواب يتم المراد بالشئ بحمل ان يكون هو
 عمل الخير الذي هو سبب الاستحقاق الثواب فعلى كل من المراد من الثواب ذلك
 انهم ويكون كلمة من سببته ويكون المعنى من بلغة خبر شئ هو عمل الخير وحمل ان يكون نفس
 الاجر على عمل الخير فتكون كلمة من بلغة خبر شئ لا تكون المراد من الاجر المراد من الشئ انما
 المقدار من الاجر موضوع منه كاحد واقتضوا مثلا ويكون المعنى على هذا من بلغة خبر تقدير
 من الثواب ونوع منه واصل المعنى على الاول انه من بلغة خبر ثوابه على وان عليه اجرا فاعلم
 العمل على الثاني انه من بلغة خبر نفع من الثواب والاجرا ومقدار منه فالباقي على الاول هو نفس
 جزاء العمل ولكن مما يتبادر عليه من غير عرض الاصل الثواب كما وكفاه ويكون المناسخ
 هو العمل كما هو المدعى على الثاني هو المقدار النوع بعد الفراغ عن جزاء العمل ولان مما يشان
 عليه فعلى هذا لا يكون الرواية دليلا على المدعى لكن لا يظهر من الاية الاولى بغيره قوله
 فعمله فان الظاهر ان الضمير فيه راجع الى الشئ نفسه فيكون هو العمل ولفظ الثواب
 وان كان ظاهرا في نفس اجزاء ولا جرم يكون معناه يكون المراد من الشئ انما المقدار
 منه او نوع منه لكن لا يظهر من شئ بغيره قوله فعمله اذ على تقديره ارادة العمل منه بل من
 الجزاء في لفظ الثواب وعلى تقديره ارادة المقدار فالنوع من الثواب مثلا بل قد

لا يشان ان يكون العمل

فيعين ويشهد لذلك انهم اضافه الاجرا الى العمل اذ لو كان ذلك المراد بالشيء المقدر
 او النوع من الثواب لكان ينبغي ان كان له ذلك ثم كان قوله في الخبر الثاني من الخبرين
 ظاهر في العمل بعينه ان لفظ الخبر ظاهر فيه وكلمة من فيه بيانه جدي كان لكن قوله في العمل به ظاهر في
 اراده خبره في الخبرين لفظ الخبر بان يكون هو مستعملا في خبره وعمله امه ذلك وانما
 بقوله لفظ الخبر لفظ الخبر في قوله كان المعنى به فانما هو خبره ونوع العمل فانه معمول
 لا معمول به انهم هو معمول به في قوله ولا يصح نسبته الى العمل الى فعله كما هو
 موصوفه في قوله ما بلغه لعله ظاهر في مقدار الثواب من اصله **قوله** واخرى
 بما تقدم في الامر الاحتمال اهـ وذلك لان موضوعها هو الباطن لا الحياط الا ذلك لا يقع
 على تقدير كماله في خبره في تلك الاخبار بعضها حياط لطلبها لطلبها لطلبها وفي بعضها
 التماس في تلك الثواب وهو ظاهر في عالم بصرهم في انهم فكل قوله من بلوغه شيء من الخبرين
 الثواب فلهذا ظاهر في انه عمله لداعي ذلك البلوغ فان الداعي الى عمله هو مجرد احتمال الوجود
 الناشئ عن البلوغ ويكون الفرض اذ كانه على تقديره في ان كان تكون تلك الاخبار غرضه
 بالعبادات او بغيرها انهم وكيف كان منهي اخله فيها السبب كلا منا انهم فيها انهم وهذا
 لا يصح الا بان الباقي هو الثواب الخاص مع شئ من سببه اصل الفعل حتى يكون
 الاحتمال لا مطلقا بل الباقي على تقديره فتكون تلك الاخبار بمنزلة ان العمل على
 كل تقدير لانه لو كان بلوغ اصل العمل بذلك اجرا لضعف فلابد ان يكون
 منشا الغرض في العبادة المنقولة بها تلك بفعلها في حيز حتى يكون احتمالا
 وعللا الواضح على تقديره ولا يفعله ان يكون هذه الاخبار منشا الغرض المنقولة فيها انهم
 لا يستلزمه الرد كما لا يخفى حيث ان موضوعها الاحتمال مني موقوفة على الاحتمال
 في تحصيله قبل بدو ما يلزم له فلا بد من شرطه على ما اذا ثبت الامر بالفعل في نفسه
 لكن يشك في مقدار بلوغه مع بلوغ مقدار منه عليه فكله هي مبنية ان ذلك المقدار

ما كان
 تحقيقه هو
 على وجودها

بالبلوغ لا يستعمله اصل الفعل **قوله** وثالثه تصور مقام بلوغ فيه الثواب المحض اهـ
 قال تمام ظله لما كان الكلام في احتمال الوجوب الناشئ من خبره لضعف الباقي به
 فيقال ان الاخبار المذكورة تخصه بمقتضى ظاهرها بما اذا بلغ الثواب المحض كما اذا
 قام خبره بضعف شلا على استحباب شئ فلا يخفى في شئ اذا بلغ العقاب المحض كما اذا
 قام خبره بضعف على وجوب شئ وقلنا بان العقل لا يستعمل باستحقاق الثواب على امثال
 الواجبات فانه قد لا على استحقاق العقاب على ذلك الشئ من غير كماله على الثواب
 اصلا ولا ما اذا بلغ الثواب والعقاب معا كما اذا قام خبره بضعف مثلك على وجوب شئ
 وقلنا بان العقل يستعمل باستحقاق الثواب على امثال الواجبات كما يستعمل كاستحقاق
 العقاب على مخالفة فانه قد لا الرضا على الثواب على فعل ذلك الشئ وعلى العقاب على
 تركه فالباقى هو الثواب والعقاب معا لا الثواب المحض فكلما كان الله منها ان يكون
 الباقي هو الثواب من غير ان يكون معه بلوغ عقاب بل لا يشمل صورته بلوغ العقاب
 المحض او بلوغ كلهما معا **قوله** ويرى على هذا منع الظهور مع اطلاق الخبرين ظاهر العبادات
 موقوفة خلاف المقصود فانها بظاهرها يعطى ان المراد اطلاق تلك الاخبار بالنسبة الى
 صورته بلوغ العقاب المحض ايضا مع انه ليس بمبدأ له وطعنا كان عليه فلهذا ان يقول ويرى
 على هذا منع كون الباقي في المقام هو احتمال الوجوب الناشئ من خبره لضعف الباقي به
 لا استقلال العقل باستحقاق الثواب على امثال الواجب ومنع ظهور الاخبار في كون
 الباقي هو الثواب المحض بل هم ما اذا كان مع العقاب ايضا كما في المقام ولعل الداعي على علم
 تفصيل الكلام موضوع بطلان كون الباقي في المقام هو العقاب المحض **قوله** ويرى ما قبله
 ما تقدم اهـ وهو ان تلك الاوامر المستفاد من اخبار الشارع انما تعلقت بالعمل الجبري
 عن غير الغرض لا بالاحتمال المتوقف بضعف في العبادات على منه الغرض المتوقف
 على العمل بل تلك الاخبار مع يمكن ان يكون تلك الاخبار ومنشأ الغرض في العبادات كما

لأن المقام من هذه الأخبار أنه حاصله أن موضوع هذه الأخبار إيماناً والعمل بما يليق
الداعي بلوغه بما ذكره فلا ريب أن العمل على هذا الوجه موجب لإستحقاق فاعله الثواب
 ولو لم يكن هناك أصلاً فإنه من الأنفجار والأطاعة الحكيم فلا يكتشف في بثوث الثواب
 عليه بهذا الخبر رعن الأمر الشرعي بجعل الاحتمال كون تلك الأخبار مؤكدة بحكم العقل
 فإنه إنما يصح المسند بثبوت الثواب على عمل على الأمر الشرعي به إذا لم يكن ذلك العمل في
 نفسه موجباً للاستحقاق أصلاً ولما إذا كان كذلك كما هو المفروض فورد خبر على بثبوت
 أصل الثواب عليه وعلى بثبوت مقدار خاص من عمله يكتشف ذلك من الأمرين شرعاً
 أما إذا كان منشأ الثواب فواجب حيث أنه مؤلف بحكم العقل به وهو لا يلزم طلب
 الشارع استحقاقاً وإن كان يلزم طلبه إرشاداً واجب أن كل عاقل فضلاً عن الشارع
 الحكيم إذا علم بوجوده فدفع إلى شيء لا يصدق عليه ذلك من إرشاداً وإذا كان مثلاً للعدل
 منه فهو وإن لم يكن مؤلفاً بحكم العقل لعدم استقلاله بميزة خاصة من الثواب لا أنه لا
 يلزم للاستحقاق احتمال أن يكون ذلك من طلب التفضل ويكون ذلك إخراجاً عنه عليه
 الله تفضلاً ولا يلزم من ذلك أيضاً الأمر بالإرشاد في كل عام ظلمه إذا كان الدليل كسبنا
 للمقدار لا يخصص عمله في التفضل بل يمكن أن يبق أن يجعل أن يكون هذا العمل على ذلك
 الوجه في الواقع موجباً للاستحقاق هذا المقدار الخاص إلا أن في لكن العقل لا يملكه وإنما
 الشارع كشف عنه وكيف كان فن هنا بين بطلان فاس ماض في بقوله من خرج
 فله كذا فإن يشرح المحجة في نفسه ليس موجباً للاستحقاق الثواب أصلاً بل هو موجباً لثبوت
 هو بان يكون الأمر قد مره وإني لما ورد كذا في الأمر حتى يدل في عنوان الاحتمال ليكون
 له وليس هو نظراً نحن فيه لعدم صدق الإيمان عليه هذا حاصل ما إذا ذلك أقول استقلال
 العقل باستحقاق هذا العمل الثواب كما أراده فله إيماناً بغير بناء على كتابه احتمال الأمر
 في تخفيف موضوع العبادة التي هي محط نظرنا في المقام حتى يتحقق موضوع الاحتمال والافتقار

إيماناً

إيماناً وإيماناً أعلى عدم كفايته ونوقف موضوع العبادة على العلم بالأمر الشرعي فمفسلاً وأما
 فلا وجه لدعوى استقلال ذلك لعدم تحقق موضوع الإيمان وقد عرفت أن الظاهر
 بل العرج من كماله فلهذا المسند أن العمل بما يلي الاحتمال موجب للاستحقاق الثواب وللمدح
 وإن لم يكن احتياطاً وقد عرفت ما قبله من الظاهر أن قوله هنا إيماناً غير أن ذلك لا إلى كفايته
 الاحتمال في تخفيف موضوع العبادة فافهم وكيف كان فالمتحقق إذا دام ظلمه من أن إذا
 فلنا تخفيف موضوع الإيمان في المقام بفعل الجحيل الوجوب الداعي للاحتمال بان يكون
 الإيمان بداعي الاحتمال للأمر كما فيه كماله الظاهر فلا يصح الفسك بتلك الأخبار وما
 وإنما إذا إيماناً على تقصيره على العلم بالأمر فمفسلاً وأما إذا كان إيماناً فافهم
 بما في لأن هذا العمل على هذا يظهر من المحجة من غير خبرين بلها ولكننا أخرجنا كفاية الاحتمال
 فيه فنفطه عن الاستدلال **قوله** لا يثبت عليه الذي جفنا من الأمر لنا مله
 إشارة إلى أن الوضع قد ثبت استحقاقاً في نفسه في كونه المراد من هو أن يكون غيراً
 بعد شرطه لغاية واجبة أو سلبية ومن المعلوم أنه لم يغلق تلك الأمر الغاية به إلا بعد بعض
 الرعايا التي هي موجبة استحقاقه التعنى فلا بد من إيماناً لغاية مشروطة من قصد جنة استحقاقه
 النفس لا كما فيكون إيماناً تلك الجهة موجباً لا وفقاً لعبادة وصحيفة فرب عليه الظاهر فإليه
 سواء كانت تلك الغاية فيما ثبتت السلبية له بل دليل غير معتبر فانه إذا كان ذلك الدليل
 غير معتبر فانه إذا كان ذلك الدليل غير معتبر فإدائياً احتياطاً فلا بد من إيماناً
 الجهة وهذا موجباً لا وفقاً عبادة وصحيفة موجباً للاستحقاق كوجوب المسح ببلية الوضع وهي
 فيه **قوله** وإن قلنا بمرور مسجلاً شرعياً وذلك كوجوب المسح ببلية الوضع وهي
 تخففه بما يكون في هل الوضع من المبادىء دون الخارج عنه وان استحب عمله كالمسح
 من الجهة هذا ثم إن هنا فائدة إذا ما دام ظلمه وهي أنه هل شرعاً الاحتياط في موارد
 احتمال الوجوب لولا الاستحقاق بحيث يستحق الثواب عليه إذا قام به بل تخففه على عدم

شع

ذلك الشيء المحتمل للوجوب او على عدم استحباب ذلك الشيء المحتمل للاستحباب لا يرد
 اذا قام دليل على عدم وجوب الشيء في الصلوة او على عدم استحبابها مع احتمال كونها
 واجبة او مندوبة في الواقع او قام على وجوبها واستحبابها مع احتمال عدم وجوبها واستحبابها
 في الواقع فاراد المكلف الايمان بالصلوة بدونها احتمالا لا جلا لان الاحتمال المتألف
 اثنان هما مع الشيء مثل ان لا يربك ايمانها معها بشي نفسه وتجريه فقال ان لم يظلم الحق في
 التفضيل بان ان قام دليل معزى على وجوب شيء في العبادة فيجري بها ولم يأت بها مع ذلك الشيء
 القابل لاعتبار بالدليل بشي نفسه لكن الايمان بها دون ذلك يكون ذلك مثلاً للثواب
 في شيء فان شئت ان كان خارج عن الاعتقاد والاحتمال جديلاً هو نظر الله والعبادة اماناً
 انفق بعد الايمان بها مع ذلك الشيء بحيث لو كان الواجب عليه انفاقاً مع ذلك الشيء
 لم يكن عليه فاني بها بدنه كالتظاهر ان احكامها هو احكامها بما في ضرورة قيام الدليل على
 عدم شيء في العبادة او على عدم استحبابها فاني بها مع احتمالها فقال انما في تلك الصور اعني
 صورة قيام دليل معزى على عدم وجوب شيء او عدم استحبابه في العبادة تكم مع احتمال وجوب
واستحبابه فيها او مستقلاً ونفياً فاني به المكلف احتمالاً لان ذلك المكلف الاحتمال فان قلنا
 ان استحسان الثواب على الاحتمال من اللوازم العقلية المترتبة عليه فهو يعني انه يرب عقله على
 مجرد احتمال المطلوب مع الايمان بالتحتمل لا جلا ذلك وليس مما يبدل اجل اصله لا خفاً
 عما اذا كان رفع الحجب بيد الشارع بانه ان شاء رفعه وان شاء اثنى فيكون الاحتمال في
 الصورة المفروضة مشتقاً لا مستقلاً في الثواب ومشرعاً جديلاً وان قلنا بانه مما يمكن ان يبدل اجل
 بمعنى ان العقل انما يحكم باستحسان الثواب ما لم يقل لكوني باني لا اعطى الثواب على فعل
 ذلك المحتمل المطلوب كما لعلة انظاره فلا يخفى عليه الثواب اصلاً لدخوله على العمل بها
 فان اعطاه شيئاً فاما هو حاسن هذا ان ثبت عدم اعطائه الثواب بطريق القطع
 وانما بما ان ثبت بدليل ظاهر غير انظاره انهم كن ان لا يثبت لعل اعتبار ذلك الظاهر

نزل

نزل منزلة القطع في ما وثقه به بل نقول ان الاستحسان ليس له ظاهر وظاهر بل ظاهراً
 يخفى انما يفهم في المورد حجة من الموقف على عدم الثواب بل للوجوب في المورد انما هو الدليل الذي
 على عدم وجوب ذلك الشيء المحتمل للوجوب او على عدم استحبابه فهل يفيد هو ما يفيد المذكور
 او لا وجهاً احدهما ان مقتضى دليل اعتبارنا ظاهر هذا الدليل هل يؤيد مقام المقطوع
 ومن المعلوم انه اذا قطع بعدم الوجوب او الاستحباب فلا يخفى عليه شيئاً على الموقف
 وانما هو الظاهر ان مقتضاه انما هو جعل مؤدبه منزلة ذات المقطوع لا بوصف كون
 مقتضى لا يقتضي هو معنى احتمال الوجوب والاستحباب والظاهر استحسان الثواب على
 العمل به وبذلك عليه بناء العقلية ايضا فراجع **قوله** اما لو شك في الوجوب فيجري
 الا باحتمال يعني لو شك في كون شيء احدهما الواجب الجزيئياً كما ان العبارة فامر بذلك
 فان ظاهر الشك في الوجوب التبريم انما هو الشك في اصل الوجوب الجزئي في صحة الاصل
 البرهنة بالبرهنة فان احد هذين الامرين لا يلا الى بل في مقام الواجب المعنى في لا يخفى ذلك
 مجموع الفردين من الكل المتضمنين فاما ان اراد بالوجوب الجزئي اعم من الشرعي بغيره فبذلك
 في وجوب الشيء في ضمن كل مشترك من اقسامه ثم انه لا ريب انما اذا كان الشك في وجوب
 في ضمن كل مشترك من المعلوم عدم وجوبه واعتبار الشك الى وجوب ذلك الكل اذ في
 ذلك الفرع بالخصوص اعرف بذلك بقوله اذ ليس هذا الوجوب واحداً من بين الكلي الفرع
قوله فمعين اجزاء اصالة عدم اه قال ان مقتضى العبارة ليس بجديلاً فان من المعلوم ان
 ذلك الفرع ليس مستقلاً لوجوبه وانما هو المسبق بكونه سقوط الواجب المعلوم المراد ببلية
 الكل المشترك ثم قال ان اجزاء اصالة عدم سقوط الواجب المعلوم بذلك الفرع انما يثبت
 بناء على عدم اعتبار اصالة البرهنة في مقام الشك في الوجوب المعنى في الجزئي لا يخفى على
 فما اذا كان الفرع عقلياً لكن انظاره اعتباراً فانه فيكون هو حاكم على ذلك الاصل ومقتضاه
 في اسقاط الواجب للمعلوم بفعل الفرع المشكوك فانه انما اذا انفي الغيبين بها يكون

وهو على
 هذا وان كان ظاهر
 عدم عقلة الشك وانما
 هو ان لا يترك

المأثور بحكمه مقتضاها هذا الكلي مقتضاه وسقوله ما في من الزيد وان شئت قلت
 انما كان ذلك في عين ذلك الغير بالخصوص حيث لم يترجم بدوياً في عليه فمقتضى
 اصالة البراهنة في التكليف عن خصوصية دفعه ليس انما يملك الخصوصية فيكون محال
 في بيانها اخرى انما هو انما يتخرج عن الملك كلف كان بل يفيد لا يجزى الخالفة القطعة
 بترك الزيد معاً واما على نحو لو كان ذلك الخصوصية فتخرج على الملك فتعطف عليه فلا
 يقتضى انما البراهنة العقل والقل فلا بد من ان اصالة البراهنة لا تصلح لتعيين الملك
 بعد العلم الا بما لا يربط بيناها في التكليف المشكوك فيه فانهم قولوا وانما كان
 الشك في انما يخصه به يعني بان يشك بعد القطع بوجوب شيء اخر في الجملة ان هذا
 العلم واجب بالوجوب التجري يعني ان وجوب ذلك الشيء لا يخرج في هذا العلم
 الواجب التجري اذ ان ذلك الشيء واجب علينا فلا وجوب لذلك الشيء اصلاً واما
 اخره ان حال هذا الشيء مرتين عدم الوجوب اصلاً او كونه واجباً بخبراً بان يكون
 وجوب ذلك الغير المعلوم وجوبه في الجملة تجزئاً واما ما وجوب هذا الشيء بالخصوص
 هذا وانما عبرت لا بمقابل لوجوبه في ضمن كل مرتبة اذ عليه لا يكون هو واجباً بالخصوص وانما
 الواجب هو الكلي المراد من هذا بخلاف لوجوب التجري الشرعي فانه على تقدير ثابته
 الشيء بالخصوص وانما الواجب هو الكلي المراد من هذا بخلاف الوجوب التجري الشرعي فانه على تقدير
 ثابت لهذا الشيء بالخصوص لا للكلي المراد بينه وبين الغير ثم انه ربما يتخيل ان هذا كله هو
 يكون كل منها مشكوك احداث في نفسه وهو وجوب هذا الشيء خبراً ووجوب ذلك الشيء العلم
 وجوبه في الجملة خبراً ووجوبه عيناً واثبات منها مثلاً وانما وجوب هذا خبراً ووجوب ذلك
 الغير كمالاً انما هو العلم الا بما لا يربط بيناها في التكليف المشكوك فيه فانهم
 التجري اللدني لوجوب هذا الشيء كذا لك بين العين الغير اللدني لوجوب دفعه الغايب بين
 اصالة عدم وجوب ذلك الغير عيناً وبين اصالة عدم وجوبه خبراً واصالة عدم وجوب هذا

هذا
 وانما عبرت لا
 بمقابل لوجوبه
 في ضمن كل مرتبة
 اذ عليه لا يكون
 هو واجباً بالخصوص
 وانما الواجب هو
 الكلي المراد من
 هذا بخلاف
 الوجوب التجري
 الشرعي فانه على
 تقدير ثابته
 الشيء بالخصوص
 لا للكلي المراد
 بينه وبين الغير
 ثم انه ربما
 يتخيل ان هذا
 كله هو يكون
 كل منها مشكوك
 احداث في نفسه
 وهو وجوب هذا
 الشيء خبراً
 ووجوب ذلك
 الشيء العلم
 وجوبه في
 الجملة خبراً
 ووجوبه عيناً
 واثبات منها
 مثلاً وانما
 وجوب هذا
 خبراً ووجوب
 ذلك الغير
 كمالاً انما هو
 العلم الا بما
 لا يربط بيناها
 في التكليف
 المشكوك فيه
 فانهم التجري
 اللدني لوجوب
 هذا الشيء
 كذا لك بين
 العين الغير
 اللدني لوجوب
 دفعه الغايب
 بين اصالة
 عدم وجوب
 ذلك الغير
 عيناً وبين
 اصالة عدم
 وجوبه خبراً
 واصالة عدم
 وجوب هذا

كان فان اصالة عدم الوجوب التجري في هذا الشك وفي ذاك لا تقارض بينهما بوجه بل
 متوافقان الا ان اصالة عدم وجوبه ذاك عيناً متوافقة لكل واحد منهما بين بعد فرض
 العلم الا بما لا يربط بيناها في التكليف المشكوك فيه فانهم قولوا وانما كان
 الشيء فانما في مرتبة اصالة عدم الوجوب يعني في ذلك الشيء لا في غيره فلا يعقل ان
 بخصوص انما راع بالاصالة بخلاف ذلك لعدم الترجيح كما انه لا يعقل ترجيحه للاخذ بها
 جميعاً فانه مستلزم للخالفه القطعية لكنه مدفوع بانه لو كان معروض الكلام فيما اذا
 كان محل كل من تلك الاحداث مغايراً لكل الاخر كما اذا اشك في ثلثة اشياء اثبات منها
 واجبات تجزئاً والثالث واجب علينا بعد العلم الا بما لا يربط بيناها في التكليف المشكوك فيه فانهم
 في احد من تلك الاشياء فكان لا مركباً ذكر من ان اصالة عدم الوجوب يعني في مرتبة
 كل من الصليين الا خبرين وهما اصالة عدم الوجوب التجري في هذا واصالة عدم الوجوب
 لكن مفروض في صورة افتاد مورد اثنين منها اذ المفروض ان ذلك الشيء لاخر
 هل ثبت له الوجوب يعني او التجري فهذان الحالتان متحدان بحسب المورد في ذاك
 الشيء فيمكن ان المفروض العلم الا بما لا يربط بيناها في التكليف المشكوك فيه فانهم
 الاصلان كما ثبات فيها ان ذلك ليس فظان وانما اصالة عدم الوجوب التجري في هذا
 الشيء المشكوك في الوجوب وانما في مرتبة اصالة عدم الوجوب يعني في
 ذلك الشيء اصلاً المنقطع بالعلم الا بما لا يربط بيناها في التكليف المشكوك فيه فانهم
 هذه سليمة عن المعارض مضح الاخذ بها وبعبارة اخرى ان اشك هنا في وجوب
 الاخر بعد العلم بوجوب الاول اذ المفروض العلم بوجوب ذلك الغير في الجملة والشك
 في وجوب هذا ايضا واخصاً به ذلك هو كمال اصل ان اطراف الشك هنا ثلثة
 خصوصيات وهي وجوبان فخط ووجوب يعني مثلاً من ثبات منها وهما الا
 في الوجوب ومثله اثنتان منها في المفروض المستحب وهما الاخر فالاولين يكون

هذا
 وانما عبرت لا
 بمقابل لوجوبه
 في ضمن كل مرتبة
 اذ عليه لا يكون
 هو واجباً بالخصوص
 وانما الواجب هو
 الكلي المراد من
 هذا بخلاف
 الوجوب التجري
 الشرعي فانه على
 تقدير ثابته
 الشيء بالخصوص
 لا للكلي المراد
 بينه وبين الغير
 ثم انه ربما
 يتخيل ان هذا
 كله هو يكون
 كل منها مشكوك
 احداث في نفسه
 وهو وجوب هذا
 الشيء خبراً
 ووجوب ذلك
 الشيء العلم
 وجوبه في
 الجملة خبراً
 ووجوبه عيناً
 واثبات منها
 مثلاً وانما
 وجوب هذا
 خبراً ووجوب
 ذلك الغير
 كمالاً انما هو
 العلم الا بما
 لا يربط بيناها
 في التكليف
 المشكوك فيه
 فانهم التجري
 اللدني لوجوب
 هذا الشيء
 كذا لك بين
 العين الغير
 اللدني لوجوب
 دفعه الغايب
 بين اصالة
 عدم وجوب
 ذلك الغير
 عيناً وبين
 اصالة عدم
 وجوبه خبراً
 واصالة عدم
 وجوب هذا

الحال في المذاهب نظرها اذا شككت في ثابته في انه كل هذا البول او دفع اليه في احداهما
فقط وهو هذا الاثر الخاص بعد الاشارة الى بوقوع احد الجسبين في هذا الاثر الخاص
معنى ان علمنا انه لو كان الواقع بولا لوقع في كليهما وان كان دوما وقع في هذا الاثر الخاص
فقط فكلما انما اشكال في نفق بوقوع البول من الاثر الخاص المشكوك الظاهر لنا
فلكل ان نفق الوجوب النجس عن الشك المفروض كونه مشكوك الوجوب كذلك وبما
يحل في هذا وجوب هذا الشئ في عرض وجوب الشئ الاثر المعلوم الوجوب
في الجملة فلا يمكن ان نقول انما هذا واجب وليس في ذلك مع ما كان على قول
هذا الشئ مشكوك الوجوب بدقيا في نفق وجوب الاصل من غير ما رضى بالاصل
في الاثر الخاص بعلوم وبياننا ان المشكوك احد وث في هذا الشئ انما هو
شخص جزئي وهو الوجوب النجس فاذا شككت في ان هذا الشخص واحد في هذا
الشئ او لا ومقابل هذا المشكوك انما هو كذا في الرد بين العيني والنجس في
ذلك الشئ لا في هذا كما ان علم انقلاب الاصل في العلم بوجود ذلك المرد في
الاصول في نفق هذا الشخص بلباس من المعلوم في نفق والشك في ان ذلك المعلوم
الا جالي هنا خبري او عيني شك في خبرية الاحتمال على هذا وان اثبت لا من معارضة
اصالة عدم الوجوب العيني هناك لاصالة عدم الوجوب النجس هنا فنقول ان الغرض
نفق ذات الوجوب من هذا الشئ ومن المعلوم ان الاصل بعبارة اصالة عدم
الوجوب في لا يجوز لنا ان نربط الاثر بالجوهر لعدم الوجوب النجس لهذا الشئ ولما كان
ان عدم ذات الوجوب فلا مانع منه ثم انما قد عرفت ان المقصود من استصحاب العلم
كما في المسئلة الاولى من ان الشئ لا يثبت عليه فكان عليه فلا ان يمنع اصالة
عدم الوجوب هنا ايضا لعدم الوجوب بلباسها كما يثبتا عليه ثم والاضاف ما بيني
عليه هذا لان استصحاب عدم المنع لعدم الوجوب عبارة عن عدم جعله في

العلم لعدم الاصل الا في وهو مفقود ومشكوك لادلة الاستصحاب جذا **قوله** واصالة
عدم لانه الوضع اه فيه ما سر من انما يثبت على جريان اصالة البراهين عن ذلك البرهان
وجوب اجالا مردا بين النجس والنجس في حكمه على اصالة ذلك اللازم الوضع
ينفرد ما من قبله **قوله** الا بالاشبه الى طلبه لكونه مشكوك دونك لانه الوضع
للعلم بيقين لكن الظاهر **قوله** لكن الظاهر ان لمسئلة لنبه اه فاتها غرضه بما اذا
كان المشكوك كونه واجبا تجر او مباحا مسقطا للواجب العيني بما يلائم ذلك الوجوب
الاثر المعلوم الوجوب كالسفر لنبه الى الصلوة فانه اذا فرض كون الشئ فردا من كلي
واجب يكون ذلك الواجب الاثر فردا منه فلا فائدة لك الشئ يصف بالوجوب لانه
في فلا يعقل الشك في با حصة من جميع الجهات ثم ان الفضل لما ذكرنا انما هو الخبر في كذا
ينطبق به افرجه انما الحكمة عنه وهو قوله والمنشأ ان قرينة الامام بذلك او مسقط ومنشأ
تجمله انه لاحظ الاستقالات بين قرينة الامام وقرينة المأمورين انما هو معنى التمسك بالصلوة
بما مسقط للقرينة عن المأمور وهو فردا من الصلوة الواجبة فالمسقط هي قرينة الامام
حتى يكون المسقط بما لنا للواجب فافهم **قوله** ثم ان الكلام في الشك في الوجوب
الخاص فيصور على وجه الاول ان يكون الشك في اصله في اشكال في جريان اصالة عدم
الوجوب ولما اصالة البراهين في خبرها بما اذا انفق مورد ذلك الواجب المشكوك في كذا
ان شك في نفق مورد عدم العلم الا جالي يثبت وجوب كذا مورد بلباسه ويثبت خبرها
لم يكن هو وصاحبه مستغن الدخول في خبر لا خبر اصالة البراهين ايضا انما العلم عليه
صاحبه اما اصالة عدم الوجوب فالظاهر جواز اجراءه في حق نفسه ولا ينعارضه اصالة عدم
الوجوب في حق صاحبه فانه لا حكم له في حق انك فلا ضلح للمعارضة الثالثة
ان شك في دونه فمن ثبت ذلك في حقهم كما اذا سلم احد على جماعة وهو منهم وهو علم
يكون غيرهم مقصودا بالسلام ولكن شك في كون نفسه ايضا مقصودا في جريان اصالة

اعلم ان الشك في الوجوب

اصالة البرائة ابطه كبحص بصوت عدم قيام الغرض السلام ولما اصابه عدم الوجوب فلا
اشكال في جريانها لعدم معارضتها بشئ اصلا فالتشكيك بدوي لا يخفى الزايعان
يشك في سقوطه عنه بعد العلم بشئ في حقه كما اذا سلم على فاعنه هو من وهو يعلم يكون
مقصودا بالسلام ايضا فشك في ان غير هذا السلام ام لا في تجري لا صالة عدم
اصلا بل الاصل بناء ولا اصابة البرائة بل الكاري فاما موصل الاستقلال كما لا يخفى فان
الشك في الوجوب في ضمن كل غير معقول هنا ولا بما سأل على الوجوب التجري فان ورد
الوجوب التجري هو لا فعال وهي قابلية الكلمة والخرشية معا ومورد الوجوب الكائن هو
الاشخاص فلا يعقل اعتبار الكلمة فيها ايضا لا يخفى ان مجرد الشك في مورد سقوط الواجب
بعد ثبوت الواجب غلا للمزمع الا مشاكلا الواجب على سبيل البقين لفرضه فاعله الفصل
التي سئل بها العقل ومعه شكل جريان استصحاب الوجوب الذي هو في المعنى
الاستصحاب الاستشغال لعدم القاطنة فيه مثل ثبات لزوم الاثبات بالواجب ثم
شكل الزام ان الشارع ابر في هذا المقام لكن يمكن رفعه بانه وان لم يكن محالجا
اليه في اثبات لزوم الاثبات الا انه اذا جرى يكون الحجة على مكلفاته منها بانه
ان الشارع في الاحتجاج عليه اذا خالف ناره بعقله واخرى بامر الظاهر و
ناكيد الحجة من الظاهر المذنب فلو لمنا عدم الاحتجاج اليه فلهذا الحجة منه بعد من
اجبات الاخراد معه يمكن ان يفرض الوجوب بالفعل وبدونه لا يجوز هذا المقدار
محول الامر الشارع **قوله** من جهة نفاذ النصيب اعلم ان محل النزاع منها انما
هو صورة عدم المرجح لاحد النصيب واما مع فلا اشكال في الاخذ بالراجح سواء كان
مفاده الوجوب او لا فانه **قوله** وما دل على التوقف في خصوص المتعارفين
ما دل على ان بعد هذا المرحبات وهذا مثل مبسولة عمر بن خطلة حيث قال ان قبل
الرجحان فارجح حتى نلتقي اما لك فان لو فوف عندا شبهات خبر من الاطام في

المهلكات وروى تصدق حيث قال في طرفا ما لم يهدده في شئ من هذا الوجه فربما
البناء على ان قوله كعليكم بالكف والتثبت والوقوف **قوله** محض بصوت الممكن
اذالة البشينة بفرقة قوله حتى بلغ املك وقوله فربما التنا عليه باعتبار **قوله**
باعتبار القاطن بان يكون مناط وجوب الاضطر في تلك الفصحة انما هو احتمال الوجوب
مطلقا فلو كان ان كان احتمال الوجوب مع فقد النص لكانها تشمل صورة فارض الخبر
لان **قوله** التوقف المرد في الاحتجاج فانه ام طهر في الاستدلال بنظر بل
منع وقوعه انما يشبه في عدم وجوب التكرير عند الفهم من التكرير الاول للانسان
على عدم وجوبها ولم يعمد من هذا القول به فاعلم من ذلك ان غرض السائل انما هو السؤال
عن استحبابها العيني هل الرد بالوجوب هو البقين به من حيث الاحتجاج بحيث لا يكون
غويا مفاسها وان الرد بالاجواز هو ما يقابل البقين فخرج الرتبة عن التهمة الوعوية
فلا يجوز الاستدلال بها للمطلب ثم لا يخفى ان قوله في ذلك جوابا عن الظاهر
انه اراد بيان محض استصحاب كل من التكرير وقول جوب الله وقوله يعني ان في
مورد السؤال فلا يجمع عنوانان للاستصحاب ويحتج له احدهما وهو عنوان
الاستفاد من حاله الى اخرى مقتضية الاخرى للتكرير والاخرى وهو عنوان اقام
الحجوس بعد التكرير مقتضية لقول جوب الله وقوله من باب الكفاية ويكون المعنى
انه لا يفتن عليه في تكملة فان عدم البقين باللازم في المقام الاستصحاب فلو جوب الله
وقوله فتنه باللازم على اللازم وعلى هذا فدخل مورد السؤال في باب المتأخر
لاقتضاء كل من الغايبين الصادقين عليه شيئا من العلوم للمناهل ان مقتضى القاعد
في المراجعين الخبر مع اذا كانا من المتلويات وقما اذا لم يكن احدهما اهم اذا كانا
واحيين مع ان الظاهر ان مورد السؤال من المتأخرين المتساويين فان الظاهر
ان نكتة تعليق عدم بقين التكرير وجواز قول جوب الله وقوله على التكرير بعد دفع

من السجدة الثانية اتماعه في ذلك التكرار بعد في الراس من السجدة الثانية متخفف
 حجة استجاب التكرار للمقام ويكون حجة استجاب قول جمل الله فونه مسلوها
 كذلك والحاصل ان الظاهر ان مورد السؤال في التوقيع الشريف من باب المذربين
 المتراحين ومنعني القاعده فيها سيما اذا كانا متساويين كما هو الظاهر في المقام الفرض
 فتخرج المقام عن مقوله العام والخاص التي منقضى القاعده فيها ترجيح الخاص على العام
 فعلى هذا يكون قوله ما يراه اخذت من باب التسليم كان سوابقا على حق القاعده وانما
 الحكم الواقع في فلا يلزم ما ذكره من مخرج عن المطلب وهو انه الشبهة ببيان الحكم
 الواقع ولا يخرج عن قاعده الاستدلال ومن هنا يبين وجه اخر لعدم ارتباط التوقيع
 الشريف بما كان في صدره من الاستدلال على البرائة في الشبهة اكملة الوجوه فان
 الكلام فيما يخص في الشبهة الوجوه مخرج فعارض الدليلين لا مخرج في التزم بعده
 الفراض عن اصل الوجوه كانه **قوله** وربما يظهر عن بعض المحققين وكان المحقق
 المدقق الشيخ اسد الله الشري طاب ثراه **قوله** الذي بين هذه الاستداه
 اعلم ان الكلام في مقامين اذا علم المكلف اولا تفصيلا بفتاوى عليه ثم عرض للنسب
 فلم يبدل الان عدله تلك الفتاوى بل اتما حصل العلم الاجمالي ابتداء شغلا
 بمبدأ من الفتاوى اما في شال القضاء عن الوالدين ولكن انما ظله بالاجازة
 فواضح ولما في شال الرد في ان الفتاوى منه هو الظاهر فقط وهو مع العرفان
 العلم اجمالا او تفصيلا بفتاوى الظاهر والعلم يكون لا بعد خروج الوقت لعدم
 موضوع القضاء قبله حتى يمكن تبينه مفلا رالفات وبالحيلة فالعلم الاجمالي
 بفتاوى عليه مرد بين الظاهر فقط وبينها مع العرفان كما هو سائر العقل الى خروج الو
 ومن هنا يتدفع ما رتبناهم انه ان في بين هذا المثال وبين ما اذا علم قبل
 عليه اريد من اثنين مرد بين الاول والاكثر ونوضح الا ما دفعه حق العلم الشبهة

فان الشبهة
 الوجه سبيلها
 فيها ما يخرج خارجا
 مقوله المتراحين
 حجة

مبتدأ الفتاوى ثم عرض النسب في الثاني وقد اقبل كما عرفت **قوله** من الاطلافي
 اطلاق الامر بالقضاء فانها شاملة لصورة النسب ايضا **قوله** ولا استصحاب اي استصحابا
 وجوب القضاء قبل عرض النسب الى ما بعده قال دام ظله لا يقتضي شي من الوجوه الثلاثة
 وجوب الاجتناب مع الشك بعد النسب في وجوب ازيد من العقل الملتزم عليه من القضاء
 الابضية من جهة اخرى الى كل منها وهو ان يقال ان مقتضى كل من الوجوه الثلاثة بوجوب
 القضاء المخرج عليه قبل عرض النسب فان كان علم بفتاوى عليه قبله فهو مخرج عليه بعد
 مع الشك فيه بحيث لا يعتد في تركه فيجب مقتضى حكم العقل المستدل به ومنه يحصل الامر
 من العقاب المحتمل بالاثبات بما يفتقر مع البرائة **قوله** نعم في الصورة التي يحصل بها
 من غير سبق بعلم تفصيلي يتم عرض لما نسبنا من هنا يبين احتيا و البرائة في الاشارة
قوله وانما لنا فلا نه لو لم الظاهر انه مع الاقراض عن كون القضاء بالامر الاول
 او ثانيا اعلى منعه ولا فلا في ان يدعي ان اقر بين المقامين بعدم نوبه الامر الاول ثانيا
 على الا يبين من الفتاوى بخلاف ما نحن فيه ثم انه دام ظله قال لا يضاف انه اذا كانت
 النسب ان مسينا عن تفصيل المكلف لعدم تحفظه بعد ما يجب عليه من الفتاوى مع القفا
 اشتغال ذممه منها والتمس من حفظها فالعقل لا يحكم بفتح العقاب في على القضاء
 المجهول بسبب النسب ان من يقصر بل انما هو انه يصح عقابه على ترك ما عليه من القضاء
 الذي قد نفت اليه في زمان ولم يحفظه الى ان تنسبه فتاوى عليه عند ذلك النسب
 وهكذا القول في مسئلة الدين ايضا فان من كان باينا على الاستداه من احد كثيرا
 على نحو التدريج فلم يحفظ ما ياحد فخره فخره النسب ان فيما بعد شك في ان
 الدين عشر مثلا وعشرون فالعقل لا يفتح العقاب في على ترك اداء العشرين اذا كان
 معقما الدين في الواقع مع جهله به فان قيل ان هذا مناف لما انفعل عليه من علم و
 جوب الفحص الشبهة الموصو عنه وجواز اجراء اصالة البرائة من قول الاول قلنا

الافتقار في الصورة التي ذكرناها من وجوب الفعل بما ذكرنا من كونه في قضاة القول
 منها كما عرفت بل لم يقيدوا هذه وجوب الاحتمال فيها بالانقضاء فكيف كان فان
 موقناط وجوب الفحص في الشبهات الكلية موجود في الصورة الموضحة وهو فليست الوجوه
 في مخالفة الواقع لولا الفحص والتفتت فانم مقام الفصل عدم طرف للفحص بعد انبعاث
 وانما طرفه منحصر في التفتت فلهذا بعد الجاهل للفحص الثاني لم معتمدة منه عند الفعل
 في مخالفة التكليف المجهولة عليه بسبب جهلة المسبب عن تفحص الجاهل في الاخذ
 بعد الاجتهاد الى غفلة في حكم عدم العمل به في مخالفة التكليف المجهول على قدر
 ولكن احتمال سبب التفتت ومصحح اللغاب على مخالفة بين ما اذا وصل لتمام من وجوب
 الى عبء تحمل العبدان يكون فينبغي ان لا يترك بالنية في فم يفتح الطور ما لم يترك
 الى ما قبله فيه بل لفعله او حقه ان عمله لما لا يعلم ما فيه وبين من علم من يراه
 او امر او فاعى هو مستقام يحفظ عنه ما الى ان غاب عن ذهنه هذا ما ينبغي العقل
 في المقام ولما انقل فان يمكن ان يستدل به على الزائدة قوله في سعة ما لم يعلم
 قوله يرفع عن امتن سعة يتغير بان ما لم يعلم عام لما كان معلوما من قبل فصار
 مجهولا بغيره من التفتت ولو مع ترك التفتت وبان المقام داخل في اطراف التفتت
 في الحديث الثاني بل في عموم ما لا يعلم ايضا في الحديثان بل لا على ان الله عز
 جل قد رفع التكليف في المقام امتنا على الامة لكن لا يصح ان دون الاستدلال
 بها هنا حط القنا لظهور انظرها عن مثل المقام فانهم **قوله** فان في المسئلة انما
 ثلثة اعلم انما كان يحسن يقول بل فان في المسئلة ففي المسئلة فان قوله فان
 ظاهر في كون ما بعد علمه لما قبله مع انه غير سديد كما لا يخفى وغير ذلك قطعاً وثانياً ان
 عند الوجوه ثلثة عملا خطه جله وجوب الاخذ باحد الاحتمالين بكذا فينبغي
 فلا حد فلنا عطف عليه او لا يعينه بكمه او دون الواو **قوله** والوقوف بين

عدم الحكم اه يعني عدم الحكم بان الله قد باع كلامه في الفعل او ترك ظاهر او فاعيل
 لقوله انه قد لم يبح شيئا في الظاهر بحكمه الواهي احدا من الوجوب او حرمة لكن الفعل
 لما لا حظ انه لا بد للمكلف من اجتناب الفعل او تركه وان لا يمكنه الجمع بينهما ولا
 تركهما جميعا فلا يمكن من الاحتمال في حكمه بان لا يخرج عليه لاني الفعل ولا في ترك
 ولا لزم الترجيح بلا مرجح وباحتماله فالفعل مستعمل هنا بفتح الواو اخذه على ثني من الفعل
 او تركه فبذلك كشف منه الغاية لكلا الاحتمالين بمعنى عدم تخرجه شيئا منها على
 المكلف لو كان هو الحكم المعلوم بالاحتمال ومناط حكم العقل على هذا امتناعا غير
 للمكلف عن الاحتمال وعدم تمكنه منه مع بطلان الترجيح بلا مرجح كما ان مناط حكمه
 بالزائدة الاصلية في الشبهات الدورية انما هو صرف الحمل بالواقعة من دون نظر في
 التمكن من الاحتمال وكان مناط حكمه بالاخذ باحد الاحتمالين لا يعينه في المقام على
 القول به انما هو التفتت وهو غير في اول الامر بالاخذ بايهما شاء اذا لم يكن احدهما
 واجبا على الآخر بعد الاخذ بغيره ما اخذه ولا يجوز مخالفة اذ صرح على تقدير
 منجزا على المكلف وهذا هو الفرق بين التفتت والاباحة وانما اذا كان لاحدهما مرجح
 كما يدل على في المقام فتعين الاخذ بالخصوص دون التفتت ان هذا الذي ذكرنا
 في معنى التفتت لا ينفذ فيه بين العقل والشرع اذ على الثاني ان قال الشارع ان
 يخرج بين الاخذ باني الاحتمالين معناه انه بعد الاخذ بتعين عليك ما اخذت فيه
 بمعنى انه على تقدير تفتت عليك لو كنت معذورا في مخالفة على تقدير فيكون في ذلك
 انشاء الحكم ظاهرا بالنسبة الى الاحتمال الذي قد اخذت به فان كان معلوما
 فيكون الفعل حراما في الظاهر وان كان الوجوب فلكون واجبا كذلك **قوله**
 لا انما مخالفة قطعية علمية لا يخفى عليك ان ذلك غير لازم في بعض صور ما اذا كان
 احدهما المعين بقيد فانه اذا كان احدهما المعين بقيد فانه صورنا احدهما

ان يقع الفعل على طبق ذلك الذي هو على تقدير تقديره لكانت بذلك بينة القرينة وثباتها
 ان يقع العمل على طبق ما يكون على تقديره توصلها ولا ريب ان الخاتمة القطعية الثابتة
 بالبرهان في اولى فوائدها الصورية لا غير ولما في الثانية فهي احكامية قطعاً كما ان العمل
 معها ايضا احكامية ومن هنا يظهر انه لو كان احداً من الغير المعين بتقديره لا يلزم الخاتمة
 القطعية العلوية اصلاً وقد ثبت ذلك ولذا لم يذكرها **قوله** والتجزي في بعض
 النسخ غلط على ما في الامام عليه وعلى تقديره لا بد ان يكون معطوفاً بالقطعة التي
 على قوله اولى عينه فان معنى الاخذ باحد الاعين هو التميز وليس التجزئاً كما لا بد
 له **قوله** وليس العلم بجنس التكليف لا يخفى ان العلم بجنس التكليف المراد به
 الوجوب والحرية ليس كالعلم بنوع التكليف اذ كان طرفاً الزم في ذلك الجنس
 المعلوم متعلقين بأمر واحد بان يعلم ان ذلك الفعل واجب او محرم كما هو مقتضى
 التجزئ في المقام وفقاً اذ كان طرفاه متعلقين بأمرين متباينين كما اذا علم وجوب
 هذا الفعل وحرمة ذلك الفعل الاخر فلا ينبغي الارتياب في كون العلم بنوع التكليف
 من حيث كونه مقتضياً عقلاً لوجوب الاحكام وهذا القسم من الشبهة داخل في تلك
 في المكلف بربها فالعلم بملكه وحكمه علمه بملكه بغيره من ذلك ما يشترط في ما ذكرنا من احوال حكم
 هذا الحكم العلم بنوع التكليف على هذا فكان عليه فبذلك فبذلك هذا بصورة اتحاد
 متعلق طرفين ان يحمل الفرق بين العلم بجنس التكليف اذ كان طرفاه متعلقين
 بأمر واحد وبينه اذ كان طرفاه متعلقين بأمرين من حيث حكم العقل ان العمل انما حكم
 يكون اجملاً عند رافعا للتكليف المستلزم للعقاب ما لم يفهم الحجة على المكلف من الشارع
 ومن المعلوم ان العلم بالجنس اذ كان طرفاً الزم به في متعلقين بأمر واحد لا
 يصلح لقباً له حجة عليه في تجزئ التكليف الواضح وصحة الموازنة عليه بعدم قدره
 المكلف على الاحكام معه فيكون هذا العلم بمنزلة اجملاً راساً فيكون ذلك اجملاً للوجوب

مع عدم الحكم العقل هذا بخلاف خلاف ما اذا كان كل من شرطه متعلقاً بأمرين
 ما يتعلق به الآخر فان ذلك العلم الاجمالي حجة عليه ولا يبعد بمعنى مخالفة
 العلوم الاجمالي حجة عليه ولا يبعد بمعنى مخالفة العلوم الاجمالي لمكان
 موافقة حكم العقل وبناء العقل كانه فانهم لا يعرفون بليته وبين ما كان للعلوم
 نوع التكليف قطعاً لا ينوهم انما يقول ان مجرد التميز من الاحكام حجة فاطعة للعقل
 حتى يترتب علينا ان مقتضى ذلك لزوم الاحكام في الشبهة اليدوية بل ان
 ذلك العلم الاجمالي منضماً الى امكان الاحكام حجة وبعبارة اخرى انه حجة بشرط امكان
 الاحكام معه ولما الفرق بين المقامين من جهة اخرى في الثاني الكلام في الشبهة
 المحصورة اشترطوا ويمكن الفرق بينهما من ذلك الجهة ايضا بما ذكرنا ونفرض ان كل
 واحد من اخبارنا لا يراد به معنى بعدم قيام الحجة عليه فبذلك صورة كون طرفي العلم
 متعلقين بأمر واحد دون ما اذا كانا متعلقين بأمرين **قوله** فهو حاصلها
 من فيه لا يخفى ما فيه من العوض فان مراده من الموافقة العلوية بالقد الميسر
 وهو الاحكامية منها فانها موافقة بالمكن وظاهر الجواب حصول الموافقة العلوية
 القطعية **قوله** وليس حكماً شرعياً ثانياً في الواقع بمعنى ليس هذا القول حكم
 شرعي لا انه ليس حكماً شرعياً اصلاً كما قد نوهتم والحاصل ان احكام الشرع قد
 يكون مما لا يمكن فيه ذلك بمعنى ان تحققه الواقعي لا يكون الا بعد العلم بتعلقه بتفصيلاً
 وما نحن فيه من قبيل الثاني وبعبارة اخرى لا نؤخذ احكام الا بعد تحقق موضوعه
 ولما كان موضوعه مما نحن فيه فاحضد انه العلم التفصيلي فلا تحقق له واقعا في
 صورة اجمال اصلاً **قوله** الا ان مجرد احتمالها يصلح فارفاً بين المقامين فان
 استفادة حكم ما نحن فيه من حكم الشارع بالخبر في مقام التعارض انما هو من واقع
 في يقع لنا من العلم بالثبات في الاصل فعلى هذا الواجب ان يكون المناط فيه

في واقع المناط لا يربطه الا بوجه

أظهر وجود في الزرع ولو بالأخلاق الموهوم لا يصح اجراء حكمه الى الزرع ثم ان دعوى
 العلم بالخبر وان لم يكن من باب السبب في غير صورة الغرض الا انه يحمل ذلك في
 تلك الصورة كما لعله يستفاد من بعض الاخبار الواردة في حكم تغاير الخبرين
 مثل قوله بابها اخذت من باب التسليم وسعك تم ما هو منه باب البرائة

وقع الفيلق من لسويد
 في شهر ذي الحجة الحرام سنة
 الف واثلاثين وثلثمائة

هجرة
 ١٢٢٢

مع مقام
 ٢١ سنة في الحنفية

أظهر وجود في الزرع ولو بالأخلاق الموهوم لا يصح اجراء حكمه الى الزرع ثم ان دعوى
 العلم بالخبر وان لم يكن من باب السب في غير صورة الغرض الا انه يحمل ذلك في
 تلك الصورة كما لعله يستفاد من بعض الاخبار الواردة في حكم تغاير الخبرين
 مثل قوله بابها اخذت من باب التسليم وسعك تم ما صدر منه من باب البراءة

وقع الفيلق من لبيد
 في شهر ذي الحجة
 الف واثلاثين وثلثمائة

هجرة
 ١٢٢٢

مع مقام
 ١٢٢٢ في الحنفية